الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر موسومة بـ

انتخـــابـــات 1948 انعكاساتهـــا على الوضـــع السياســـي في الجزائـــرِ (1948– 1954)

إعداد الطالبتين:

- جيلالي ميمونة.
- تيفوجار دليلة.

إشراف الأستاذ:

❖ د. بن حـــادة مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة

د. كركب عبد الحق ..... رئيسا

أ : بن حـادة مصطفى..... مشرفا ومقررا

د. بوسلامة محمد .... مناقشا

السنة الجامعية:

1440– 1441هـ/2019– 2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

عملا بقوله تعالى: { و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون و ستردون إلى عالم الغيب و الشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون }.

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات والحمد و الشكر لله رب البرية الذي أنعم علينا بنعمة العلم والمعرفة، الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذه المذكرة وأعاننا على الاجتهاد والصبر في إتمامها فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه .

و عملا بقوله صلى الله عليه وسلم ((من لا يشكر الناس لا يشكر الله)) يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل "بن حادة مصطفى" الذي شرفنا بمتابعته لهذا العمل فله منا كل الاحترام و التقدير

كما نتوجه بالشكر إلى اللجنة العلمية الموقرة المشرفة على مناقشة هذه المذكرة وإلى أساتذتنا الأفاضل بقسم التاريخ و إلى كل الأساتذة الذين أناروا درب حياتنا من أبجديات اللغة في المرحلة الابتدائية حتى وصولنا إلى الجامعة دون استثناء .

وإلى خالي " المداح مرابط وبنتاه فاطمة الزهراء مروة و هند "الذين تولوا عناء الكتابة والتصحيح وبذلوا مجهودات معنا في إنجاز هذا العمل المتواضع .

كما لا ننسى عمال مكتبة الجامعة وعمال متحف المجاهد لولاية تيارت الذين لم يبخلوا علينا بالمراجع ومصادر المعلومة .

و في الأخير نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في أنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة و نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل عملا ينتفع به.

إهـــــــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، أهدي هذا العمل الذي هو ثمرة جهودي إلى من قال فيهم المولى عز وجل:{ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا }

إلى نبع الحنان "بسمة الحياة " مثال للصبر إلى التي جعل الله جنة الخلد تحت أقدامها إلى السيدة الفاضلة صاحبة الجلالة "أمي الغالية"حفظها الله

إلى سندي في الحياة إلى من أحمل اسمه بكل فخر و امتنان " أبي الغالي " حفظه الله

إلى زوجي "بن عربية عبد القادر " "وعائلته " إلى قرة عيني وفلذة كبدي "رياض"

إلى عمتي حفظها الله إلى من تقاسمت معهم رحم أمي إلى أخي شعبان وعائلته إلى أخواتي

إلى خالي وعائلته وإلى جدتي وجميع الأهل والأقارب

إلى روح أخي الطاهرة طيب لله ثراه "طيب"، إلى جدتي رحمها لله وأسكنها فسيح جناته

إلى الكتاكيت "ريان ،محمد،دعاء ،محمد ، محمد طيب، ماريا، أسماء ، نجوى ردينة "

إلى من شاركتني وتقاسمت معها هذا العمل"دليلة "

كما لا أنسى صديقاتي "هناء وتركية "و أهدي هذا العمل إلى قسم تاريخ معاصر دفعة 2020

ميمونـــــة

إهداء

_ إلى كل من أحب هذا الوطن وآمن بقديسته

إلى الذي تعب من أجل تعليمنا وضحى كثير لإسعادنا والذي لازالت كلمات حبه وعظمته وتربيته في خاطري، رحمه لله وغفر له وأسكنه الفردوس الأعلى من جنته "أبي الغالي" طيب الله ثراه .

إلى التي حملتني تسعا وكستني تربية وسقتنا حنانا وعطفا وأعانتني بالصلوات والدعوات، سندي وقوتي وملاذي بعد لله ... إلى من فضل ذكرها القرآن وعظم شأنها القرآن إلى رجائي وشدتي

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط من قلبها إلى "أمي الحبيبة ".

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكرهم فؤادي إلى أخي وأخواتي وأبناء أختي، فراز،

عبد الباسط، ونهان آية، رسيم، عيسى، وجميع أهلي والأقارب وإلى خطيبي وعائلته.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعليمنا إلى جميع صديقاتي وزميلاتي إلى طلبة سنة الثانية ماستر تخصص تاريخ معاصر دفعة 2020 إلى هؤلاء أهدي ثمرة علمي.

وفي الأخير أرجو من لله أن يجعل عملي هذا نافعا يستفاد منه .

دليلـــــــــة

قائمـــــة المختصـــــــرات

أ _ بالعربيـة

ح.ا.ح.د.	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
إ.د.ب.ج.	الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
تر	ترجمة
تق	تقرير
د.ت	دون تاريخ نشر
ج	جزء
ط	طبعة
ص	صفحة
ص ص	من الصفحة الى الصفحة
ع	عدد
م	مجلد

ب: بالفرنسية

P	page
Ed	édition

مقدمة

يعتبر تاريخ الحركة الوطنية سجلّ حافل بالأحداث التي جرت عبر أزمنة متعددة وأمكنة مختلفة ونخص بالذكر: الأحداث والتطورات السياسية المتلاحقة، وبالأخص بعد أحداث الثامن مايو، التي ذهب ضحيتها45 ألف شهيد، ذنبهم هو أنهم نادوا للحرية والاستقلال حيث أثبتت هذه الأحداث تعنت فرنسا بعدم منح الجزائريين الاستقلال، وفي جوّ انعدمت فيه الطمأنينة لاحت بوادر عهد العمل السياسي، ممّا جعل فرنسا تقوم بتهدئة الأوضاع من خلال إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وهم الذين عملوا على إبراز حقهم في التمثيل النيابي من خلال مشاركتهم في الانتخابات، ونخص بالذكر انتخابات المجلس التأسيسي 1948، التي هي موضوع بحثنا حيث تتجسد أهمية الموضوع في تسليط الضوء على أهمية وآثار هذه الانتخابات وانعكاساتها على الوضع السياسي في الجزائر (1945-1954)مما جعلها تأثر في بعث الوعي وتعميقه لدى الجزائريين.

1-أسباب اختيار الموضوع:إنّ اهتمامنا بموضوع الانتخابات يرجع إلى أهم الأحداث التي شهدتها الحركة الوطنية في تلك الفترة ممّا جعل هذا الموضوع عاملا في إثارة فضولنا بغية الإطلاع والبحث في طياته، ولمعرفة سيرورة هذه الانتخابات وأهم ما نجم عنها.

2-إشكالية البحث:وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هي الخلفيات التي مهدت لانتخابات المجلس التأسيسي 1948وكيف انعكست على الحركة الوطنية الجزائرية؟

وقد تفرعت عنها أسئلة ثانوية أهمها:

كيف كانت مجريات الانتخابات؟ ومن هم أعضائها؟

وما هي أهم النتائج التي ترتبت عن هذه الانتخابات؟

وما موقف الحركة الوطنية من هذه النتائج؟

وما هي أهم التطورات السياسية التي مهدت لتفجير الثورة؟

3-منهج البحث: وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والإلمام بالموضوع من جميع جزئياته ،اعتمدنا على منهجين يقتضيها الموضوع المطروح وهي:

أ)المنهج التاريخي السردي:وذلك من خلال استعراض الوقائع والأحداث وسردها لفهم التطورات في الجزائر قبيل وأثناء وبعد هذه الانتخابات.

ب)المنهج التحليلي: وذلك بتحليل الأحداث ومناقشتها وتحليل بعض الحقائق والمعطيات

4)خطة البحث:قمنا بتقسيم بحثنا إلى مقدمة ومدخل عام وفصلين وأتممناها بخاتمة وملاحق توضيحية وقائمة المصادر والمراجع، المدخل ودرسنا فيه الأوضاع السياسية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية(1939-1945).

حيث تضمنّ فيه نزول الحلفاء1942وبيان فيفري 1943، وتأسيس حركة أحباب البيان والحرية 1944 ومجازر ماي 1945.

الفصل الأول: وعنوناه بانتخابات المجلس التأسيسي 04 أفريل 1948، حيث تناولنا فيه ظروف التي مهدت للانتخابات من إعادة بناء الحركة الوطنية وانتخابات 1947، وتأسيس المنظمة الخاصة والدستور 1947، ومجريات الانتخابات والنتائج المتحصل عليها.

أما الفصل الثاني: الذي عنوناه بانعكاسات انتخابات 1948 على الحركة الوطنية وتناولنا فيه: موقف الحركة الوطنية من الانتخابات من خلال الأزمات التي شهدتها، و اكتشاف المنظمة الخاصة والكشافة الإسلامية الجزائرية ودعمها لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأهم التطورات السياسية التي سبقت تفجير الثورة وأنهينا البحث بخاتمة كانت كحوصلة عن الموضوع وقائمة للمادة المعتمدة.

5- أهم مصادر الدراسة ومراجعها: واعتمدنا لإنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر نذكر أهمها: عبد الرحمان بن عقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر بجزئيه الثاني والثالث والذي أفادنا في:بنود قانون 1947-1948.

وفرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار الذي أفادنا في المنظمة الخاصة ، انتخابات (1947-1948)،كما تحدث عن القانون الخاص ويوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، الذي يمثل مصدرا هاما حيث تناول معظم جوانب الموضوع كإعادة بناء الحركة الوطنية والمنظمة الخاصة، وتحدث عن القانون الخاص وعن سيرورة انتخابات 1948 ونتائجها.

ومحمد حربي، جبهة التحرير الوطني أسطورة وواقع والذي أفادنا في نتائج الانتخابات.

المراجع:

عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغايته 1962: مرجع جد هام أفادنا في مجريات انتخابات 1948 ونتائجها، والأزمات التي دلت فترة الانتخابات.

عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1939-1954 وأفادنا في أهم التطورات التي سبقت تفجير الثورة، وفي مجريات الانتخابات.

عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954 -1962 والذي أفادنا في شرح بعض المصطلحات وتعريف الشخصيات.

عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954 وأفادنا في نتائج الانتخابات والانعكاسات.

إضافة إلى مؤلفات المؤرخ يحي بوعزيز "سياسة التسلط "الإيديولوجيا" "الاتجاه اليمني" وغيرها من المراجع التي كانت لها صلة بالموضوع أو بمحور من محاوره.

6-**صعوبات البحث:** وخلال إعداداتها لهذا البحث واجهتنا جملة من الصعوبات والمشاكل التي تواجه الباحثين عادة ويحاولون التغلب عليها والوصول إلى هدفهم بإتمام بحثهم ، ولعل أهم الصعوبات التي واجهتنا هي أن المصادر والمراجع التي تشير إلى انتخابات المجلس التأسيسي تطرقت له كتجزئية كموضوع وليس منفرد بذلته ، أيضا قلة الدراسات حول الموضوع الأمر الذي صعب علينا التعليل

معه إضافة إلى صعوبات تتعلق بمعالجة المادة العلمية كصياغتها وصعوبة التنسيق وتقديم الموضوع بأسلوب علمي وفق ما تقتضيه شروط إعداد البحوث الأكاديمية والمذكرات الجامعية.

7- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى التعمق في دراسة سلسلة من حلقات تاريخ الجزائر المعاصر، وكشف الغموض عن مرحلة ما قبل الثورة، وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن تكون هذه الدراسة قدمت فائدة في مجال البحث التاريخي، وأن تكون دافعا لبحوث ودراسات أخرى.

مدخل

مدخـل:

مثلت الحرب العالمية الثانية سنة 1939م فرصة للسلطات الفرنسية لكي تقيد الجزائريين بمجموعة من الإجراءات كان أهمها تضييق الخناق على زعماء الحركة الوطنية الجزائرية خاصة في عهد حكومة "فيشي 1940م _1944م"التي تكونت في فرنسا عقب اجتياح القوات الألمانية لها، خاصة ما يتعلق بإبعاد العرب واليهود عن مسرح السياسة، وهو ما أعطى المستوطنين فرصة التحكم في كل شيء[1]...،كما مثلت قيمة خاصة في تاريخ الحركة الوطنية خاصة حزب الشعب الذي بدأ ينغرس أكثر فأكثر في الأوساط الشعبية ويشكل خلاياه عبر الجزائر، مركزا أهدافه حول اقتراع عام مباشر لبرلمان جزائري وسيادة كاملة للشعب الجزائري، وكان من أولويات الحزب في تلك المرحلة تأسيس الخلايا وكسب تأييد شعبي حول برنامجه، على مقربة من الحرب العالمية الثانية التي عرفت تنامي خطر الأنظمة الديكتاتورية، وبداية التجنيد في المستعمرات وتوتر العلاقات الدولية[2].

ونتيجة لسياسة فرنسا القمعية وتنكيلها بالوطنيين بدعوى حماية الجبهة الجزائرية في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العالم، توّجه الوطنيون لمعسكر الحلفاء بغرض تحقيق مطالبهم الخاصة بتقرير المصير[3].

نزول الحلفاء نوفمبر 1942م:

كان لحلول قوات الحلفاء في منطقة الشمال الإفريقي أثره الواضح لما يتميز به موقع المنطقة من أهمية استراتيجية كان لها أثرها البالغ في سير المعارك المختلفة للحرب،وقد كان نزول الحلفاء في الجزائر

[1] _صلاح العقاد،المغرب العربي(الجزائر،تونس،المغرب) دراسة في التاريخ الحديثوأحواله المعاصرة، ط2، القاهرة 1966،ص328.

[2] _عبد القادر الجيلالي بلوفة، الحركة الإستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية (1939 _1945) في عمالة وهران، ط1،الجزائر2011، ص 19.

[3] _عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دط، الدار العثمانية، الجزائر،، 2013، ص221.

خاصة فرصة سانحة للثورة الجزائرية لطرح قضية تقرير مصير الشعب الجزائري،خاصة في ظل الوعود المقدمة من قبل قادة دول الحلفاء ووسائل الإعلام،ولا سيما تصريحات الرئيس الأمريكي

"روزفلت"[1]والتي مفادها أن حقوق جميع الشعوب الكبيرة منها والصغيرة ستكون محترمة في العهد (الجديد)،فقد أعطت تلك الحياة السياسية في الجزائر نوعا من الانفراج[2].

في 23جويلية 1942م تم اجتماع مشترك بين الدول (انجلترا،الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة فرنسا الحرةحول تقرير مسالة الإنزال،حيث اتفق على تسمية المشروع بسوبر جيمناس)وأصبح يعرف لاحقا بعملية تورش،وقد كان الاجتماع بلندن وتم تعيين الجنرال "إيزنهاور"[3] قائدا عاما لعملية الإنزال[4].وأوضح روزفلت أن هدفه الحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر،وإن ليس هناك تغيير سيحدث في الإدارة المدنية الفرنسية الموجودة من جانب الولايات المتحدة.

1 – روزفلت :رجل أمريكي ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1932، وقد اعترف سنة 1945بالحكومة السوفياتية وقد انتخب للمرة الثالثة، ولأول مرة في تاريخها كرئيس للولايات المتحدة،وفي 1941لما انتهت ولايته للرئاسة الثالثة ولم يشأ أن يترك الحكم قبل انتهاء الحرب، فانتخب للمرة الرابعة في نوفمبر 1944 إلا انه مات قبل أن يكتملها في 12 افريل 1945بسبب الإرهاق الشديد. ينظر :عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، دط، ج2،دار الهدى للنشر والتوزيع، لبنان، ص 843.

2- عامر رخيلة، 08 ماي1945 المنعطف الحاسم في الحركة الوطنية، دط،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995،ص ص36-37.

3- دايفيد دويت ايزنهاور(1890-1969):انضم الى كتلة وست بوينت العسكرية وخرج منها برتبة ملازم ثان في سلاح المشاة، خلال ح ع 2، تم تعيينه كقائد للقوات الأمريكية في أوروبا أين تمت ترقيته سنة 1942 الى رتبة فريق، حيث تم تكليفه بعد ذلك بقيادة عملية الحلفاء بشمال إفريقيا، وخلال عام 1950 عين قائد القوات في شمال الحلف الأطلسي، بعدها أصبح رئيسا للولايات الأمريكية سنة 1953، وهو كذلك حتى عام 1951.ينظر :عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، دط,ج1،دار الهدى للنشر والتوزيع،لبنان، ص ص137-138.

4- عبد القادر جيلالي بلوقة، الحركة الإستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)في عمالة وهران، المرجع السابق ص67.

وقام الحلفاء عشية نزولهم بإذاعة منشور وزع الطائرات على فرنسا وعلى شمال إفريقيا،والإعلان فيها أن هدفهم هو إيقاع الهزيمة بالإيطاليين والألمان وتحرير فرنسا كما حدث سنة 1917[1] وتم كذلك تحديد أهداف عملية الإنزال والتي من بينها:

- المحافظة على السيادة الفرنسية.
- إيجاد إدارة مستقرة ناجحة.

إعادة قرار كريميو لليهود في نوفمبر 1942 بدأت القوات الأمريكية والانجليزية بقيادة الجنرال الأمريكي إيزنهاور وعمليات الإنزال في مدن الدار البيضاء بالمغرب،ووهران والجزائر العاصمة نزول الأمريكيون سلاحهم وعتادهم على ساحل بلدة"سانتوجين"وما وراءها،الجهة الشمالية الغربية لمدينة الجزائر كما تركوا بعدد من المراكز الأخرى في دقة وانتظام وخرج الناس إلى أعمالهم تحت قصف الطائرات الألمانية والطائرات الأمريكية[2].ورغم ضعف فرنسا في أعين الحلفاء والوطنيين معا فان الأولين لم يجرؤوا على تغيير الأوضاع القائمة قبل 1940 أوحتى الوعد بذلك تماشيا مع المبادئ التي طالما ردوها على الشعوب لتخوض معهم الحرب باسم الديمقراطية والحرية...وفي نفسيوم إنزال قوات الحلفاء ألقى الجنرال خطابا إذاعيا في لندن جاء فيه "ستقتحم فرنسا والحلفاء شمال إفريقيا في مسعى التقرير ويستعملمن أجل أن تكون الجزائر والمغرب وتونس قاعدة لنا لبداية تحرير فرنسا "[3].بدأت قوات الحلفاء عملية الإنزال وقد بلغ عدد القوات بـ49 ألف عسكري أمريكي و23

1- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ط4،ج3،دار العرب الإسلامي،لبنان، 1992،ص ص197-198.

2 عبد الرحمان بن العقون،الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة،الفترة الثانية، 1936-1945، ط3، ج2،منشورات السائحي , الجزائر، 2010,،ص234.

3عيسى شنوف، يهود الجزائر 2000،سنة من الوجود، دط،دار المعرفة، الجزائر،2008،ص 130.

ألف بريطاني وقدر عدد الحلفاء المنزلة عبر سواحل بشواطئ وهران ب39 ألف عسكري من الجنود والمنشاة والمدافعين تحت السيادة الجنرال الأمريكي فردنال، وتم الإنزال ليلة 07 نوفمبر.[1]

في 12 نوفمبر 1942وقع الجنرال كلارك والأمير دارلان على اتفاق جديد لم يتناول فيه قضية شمال إفريقيا وإنما ركز فيه على السيادة الفرنسية في المنطقة ووضح الاتفاق في حالة الخطر على الوضع الداخلي فان على السلطة الفرنسية أن تتخذ الإجراءات الضرورية بالتنسيق مع القائد العام للجيش الأمريكي،ونلاحظ أن الاتفاق قد نص على إطلاق سراح المساجين الأمريكيين في الجزائر،ولم يتعرض إلى المساجين السياسيين الجزائريين.[2]

وانتشرتالإشاعات في الأوساط الشعبية تقول: بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين أمثال "مصالي الحاج"و" هشماوي محمد"وغيره[3]،ولكن حدث العكس،حيث قام الجنرال "هنري اونوريه جبيرو"[4]بإطلاق سراح المعتقلين الشيوعيين،وفي المقابل رفض الإفراج عن المعتقلين الوطنيين الجزائريين حيث أطلق سراح 27 شيوعيا من سجن الحراش،وبقي ممثلي حزب الشعب الجزائري في السجن نفسه[5].

أما عن ردود فعل الجزائريين تجاه الوسائل الدعائية فقد كانت متباينة،فمنهم تحمس لها اعتقادا أنها تحقق الخلاص من النازية والاستعمار في حين أن هناك من كان ضد تلك الدعاية إلاأنهمتأكدوا بان حديث الحلفاء عن الحرية والمساواة ماهو إلا مجرد أراء وتصريحات وهدفها هو كسب الأهاليإلى صفهم.في المقابل أصبح الوجود الأمريكي مصدر قلق وحوادث واعتداءات ضد الجزائريين والتي من

1عبد القادر الجيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية1939-1945في عمالة وهران،المرجع السابق، ص67

-2أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 1954، ج3، المرجع السابق، ص199.

3-عبد القادر الجيلالي بلوفة، المرجع نفسه،ص 80.

4- هنري اوتويه جيرو:1879-1949:جنرال فرنسي كان شريكا في رئاسة لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الحرب العالمية الثانية بالتناوب مع الجنرال شارل ديغول،ينظر:هيثم الأيوبي، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، ج2، بيروت، بيروت،1996، ص 250.

5أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 -1945)ج3 المرجع نفسه، ص203.

بينها ما وقع في مسرغين وهي بلدية تابعة لدائرة "بوبلياليس" في وهران،وفي يوم 2اوت 1943اعتدى جندي أمريكي كان في حالة سكر على السيد شريف سيدي علال حفيد المرابط الوالي سيدي الحسني مما أدى إلى استيائهم وغضب الأهالي[1].

وحادثة أخرى وقعت في بلدية العنصر التي تقع غرب مدينة وهران،في يوم 6 فبراير 1999م تم نهب وسرقة ممتلكات الجزائريين من طرف جنود انجليز أدت إلى وقوع صدمات بين الطرفين[2].

بيان فيفري 1943م

في ظرف متميز من مجريات الحرب العالمية الثانية والمتمثل في وجود قوات الحلفاء في الجزائر وحرص السلطة الاستعمارية الجديدة أي اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني على تثبيت وجودها في المستعمرة،

فقد تشاور وتحرك الجزائريون بتقديم وثيقة مطالب بيان الشعب الجزائري[3].

وفي تاريخ 10 فبراير وقع فرحات عباس على البيان بمعية عشرين منتخبا من بينهم سايح عبد القادر، تامزالي، بن جلول، الخضاري وفي مارس قام فرحات عباس بعرض البيان على السفيرين بوغو مولوف، ومورفي وعلى المحافظ العام بيرتون، حيث أبدى الجميع تشجيعهم له وقد أقرّ هذا البيان المستوحى من السيد بيرك مدير الشؤون الإسلامية للحكومة العامة أنه في نهاية الحرب ستكون الجزائر دولة جزائرية، تتمتع بدستور يسّنه المجلس الجزائري المنتخب بالاقتراع العام في شكل مشروع سلم نصه إلى الجنرال ديغول[4].

1شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945،دراسة سياسية،اقتصادية، اجتماعية،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران "1"، 2004 -2005 ,ص**134**

2 عبد القادر الجيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية خلال الحرب ع2(1939-1945)في عمالة وهران، المرجع السابق، ص82

[3]محمد علي داهش: دراسات في تاريخ الحركة الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، د ط، اتحاد الكتاب العربي، دمشق 2004، ص 17.

[4]جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر، موجد شيراز، د ط، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص 452.

وكان عنوان البيان "الجزائر في مواجهة الصراع الاستعماري"[1]، كما احتوى البيان على خمسة أقسام، تعرّض القسم الأول إلى وضع الجزائر منذ نزول الحلفاء بها، ودرس القسم الثاني أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب، واستعرض القسم الثالث العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1830م وسياسة فرنسا الاستعمارية وإبان القسم الرابع فشل الإصلاحات وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر، أما القسم الأخير فتضمن مطالب الجزائريين والمتمثلة فيما يلي[2]:

_التنديد بالإستطان وإلغائه.

_تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب صغيرها وكبيرها.

_منح الجزائر دستور خاص بها يضمن :

1 _ الحرية والمساواة المطلقتين لكل السكان بدون تمييز عرقي أو ديني.

2 _ إلغاء الملكية الإقطاعية وتعويضها بإصلاح زراعي واسع.

3 _ الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية بالتساوي مع اللغة الفرنسية.

4 _ حرية الصحافة وقانون الجمعيات.

5 _ التعليم الإجباري والمجاني لكل الأطفال من الجنسين.

6 _ حرية العبادة لكل السكان وتنفيذ مبدأ فصل الدين عن الدولة لكل الأديان.

_ المشاركة الفعلية للمسلمين الجزائريين حالا في حكم بلادهم كما هو معمول به في المستعمرات البريطانية وسوريا وتونس.

[1] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية على ضوء و وقائع جديدة، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 222 [1].

[2] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرمن (1830 -1989)،ج1، دط، دار المعرفة باب الوادي الجزائر 2006، ص 452.

_ إطلاق سراح كل المبعدين والمحتجزين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية[1].

وفي 26 ماي 1943 ظهر ملحق البيان الذي هو عبارة عن مشروع إصلاحات اقتصادية واجتماعية مستعجلة خاصة بالمسلمين ومنها إشراكهم في الحكم ومما جاء في الملحق نذكرأمثلة منها :

1 _ تحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية مكونة من وزراء جزائريين مسلمين ووزراء فرنسيين.

2 _ تحويل الإدارات المحلية إلى وزارات.

3_ السماح للفيالق الجزائرية التي تحارب في أوربا ضمن جيوش الحلفاء برفع العلم الوطني الجزائري تشجيعا لهم ورفعا لمعنوياتهم ومعنويات الشعب الجزائري نفسه[2].

_ولكن بمجرد تولي **ديغول**[3] السلطة في فرنسا بعد أن كان قائد المقاومة ضد النازية بمقره في لندن

وتعيين الجنرال **كاترو**[4] حاكما عاما على الجزائر رفضت فكرة استقلال الجزائر قطعيا بل أنه فرض الإقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من الزعماء.[5]

---

[1] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية علىضوء وقائع جديدة، المرجع السابق، ص 223.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 –1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 104.

[3] – ولد في 11/22 /1890 م، بمدينة ليل الفرنسية، إلتحق بالجيش الفرنسي ليصبح جنرالا سنة 1958 م، تولّى السلطة بداية من جوان 1958 م، أسس الجمهورية الفرنسية الخامسة وبقي على رأسها حتى سنة 1969 م، توفي 1970/11/09م، أنظر : عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج2، المرجع السابق، ص 742.

[4] كاترو،ولد في 29 /01 /1877 وهو جنرال بالجيش الفرنسي ودبلوماسي خدم في الحرب العالمية الأولى والثانية كماكان عسكري وسياسي في نفس الوقت، توفي 12/21 /1969.ينظر:عبد الوهاب الكيالي، نفسه، ص753.

[5] – عبد القادر جيلالي بلوفة الحركة الإستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية (1939 –1945)في عمالة وهران ، مرجع سابق، ص90

وفي 12 سبتمبر 1943م زار ديغول الجزائر وألقى خطابا في قسنطينة أعلن فيه عن فكرة تطور الجزائر ضمن المنظومة الفرنسية، ورفض هذا البيان من قبل الإدماجيين، وقد عرف فيها بعد بمرسوم 07 مارس 1944م.

أمّاالشيوعيين فقد صرّح ممثلهم **عمار أوزقان**[1] بأنه سيساند منح الأهالي الحقوق السياسية، ودعا إلى ضرورة أن يدخل في نطاق هذه الحقوق الموظفون والعمال وجميع فئات الشعب حتيمكن الدخول في نطاق المنظومة الفرنسية، ونتيجة لرفض الوطنيين لمرسوم 07 مارس، إتصل فرحات عباس بمصالي الحاج وبأعضاء من جمعية العلماء المسلمين،وإتفقوا على تكوين منظمة بإسم "**أصدقاء البيان والحرية**"، وذلك في يوم14 مارس 1944م بمدينة سطيف،وقد كان الهدف من التنظيم هو مقاومة الإستعمار والمشاركة في مولد عالم جديد هدفه الأساسي كما ذكر **شارل أندري جوليان**" تقريب فكرة الأمةالجزائرية والترغيب في إنشاء جمهورية بالجزائر يجمعها نظام فدرالي مع جمهورية فرنسية مناهضة للاستعمار والإمبريالية " والحقيقة أن هذه الفترة شهدت إزدهارا كبيرا للوحدة الوطنية [2].

1- أحباب البيان والحرية 1944م:

أ-نشأتها:

في 14 مارس 1944 تأسست حركة A.m.l وكان هذا رد فعل على قانون 7 مارس 1944، والذي يمنح الجنسية الفرنسيةلبعض الآلاف من الجزائريين،كما انه كان لا يلبي المطالب التي تضمنها البيان والملحق[3]،وهذا الحزب كان على شكل جبهة جزائرية انضم إليها الموافقون على بيان

[1]- عمار أوزقان: ولد في 07 مارس 1910 بالجزائر العاصمة، التحق بالمدرسة الفرنسية، حصل على منصب عامل تلغراف ثم موزع بريد، انخرط في جبهة التحرير الوطني، اعتقلته السلطات الفرنسية 1958، ووضع في السجن إلى غاية الاستقلال، توفي في 05مارس 1981، ينظر: محمد الشريف ولد الحسن، من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال1830-1962،دط،دار القصبة للنشر،الجزائر2010، ص ص 46،47.

[2]- شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، تر:محمد مزالي وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 328.

3- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962،دط، دار القصبة للنشر، الجزائر،1982،ص46.

الشعب الجزائري وهم:"مصالي الحاج"،ممثل حزب الشعب و"البشير الإبراهيمي":ممثل جمعية العلماء المسلمين، والدكتور لحسن دباغين واحمد فرانسيس[1]، وحمل الحزب شعار الجزائر الحرة، فأصبح فرحات عباس زعيما لهذا التنظيم الجديد وانشأ صحيفة بالفرنسية، في شهر سبتمبر كان أول عدد لها من صحيفتها الأسبوعية "المساواة" التي حظيت برواج واسع لأنها الجريدة الوحيدة التي تعكس مطامح الشعب، وكان التوزيع بالرغم من مطاردة الشرطة. [2]

وفي الحقيقة أن هذه الفترة قد شهدت ازدهار كبير للوحدة الوطنية،بل أنالأمرتجاوزها تم تحقيقه سنة 1936.عندما انعقد المؤتمر الإسلامي على اعتبار الفكرة الوطنية في هذه الفترة أصبحتاكبر نضوجا ومراعاة لحجم المطالب المرادتحقيقها.

وقد تجسدت هذه الفكرة أكثر بانعقاد المؤتمر الولائي لأحباب البيان والحرية بقسنطينة والذي حيا الإصلاحات التي أعلنت خاصة ما تعلق بالتضامن الجزائري الفرنسي[3].ولقد لقيت هذه الحركة الوحدوية بين أجنحة الوطنية نجاحا كبيرا على المستوى الجماهيري خاصة وان عدد الأعضاء قد تجاوز 500.000عضو مع تشكيل من 150 للمنظمة على مستوى القطر الجزائري وقد ظهر مدى التوجه الجديد للسياسة الوطنية حتى أن الحزب الذي كانت له سياسة خاصة قد وافق بدوره على مطالب أحباب البيان.

1- احمد فرانسيس :ولد بمدينة غليزان 1912،استأنف نشاطه السياسي مع فرحات عباس حيث أصبح من المقربين إليه.شارك في تأسيس حركة أحباب البيان والحرية،في 1946 ساهم في تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ومن ثم التحق بالثورة في 1956،عين عضو إضافي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1958.عين أمينا عاما دائما في مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي، شارك في مفاوضات أيفيان الأولى، عين نائبا بالمجلس التأسيس الأولي،وزير المالية في 27 سبتمبر 1962.توفي سنة 1968.انظر:آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية،دط،دار المسك للنشر والتوزيع،الجزائر،2008، ص261.

2- احمد الشريف الأطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون ج2، دط، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2013. ص197.

3-شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير،تر:عيسى العصفور،ط1،ج2،منشورات عويدات، بيروت،باريس،1982، ص329.

- الفصلالأول:أسس بالقطر الجزائري تجمع كلف بالتفريق وبالدفاع أمامالرأي العام الجزائري والفرنسي عن بيان الشعب الجزائري والذي كان قدم للاتجاهات الوطنية بتاريخ 10 فيفري 1943،من اجل المطالبة بحرية التعبير والكلمة لكل الجزائريين وهذا التجمع في" أحباب البيان والحرية"[1].
- الفصلالثاني: الأهداف السياسية لحركة أحباب البيان والحرية،وتضمنت دعوة صادقة لإحلال السلم بين الشعوب المتضامنة والمحررة وإدانة صريحة للاستعمار ويجمع التآخي شملها في عالم يسود فيه الأمن والسلم(مؤتمر حقوق الانسان1931)[2].

وأكدت حركة أحباب البيان والحرية في المادة الثالثة من القانون التأسيسيأنها ستسعى للقضاء نهائيا على أساليبالإكراه والتهديد بالقوة التي يستخدمها النظام الاستعماري،ومحاربة عقيدته المبنية على التمييز العنصري والتعسف.

- الفصلالرابع:إن وسائل هذا التجمع للعمل هي :

1-مساعدة جميع ضحايا القوانين الاستثنائية والقهر الاستعماري.

2-محو كل الشعارات الذي فرضها علينا الاستعمار بواسطة سياسة عنصرية أو طائفية أو امتيازية بعناوين:أهلي،الرعية الفرنسية،الأصلي،معلوب، محكوم،وفرنسي مسلم...الخ[3].

3-محاربة ذوي الامتياز من الطبقة المسيرة، والتبشير بمساواة الفرد وبحق الشعب الجزائري في الحياة الأفضل والحياة الوطنية،والتذكير بماضيه الحضاري والمساهمة التاريخية في غناء الفكر الإنساني[4].

1- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830/ 1954، ج3، المرجع السابق،ص232.

2-عمار بلخوجة، الحركة الوطنية الجزائرية، أبطال و معالم تاريخ، تر مسعود حاج مسعود،ط1،منشورات ألفا، قصر المعارض،الجزائر، 2015،ص178.

3- عمار بالخوجة، الحركة الوطنية الجزائرية، أبطال ومعالم تاريخ، المصدر السابق، ص178.

4-عبد الرحمان بن إبراهيم العقون الكفاح القومي والسياسي في الجزائر، ج2، المصدر السابق، صص 206- 207.

➢ الفصل الخامس:التنظيم الداخلي[1]: إن التجمع تسيره لجان محلية مرتبطة ولائية وبلجنة مركزية ،محل إقامتها بمدينة الجزائر.

إن حركة أحباب البيان والحرية رغم مطالبها المتواضعة إلا أننا نعتبرها خطوة ايجابية وأرضية لتواصل النضال السياسي والوعي الوطني،وأنها فتحت عهد جديد في تاريخ النضال السياسي الوطني، وأرست قواعد جديدة لمناضلي الأحزاب الجزائرية مع بعضها البعض من جهة ومع فرنسا من جهة أخرى[2].

وعلى الرغم من أن هذه الحركة الرائدة لم تعمر وقتا طويلا لكن يكفيها شرف أنها حققت وحدة القوى الوطنية آنذاك،بل جسدت الحركة كافة مكونات الوطن الجزائري العربي[3].

_مجازر 08 ماي 1945م:

1/الأسباب السلبية لمجازر 08 ماي 1945م:

أ)_ الداخلية :

1 _هزيمة فرنسا بسرعة أمام الزحف الألماني سنة 1940 م التي أسقطت هيبتها وأزاحت الهالة على ذلك الغول الذي ظل يقهر الجزائريين منذ سنة 1830م.

2_ الوعود الزائفة التي كانت فرنسا تلوح بها للجزائريين في صورة ما إذا وقفوا إلى جانبها في محنتها وتجندوا في صفوف جيشها وخدموا مجهودها الحربي بالنفس والنفيس..

3_ البيان الجزائري الذي طالب بتكوين دولة جزائرية مزودة بدستور خاص يوضع من قبل جمعية تأسيسية جزائرية منتخبة بالتصويت العام من طرف كل سكان الجزائر وهو ما يفسر إشارة

1-عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، نفسه، ص308.

2-رابح الونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)،دط،دار المعرفة، الجزائر، 2010،ص 256.

3- عمار بلخوجة، الحركة الوطنية الجزائرية، أبطال ومعالم التاريخ، المصدر السابق، ص 179.

شارل أندري جوليان إلى الأخبار التي وردت عشية انتفاضة 08 ماي 1945م على المناطق الشرقية والريفية تخبر عن قيام جمهورية في الجزائر، ومن جهة أخرى سيؤكد هذا مدى انتشار فكرة البيان في الجماهير الشعبية [1].

4_ إرادة حزب الشعب (PPA) في أن يظهر تعلق الشعب بالجماهير إلى الشارع ترفع شعارات وأعلام الحلفاء،وليكذب الدعاية التي تقول أن الشعب لم يعد يساند حزب الشعب الجزائري[2].

5_ الاستعداد الكلي للجزائريين المسلمين للاحتفال بيوم انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويوم النصر والاستعداد أكثر لجني ثمار الحرب التي دفعوا فيها ثمنا غاليا، فكان أن بلغ الحماس أوجه بين المناضلين والجماهير الشعبية في المدن والأرياف، وفي التنظيمات المختلفة ،مثل الكشافة الإسلامية

ب) الخارجية:_ مؤتمر سان فرانسيسكو الذي وضع فيه ميثاق الأمم المتحدة، هذه الأخيرة التي من أعظم مهامها صيانة السلم والأمن، وضمان حق تقرير مصير الشعوب التي مازالت ترسخ تحت نير الاستعمار ومنها الشعب الجزائري

2_ قيام الجامعة العربية في مارس 1944م والتي صادف تاريخ انعقاد مؤتمرها وانعقاد مؤتمر أحباب البيان والحرية في الجزائر العاصمة الشيء الذي شجع بطريق غير مباشر المناضلين على المضي قدما إلى الأمام في تحقيق مطالب الشعب الجزائري المتمثلة على الخصوص في الحرية والاستقلال والكرامة

3_الانتصار على النازية والفاشية في أوربا وتحرير شعوبها هز الجزائريين من الأعماق وجعلهم يفكرون بجد في تحقيق حلمهم في الحرية والاستقلال، وإقامة دولتهم العربية الإسلامية.

[1] إسماعيل سامعي،انتفاضة 08 مايو 1945 بقالمة و مناطقها، دار الهدى، قالمة 2004، ص 40،41.

[2] جيلا لي صاري و محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ، تر: عبد القادر حراث، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 79.

_هذه الأسباب هي التي حركت الشعب الجزائري ،وحركاته الوطنية ،وجعلته يستجيب لنداء الحرية والكرامة، رغم ما كان يحاك ضده في الحلفاء من قبل العدو ومن قبل مؤامرة دنيئة دفع الشعب الجزائري ثمنها غاليا،ووضعت الاستعمار الفرنسي في الجزائر في إقامة المحكومة عليهم بالإعدام[1].

بمناسبة احتلال الحلفاء أي فرنسا،و،م،أ،وإيطاليا والاتحاد السوفياتي بنهاية الحرب العالمية الثانية 1939م-1945م والانتصار على النازية الألمانية ،اعتقد الجزائريون أن جزائهم من تضحيات الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا والحلفاء سيكون الحرية والاستقلال ولهذا قدم حزب الشعب الجزائري طلبا إلىالسلطات الفرنسية لتنظيم مظاهرات وكان الغرض من المظاهرات تذكيرالحلفاء بالعهود التي قطعوها على أنفسهم والمنصوص عليها في الميثاق الأطلسي الذي تم الإعلان عنه أثناء الحرب العالمية الثانية سنة 1941م[2].

كما صدرت تعليمات من حزب الشعب الجزائري على القيام بمظاهرات في أجواء سلمية يمنع فيها على المتظاهرين حمل السلاح أو أي أداة أخرى تؤذي مثل العصي والخناجر إنما هي مظاهرات يريدونها في هذا الظرف الذي تفتتح فيه ندوة سان فرانسيسكو من أجل لفت لانتباه إلى وجود الأمة الجزائرية، وبعد رفض الإدارة الفرنسية الترخيص لحزب الشعب الجزائري تنظيم مظاهرات للاحتفال بانتصار الحلفاء على ألمانيا النازية يوم08 ماي 1945م قررت الحزب المشاركة في الاحتفالات في إطار الترخيص الممنوح رسميا لأحباب البيان والحرية بالتأكيد على طابعها السلمي وبرفع العلم الوطني الجزائري والشعارات التي تنادي "أطلقوا صراح مصالي الحاج"،"تحيا الجزائر"،"نحن مع تحرير الشعوب"،كما دعا قادة أحباب البيان والحرية فرحات عباس ورفقائه إلى المشاركة مع كل العناصر الديمقراطية للاحتفالبانتصار الحلفاء دون رفع شعارات إفتزازية للإدارة الاستعمارية[3].

[1]- إسماعيل سامعي، انتفاضة 08 مايو 1945، بقالمة و مناطقها، المرجع السابق، ص 42.

[2]- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى 1962،دط،ج2،دار المعرفة، الجزائر،دت، ص320.

[3]- عمار بن تومي،الجريمة والفضاعة، تر: عبد السلام عزيزي و أخرون، دار القصبة، الجزائر،2013، ص ص413،414.

وكان لهيئة حزب الشعب هدف من وراء ذلك هو التدليل على نفاذها المحكم في أوساط الجماهير الشعبية، وعلى أنها محل ثقة الشعب الجزائري الذي نتحدث بسمه، وتعمل من أجل تحريره وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه[1].

ويذكر المسئولون السياسيون اللذّين باشروا الأعمال التحضيرية ،وأشرفوا على سير الأحداث فما بعد أن المدن الجزائرية الكبرى،ومدينة العاصمة على وجه الخصوص قد عاشت ليلة بيضاء وتحولت إلى ورشات للإنجاز،وما كاد الصباح يلوح حتى وجدت الأعلام الوطنية بالمئات ،وكتبت اللافتات باللغتين الفرنسية والعربية، وضبطت مراكز انطلاق المتظاهرين وحددت نقاط التقاء الرّوافد الشعبية والمحطات النهائية ،كل ذلك في سرية تامة ،تدل بما لايدع أي مجال للشّك على قدرة فائقة في التخطيط والتسيّير، وعلى سيطرة القيادة على قواعدها وتفاعلها مع إطاراتها ومناضليها[2].

مظاهرات 08ماي1945م

وفي 08مايو 1945م خرج الشعب إلى الشوارع في مسيرات سلمية عبر التراب الوطني محتفلا بالنصر مع الحلفاء ،حاملا العلم الجزائري ولافتات تنادي بإطلاق صراح مصالي الحاج والمعتقلين وسقوط الاستعمار ،واستقلال الجزائر ،وبالرغم من الطابع السلمي للمسيرات حاولت السلطات الفرنسية منعها ،فأمر وزير الداخلية الفرنسي من مسئولي الشرطة إيقافها و الاستيلاء على الأعلام واللافتات ،لكن المتظاهرين صمدوا أمامهم ،حيث أطلقت الشرطة الرّصاص على المتظاهرين ،وكان أوّل ضحيّة الكشاف "بوزيد سعال" بمدينة سطيف ،وانتهت المظاهرات بحصيلة قتلى وجرحى من الشّرق الجزائري،حيث تحولت إلى انتفاضة شعبية أرتكب خلالها العسكر أعمال قمع رهيبة[3].

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1930 -1945) ج3، المرجع السابق،ص ص 234-235.

[2]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر،ج1، إتحاد الكتاب العرب، الجزائر،1999، ص68.

[3]- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002،ص181.

وكانت سطيف إحدى هذه المناطق التي شهدت مجازر ضد الإنسانية أرتكبها المستعمر الفرنسي وبدون محاكمة في حق الأمنيين الجزائريين من نساء ،أطفال ،شيوخ ،وشباب بمجرد الشّك فيهم إضافة إلى العزل[1]،فتحولت البلاد إلى حمام من الدّماء ويوما بعد يوم حصيلة القتلى في ارتفاع مستمر حيث كانت النتيجة مجزرة 08 ماي التي ذهب ضحيتها 45000 جزائري من الأبرياء جرّاء الغدر الاستعماري ،دمرت على إثرها قرى و مداشر بأكملها، كما مست هذه الأحداث كل من سطيف وقالمة وخراطة، وأعلنت السلطات الاستعمارية حالة طوارئ وطبّقت القوانين الاستثنائية والعرفية في كامل البلاد ،وأوقف العديد من مناضلي حزب الشعب ،وحل تجمع أحباب البيان ودخل حزب الشعب في السّرية[2].

ومن جهة أخرى كان للأحزاب الوطنية موقف اتجاه اللاعنف حيث أن حزب الشعب الجزائري نفسه الذي كان يمارس العنف بشكل كلامي كان شرعيا في أعماله وهادئا في وسائله وحتى العام 1945 م كانت هذه مرحلة تطور واختبار ونضوج للوطنية الجزائرية فحزب الشعب سيضع مبدأ العنف كوسيلة يسعى لجعله مقبولا ويعمل في هذا الاتجاه،حيث شكل تاريخ 08ماي 1945 م ذعرا بالنسبة إليه،وقد بدأت إعادة النظر في الكفاح المسلح.

أما أصدقاء فرحات عباس فقد أدانوا حوادث العنف التي جرت في 08 ماي 1945م وقاموا ورفضوا العنف كحل،حيث رفضوا التحالف مع أي كان خوفا مع أن ينجو إلى مواجهات جديدة وبالتالي هم يناضلون من أجل اللاعنف وتفضيل الحوار والنقاش.

أما الحزب الشيوعي الجزائري لم يفكر هو أيضابالانتقال المباشر إلى العمل المسلحوالثوري بما يتطابق مع إيديولوجيته، فقد بقي على صورة الحزب الشيوعي الفرنسي أما العلماء، لم يحددوا أبدا بدقة موقفهم أو عقيدتهم أمامضرورة العنف وفي إطار احترام الشرعية،سيتابعون تحركهم الثقافي

[1]– أحمد بن سراي، مذكرات، ط3، دار الغرب،الجزائر، 2011،ص18.

[2]– عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر،المرجع السابق،ص182.

والشعائري مع افتتاح المدارس الجديدة،ورفضوا إعطاء الأولوية للعنف على الرغم من التقاليد والتاريخ الإسلامي[1].

1_رضوان عيناد ثابت، 8 أيار/ماي 45 والإبادة الجماعية في الجزائر، تر: سعيد محمد اللحام، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005، ص ص، 182،183.

الفصل الأول

انتخابات المجلس التأسيسي 04 أفريل 1948 م

_ المبحث الأول: ظروف انتخابات المجلس التأسيسي.

_إعـادة بنـاء الحركـة الوطنيـة

_ تأسيـس المنظمـة الخاصـة وانتخابـات 1947م

_ دستـور 20 سبتمبـر 1947 ومواقـف الحركـة الوطنيـة منـه

_ المبحث الثاني: مجريات انتخابات المجلس التأسيسي 04أفريل1948م

_ الأحـزاب التـي شاركـت في الانتخابـات

_ نتائـج انتخابـات المجلـس الجزائـري 1948م

المبحث الأول: ظروف انتخابات المجلس التأسيسي

بعد الحوادث التي وقعت في مايو (أيار) 1945م، واصلت الإدارة الاستعمارية سياستها المغلقة التي تعتمد على ثنائية العمل، فمن ناحية عملت فيما يبدو ظاهريا على معالجة القضايا الاقتصاديةوالاجتماعية، وكذلك إطلاق سراح من لم ترفيهم خطرا الأمن العام، ومن ناحية أخرى أرسلت إلى السّجون والمنافي رؤوس الحركة الوطنية في مختلف الاتجاهات، وظن الفرنسيون بأن هذه الإجراءات من الممكن أن تقضي على آخر نفس من الحركة الوطنية (الانفصالية) على حد تعبيرهم، ولكن النتائج جاءت عكس توقعاتهم.

فقد نبهت الأعمال القمعية مناضلي الحركة الوطنية إلى ضرورة مراجعة الحسابات الخاطئة، وتحول الكثير من دعاة الإصلاح والمساواة والإدماج اللذين كانوا ينظرون إلى فرنسا أنها الأم إلا موقف المعارضة لبقاء فرنسا في الجزائر، كما أن المعتقلات التي كانت فرنسا ترى فيها مجالا لإسكات الوطنية المعارضة تحولت إلى مراكز للعمل الثوري من خلال لقاءات المناضلين وإصرارهم على تبني فكرة الاستقلال بعد شعورهم بالإحباط نتيجة عدم وفاء فرنسا بوعودها[1].

وهكذا كانت سنة 1945م تمثل نقطة تحول أساسية سواء بالنسبة للعلاقات بين الفرنسيين والجزائريين، أو العلاقات بين التشكيلات السياسية الوطنية فما بينها، والتي لم تستطيع المحافظة على مكسب الوحدة الوطنية الذي تحقق من خلال تكوين حزب أحباب البيان والحرية وكان برنامجه يمثل الحد الأدنى بالنسبة لمطالب حزب الشعب فيما يخص أماني الجزائريين في الحرية والاستقلال[2].

1- عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، المصدر السابق، ص125 .
2- نفسه، ص2369 .

المطلب الأول: إعادة بناء الحركة الوطنية

في 09 مارس 1946م، أصدر المجلس التأسيسي الأول مشروع قانون العفو الشامل فأطلقت فرنسا سراح السجناء السياسيين الجزائريين، في مقدمتهم الشيخ البشير الإبراهيمي وفرحات عباس، وتأخر إطلاق سراح مصالي الحاج إلى شهر أكتوبر 1946م، فشرعوا في إعادة بناء أحزابهم وجمعياتهم[1].

أ/الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: في إطار العفو الشامل الذي قررته الإدارة الاستعمارية، والتي بموجبها تم الإفراج عن السيد فرحات عباس يوم 1946/03/16م[2]، خرج فرحات عباس وهو مصدوم نفسيا بسبب أعمال القمع التي جرت سنة 1945م، ولقد رد على نداءات حزب الشعب المتكررة من أجل توحيد الصفوف قائلا: "إذا ما اتحدّثُ مع حزب الشعب الجزائري فإن المدافع ستعود إلى القصف من جديد"، وبعد أن آمنه تجربته المريرة مع "أحباب البيان والحرية"، قرر تأسيس حزب جديد خاص به سماه:"الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"[3]، ووضعوا برنامجا للعمل لا يختلف كثيرا عن برنامج أحباب البيان والحرية، وأصدروا جريدة "الجمهورية الجزائرية" للتعبير عن أهدافهم وأهداف حزبهم وكذلك لتغيير اسم جريدة المساواة إلى الجمهورية دلالة خاصة على تغيير أراء واتجاهات عباس ورفقائه من فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين إلى فكرة إنشاء "الجمهورية الجزائرية " مرتبطة بفرنسا.

مع ذلك فإنهم اختلفوا مع زعماء حزب الشعب اللذين يدعون إلى تحقيق الاستقلال التام، وأوضحوا اتجاههم وحددوه في قولهم:"لا نريد إدماجا، ولا سيدا جديدا، ولا انفصالا، بل غايتنا هي إبراز فتى يتكون تكوينا ديمقراطيا، واجتماعيا ويجهز في الميدان الصناعي العلمي، وبدأو على تجديد

1- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830، 1889، ج1، المرجع السابق، ص463.

2- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص105.

3- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، المحمدية الجزائر، 2012، ص168.

ثقافته وأخلاقه، ويشترك مع دولة قوية وحرة وغايتنا هي إنشاء دولة فتية تقود خطاها الديمقراطية حركتنا الرامية في بعث الجزائر"[1].

وهكذا نرى فرحات عباس ورفقائه، رغم كل ما سبق، ما يزالون يؤمنون بالارتباط مع فرنسا ويسعون لتحقيق ذلك بأسلوب متطور بعيد عن فكرة الإدماج الكاملة التي كانوا يدعون لها قبل الحرب العالمية الثانية، ولذلك عندما أعلن قرار إعادة انتخابات المجلس التشريعي الثانية، قرر حزب " الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري "الاشتراك فيها.[2]

وشارك فرحات عباس في انتخابات 02جوان 1946ملاختيار نواب المجلس التأسيسي الفرنسي الثاني، وحصل على 11 مقعدا من أصل 13المخصصة للغرفة الانتخابية الثانية أو غرفة الأهالي[3]. ففي عمالة قسنطينة نالت لائحة الحزب كل المقاعد والمنتخبون هم : فرحات عباس، صيدلي بسطيف، الأستاذ مصطفاوي الهادي محامي بسطيف، ابن خليل طبيب بباتنة، والأستاذ ساطور محامي في الجزائر العاصمة وباي العقون وملاك في عنابة[4].

وكان هذا النجاح حافزا لعباس ورفاقه أن يشنّوا حملة واسعة ضد الإدماج ودعاته ونشط نواب الحزب في العمل وحرروا مشروع دستور جديد للجزائر يقترح إنشاء جمهورية جزائرية وقدموه إلى البرلمان الفرنسي، ومن أهمما يحتوي عليه هذا المشروع:

1_إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا لها حكوماتها الخاصة وعلمها الخاص تعترف بها الجمهورية الفرنسية.

1- يحي بوعزيز الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)، ويليه الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، ط خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص103، 104.

2- يحي بوعزيز، نفسه، ص 2111 .

3 - يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من (1830 -1954) ويليه السياسة الاستعمارية منخلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 -1954)، ط خ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر2009، ص27.

4- فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص156.

2_ تدخل هذه الجمهورية عضوا في الاتحاد الفرنسي كدولة مشاركة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين معا تشرف عليهما سلطات الاتحاد وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

3_تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع القطر وتشرف على جميع المرافق الداخلية ومنها الشرطة.

4_ يتمتع كل فرنسي بالجزائر بالجنسية الجزائرية وبجميع الحقوق التي تمنح للجزائريين، وبالمثل يتمتع جزائريو فرنسا بالجنسية الفرنسية وبجميع الحقوق التي تمنح للفرنسيين.

5_ينتخب برلمان جزائري بالاقتراع العام تكون له السلطات التشريعية فقط أما السلطات التنفيذية فتوضع في يد رئيس الجمهورية الذي يساعده مجلس الوزراء.

6_يمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر ويتمتع بصلاحيات استشارية فقط.

7_تكون اللغتان العربية والفرنسية رسميتين معا في الجمهورية الجزائرية ويكون التعليم إجباريا بهما معا في كل مراحل التعليم التي تجعلها حكومة الجزائر في متناول الجميع.[1]

وفي نفس الوقت الذي تقدم فيه حزب فرحات عباس بهذا المشروع، هناك ثلاثة مشاريع أخرى معدة لتقديمها إلى المجلس الوطني الفرنسي من طرف الحكومة الفرنسية والحزب الاشتراكيو الحزب الشيوعي.

ولكن المجلس الوطني رفض تلك المشاريع كلها قبل أن يدرسها بسبب ضغط غلاة المعبرين ومديري الشركات، والجمعيات الاستعمارية، وبذلك خاب أمل دعاة الاعتدال وسقط فيه فرحات عباس ورفاقه.

1- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية(1830، 1954)، المرجع السابق، ص28.

وفي أكتوبر 1946مصادق الشعب فرنسي على دستور الجمهورية الرابعة الذي نص فيه على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وزيادة على هذا فإن الدستور الجديد أبقى على مبدأ القسمين في الانتخابات، الدرجة الأولى والدرجة الثانية، والتساوي بين المسلمين والفرنسيين، وذلك يعني تسوية عشرة ملايين مسلم، بثماني مائة ألف أوروبي، وهو منطق فرنسا الحرة الديمقراطية ذات الرسالة التمدينية.

ورغم ذلك فقد خاض الاتحاد الديمقراطي غمار الانتخابات لمجلس الجمهورية وفاز بأربعة مقاعد من سبعة هم :الأستاذ مصطفاوي، والدكتور بن خليل عن عمالة قسنطينة، والدكتور سعدان، والأستاذ محداد عن عمالة وهران، وعلى إثر ذلك ألفت اللجنة المركزية للإتحاد الديمقرطي وفدا من السادة: فرحات عباس، والدكتور فرانسيس، وأحمد بومنجل، وجمام وبعثته إلى باريس ليكون بجانب نواب الحزب في مجلس الجمهورية من أجل شرح وجهة نظر الحزب في موضوع مشكل الجزائر وأوضاعها.

وعندما قامت الجمهورية الرابعة على قدميها أدركت ضرورة تحقيق بعض الإصلاحات في الجزائر ولو كتغطية لطموح الجزائريين اللذين تعذبوا من أجل فرنسا في الحرب، فعكفت الحكومة الفرنسية على إعداد بعض الإصلاحات الهامشية صادقة عليها البرلمان الفرنسي يوم 20سبتمبر 1947م، ولم ترضي جماعة المعتدلين من حزب فرحات عباس، فقدموا استقالاتهم من مجلس الجمهورية احتجاجا عليها.[1]

ب _ حركة الانتصارات للحريات الديمقراطية :وفي أوت 1946، قررت الحكومة الفرنسية إطلاق سراح مصالي الحاج الذي كان معتقلا بمدينة (برازافيل) منذ 1945 م، وحيت ساكنة مدينة الجزائر حماس وصول رئيس حزب الشعب الجزائري ورافقته من الدار البيضاء إلى بوزريعة، مقر إقامته الجديدة

1- يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني والإيديولوجي في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912، 1948)، مرجع سابق، ص112.

الذي عينت له الحكومة وقبل التحاقه بمدينة الجزائر، ذهب مصالي إلى باريس أين استقبل وفد الحزب الاشتراكي وممثل الرابطة العربية، وبعد أسبوع من وصوله إلى مدينة الجزائر، استدعاجتماع المكتب السياسي إلى محل سكناه.

وحضر الاجتماع زيادة على مصالي الأعضاء الآتيين:دباغين ولحول وعسلة وبودة وعبدون وطالب وبوقادوم ومعيزة ومقري وخليل عمر وعمراني وممشاوي ومزغنة وخيضر ومصطفاوي وشرشالي وفيلالي عبد الله، وانتظمت المناقشة حول مسألتين أساسيتين:

هل كان من الواجب التقدم إلى انتخابات المجلس التأسيسي الثالث، وعند الجواب الإيجابي، تحت أي عنوان، وفي هذا الاجتماع أعطيت الكلمة المشاركين لمناقشة مبدأ المشاركة في الانتخابات وقد وافق كلهم إلا لحول ودباغين اللذان أعلنا رفضهما، وانتهت الجمعية على تصديق مبدأ المشاركة في الانتخابات، المشاركة ولكن تحت أي عنوان ؟

- وأثناء الحصة الثانية، تم الاجتماع حول نقطتين :
- مجلس تأسيسي جزائري.
- عدم الاقتحام في السياسة الفرنسية[1].

وحين قرر مصالي الحاج إعلان مشاركة حزب الشعب الجزائري في الانتخابات في شهر نوفمبر وبعد تأثره بمندوبي الدولة العربية في هيئة الأمم المتحدة الذين التقى بهم في باريس من قبل، حيث نضجت لديه فكرة أن الحزب إذا أراد توسيع قاعدته عليه بالدخول في مرحلة الشرعية والتفتح على المثقفين والبحث عن الدعم في الأوساط الليبرالية الفرنسية[2].

1- محمود عبدون، شهادة مناضل من الحركة الوطنية، دط، منشورات دحلب، الجزائر2013، ص87، 88.

2- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، دط، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص32

وهكذا قدم حزب الشعب قوائمه التشريعية باسم حزب الشعب الجزائري في المقاطعات الثلاث : الجزائر، وهران، قسنطينة ولكن مكائد المستعمر وقفت بالمرصاد، فمنعت مصالي من الترشح باسم حزب الشعب ثانية[1]، بحجة أن هذا الحزب قد حل قانونيا عام 1939م.

وبالرغم مما قيل أن وزير الداخلية والوالي العام أكدا له عند مقابلته في باريس عدم التعرض، فعمد مسؤولوا الحزب إلى تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية[2]، كغطاء حزب الشعب الذي بقي يعمل في السرية[3]، ووضعوا البرنامج السياسي للحزب الجديد المتمثل في النقاط التالية:

1_ قيام برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام دون تمييز عنصري.

2_جلاء الجيش الفرنسي المرابط في الجزائر.

3_ إعادة الأراضي المصادرة لأصحابها الجزائريين.

4 _تعريب التعليم.

5_ إعادة المساجد إلى رجال الدين الأحرار.[4]

وقدموا قائمة مرشحيهم الانتخابات بالاسم الجديد الذي تم الاعتراف به، فشطبت الإدارة الاستعمارية على اسم مصالي الحاج من القائمة التي كانت تشمل على 11 من أصل 15 مقعد المقررة لغرفة الأهالي:

1-عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة (1936- 1945) ج2، المصدر السابق، ص440.

2- ح. ا. ح. د : هي بعث لحزب بتسمية جديدة تم النظام التأسيسي في شهر نوفمبر 1946، شرع إلى طرق إعادة بناء حزبه الخاص، حقق نتائج ايجابية في انتخابات 1946 ولكن مع تطور الأمور أصبح ذو ثلاث اتجاهات : الأول لمصالي الحاج والثاني للمركزيين والثالث للمحايد المنبثق عن المنظمة الخاصة، انظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954- 1962)، تر:عالم مختار، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر 2007 ص ص 145، 146.MTL2.

3- عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق ص 183.

4- أحمد الشريف الأطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، ج2، المرجع السابق، ص801.

_خمسة في عمالة الجزائر هم : أحمد مزعنة، ومحمد خيضر[1]، محمد طالب، وأحمد خليل، وعبد الرحمان حفيظ.

_وثلاثة في عمالة وهران هم:حسين لحول، هواري سويح، ومحمد ممشاوي.

_وثلاثة في عمالة قسنطينة هم : محمد الأمين الدباغين، مسعود بوقادوم، وجمال دردور،

ورغم تزوير الانتخابات فاز فيها 05 مرشحين هم: محمد خيضر، وأحمد مزعنة في الجزائر والأمين دباغين و بوقادوم و دردور في قسنطينة.

كما قامت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتأسيس اللجنة المركزية في سنة 1946، والتي تم اختيار أعضائها عن طريق اختيار الزملاء لزملائهم، وكانت تظم 40 عضوا قياديا منتخبا.

وفي بداية عام 1947 عقد حزب حركة الانتصار مؤتمره الأول ودرس خلاله أوضاع البلاد وخطط وسائل الكفاح للمستقبل وصادق في النهاية على مجموعة من القرارات تدعو كلها إلى تحقيق الاستقلال الوطني وإنهاء الاحتلال بأي وسيلة كانت ولو عن طريق العنف والقوة، ومن أجل ذلك اتخذ قرارا سريا بإنشاء المنظمة العسكرية يعهد إليها بتدريب المناضلين على استعمال السلاح والإعداد لمعركة مسلحة عنيفة في أسرع وقت وكانت الغاية من ذلك المشاركة في الانتخابات البلدية لسنة 1947[2].

ج–جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:واصلت جمعية العلماء نشاطها التربوي التهذيبي الإصلاحي وفق ما كان عليه نشاطها قبل ح ع 2، وشمل مجال نشاطها الميادين الدينية

1- ولد في مارس 1912 في الجزائر من عائلة متواضعة، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم في حزب الشعب، اتهمته السلطات الفرنسية في حادثة السطو على بريد وهران 1942، وأصبح مندوبا ح ا ح د في القاهرة، وساهم في دعم الثورة التحريرية بالأسلحة، عين عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، انظر : طاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954- 1962، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر 2014، ص.

2- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية الحزبية، منشورات جامعة 08ماي 1945، قالمة 2006، ص64.

والثقافيةوالاجتماعية[1]، ومن خلال الجمعيات والمساجد والتعليم الحر والعمل على الحفاظ على هوية المجتمع الجزائري العربي المسلم والتمسك بالقيم الوطنية وهذا ما جعلها محل متابعة وعرقلة من جانب الإدارة الاستعمارية، وكذلك من رجال الزواياوالمعارضين من الطرقية، فالجمعية بقيت على نشاطها في غرس مبادئ العروبة والإسلام وسقل الشباب وتوعيته عن طريق الدين الإسلامي للحفاظ على أحواله الشخصية.

وكان لجمعية العلماء المسلمين رد فعل على مجازر 08 ماي 1945م ووحشية الاستعمار[2]، وبعد صدور مرسوم العفو الشامل سنة 1946م وخروج "البشير الإبراهيمي"[3] من السجن مواصلا نشاطاته، وفي سنة 1947م انبعث النشاط الصحفي والثقافي للجمعية من خلال ظهور " البصائر" التي عادت من جديد لتحمل إلى العالم الإصلاحي حقائق الدين الإسلامي، واتخذ منها منبرا لإلقاء الخطب ومعالجة عدة قضايا أهمها مهاجمة فكرة الإدماج والتأكيد على استقلال الشخصية الجزائرية عن الشخصية الفرنسية ودعوة الأحزاب السياسية الجزائرية إلى التوحد أمام التكتل الاستعماري.

ولعل أبرز أنشطة الجمعية ومساعيها في سبيل محو الأمية والجهل هي انجاز 17 مدرسة جديدة ليصبح عددها الإجمالي 125مدرسة تضم نحو أربعين ألف تلميذ وتلميذة في الفترة الممتدة ما بين (1946م_1956م)، هذا بالإضافة إلى إنشاء كلية إسلامية عربية في الجزائر تعنى بتدريس العربية وآدابها والقرآن والسنة، وكذلك التاريخ الإسلامي[4].

1- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص350

2- عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية والجمهورية الفرنسية الرابعة1946-1954، دط، دار الواحة للكتاب، الجزائر، دت، ص125

3- البشير الإبراهيمي : (1889 -1965) ولد بسطيف في أسرة مثقفة، درس اللغة العربية وأصول الدين، حفظ القران في سن مبكر، وأصبح نائب لجمعية العلماء ثم رئيسا لها في ديسمبر 1942، سجن عقب مجازر ماي 1945، ثم أطلق سراحه عقب العفو الشامل، عارض التوجه الإشتراكي الذي تبناه نظام الحكم فسجن إلى أن توفي في 22ماي 1965. أنظر:عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرون، ج1، دار الهدى، الجزائر 2002، ص 03.

4 - عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، دت، ص، ص 710، 711، 791.

د _الحزب الشيوعي الجزائري :أصدر الحزب الشيوعي في 09 ماي 1945 بيانا ندد فيه بحزب الشعب وتهمهم بالنازية والفاشية، ووضعهم بالعملاء لهم وحملوه مسؤولية المجازر وطالبوا بمعاقبة المشاغبين والقتلة وفق ما تقتضيه القوانين المعمول بها[1].

وفي أوت 1945 واصل الحزب الشيوعي في إدانته للزعماء الوطنيين، والتنديد بهم، وشرع في حملة العفو العام عن المساجين لكنهم لم يذكروا مصالي الحاج وفرحات عباس في شعاراتهم، وبعد ذلك أطلقت فرنسا سراح المساجين من أجل الخروج من حالة الانسداد بعد أن صادقت عليه الجمعية التأسيسية الأولى في 16 مارس 1946، واستغل الحزب الشيوعي ذلك وردّه إلى أنّ الفضل يعود إليه بسبب السياسة المرنة[2].

ومن جهة أخرى واصل الحزب الشيوعي الجزائري تأييد سياسة الإدماج إلى غاية الانتخابات (1945م– 1946م) في الجزائر، التي خيبت آمال الشيوعيين وبينت لهم أن الجزائريين لم يمنحواأصواتهم لدعاة الإدماج، وفي أواخر عام 1946م، بدأ أنصار هذا الحزب يغيرون بعض الشيء من سياستهم الاندماجية متأثرين بالأحداث السابقة، فاستطاعوا أن يكسبوا عدد معتبرا من المنخرطين، خاصة عندما أدخل الحزب تعديلات جديدة على برنامجه وأصبح يؤيد قيام جمهورية جزائرية ومع ذلك عندما أصبح كل من مصالي الحاج وفرحات عباس ضحايا إجراءات قمعية فإنهما لم يترددا في التحالف مع الحزب الشيوعي ولو لمدة قصيرة لمصلحة الأمة الجزائرية ككل، وإبعاد العناصر التي اتهمها برفع شعارات معادية للحركة الوطنية، وبهذا الصدد تخلى عمار أوزقان عن منصبه

1–عمار عمورة، نبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ (ماقبل التاريخ إلى غاية 1962)، ج1، دار المعرفة للنشر، الجزائر 2009، ص39

2–محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، (1939– 1951)، تر: محمد بن البار، ج2، شركة دار الأمة الجزائر 2011، ص، ص 181، 184.

كأمين عام للحزب الشيوعي الجزائري، وتفرغ لتنشيط نقابته، الكونفدرالية العامة للعمال التي تمكنت من التوغل في الأوساط العمالية سواء ا في فرنسا أو الجزائر[1].

المطلب الثاني: تأسيس المنظمة الخاصة وانتخابات 1947م

أ _ تأسيس المنظمة الخاصة :كانت فكرة الكفاح المسلح الشغل الشاغل لقادة حزب الشعب الجزائري ومناضليه، وقد حاولوا الحصول على مساعدة عسكرية من الألمان خلال الحربع2، ومنذ سنة 1944كانت قيادة الحزب قد شكلت فرقة كومندوس بمدينة الجزائر تتألف من عشرين عضوا بعد إن تم دمج فوجين احدهما من حي بلكور والثاني من حي القصبة المسماة "الدوزيام" التابعة لمدينة الجزائر، وضع هذا التنظيم بمثابة التشكيلة الأولى للمنظمة الخاصة[2].

ولما عقدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مؤتمرها الأول من 15إلى 16فيفري1947ولضرورة أمنية انعقدت في 15فيفري جلسة ببوزريعة وفي 16فيفري بالحامة "بلكور"وشارك فيه عدة شخصيات من أعضاء الحزب في سرية تامة، وبحضور مصالي الحاج وبعد ثلاثة أيام من المناقشات قرر إنشاء منظمة خاصة(OS)[3]ذات الطابع الشبه العسكري[4].

وقد علق مصالي الحاج على هذا القرار بقوله "إني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد".

1- مجلة العلوم الإنسانية، تحولات حركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب ع 2 (1945، 1954) ع 30، م أ، ص 151

2- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954 المصدر السابق، ص175

3- أطلق عليها عدة تسميات منها: المنظمة السرية العسكرية أو الشبه عسكرية، أو الجناح المسلح في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما أطلق عليها اسم العظم وكذلك تسمية الشرق العسكري، أنظر: مؤمن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926- 1954)، دار الطليعة، الجزائر 2003، ص105.

4- محمد بوضياف' التحضير لأول نوفمبر 1954، تق: عيسى بوضياف، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر2011، ص ص18، 19.

وبذلك تكون المنظمة الخاصة جزءا من حزب الشعب الجزائري وليست منظمة مستقلة' ُقد ضمير الحزب يتمثل في تنظيمه السري الشبه عسكري الذي كان يعد للثورة المسلحة، واستمر الإعدادللإطار شهر كاملا ثم تأسست قادة المنظمة كالآتي:

محمد بوراس[1]: المنسق القائد للأركان، و جيلالي بلحاج[2]:المدرب العسكري والمفتش وله تكوين عسكري قوي، وعين مسؤولون ولائيون هم: أحمد بن بلة بوهران، محمد ماروك للجزائر الكبرى وجيلالي رجيمي بمدينة الجزائر ومتيجة، حسين آيت أحمد لبلاد القبائل، ومحمد بوضياف لولاية قسنطينة، وكلف حسين لحول بالتنسيق بين المنظمة والمكتب السياسي لحزب الشعب وكان هو الوحيد بالمكتب السياسي الذي يعرف نشاط المنظمة وله اتصال مباشر مع بلوزداد فقط، وفي بداية 1948 مرض بلوزداد فخلفه على رأس المنظمة حسين آيت أحمد[3]ثم أعفي وخلفه أحمد بن بلة[4].

- **شروط الانضمام للمنظمة الخاصة :**

✓ الانضباط وأن لا يكون معروفا لدى السلطات الاستعمارية.

✓ الإيمان بالعمل المسلح وكتم انضمامه والشجاعة والفطنة وقوة الذاكرة.

✓ أن يكون العضو مناضلا عتيدا في الحزب ويتوفر على إمكانيات لمناقشة القضايا السياسية ذات البعد النضالي القوي.

1- ولد في 26فيفري 1908 بمليانة، انضم سنة 1939 إلى التنظيم الفدرالي بالجزائر، وانتخب في نفس السنة رئيس الكشافة الإسلامية الجزائرية كمنظمة وطنية: أنظر: رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1830- 1989)، ج1، مرجع سابق ص264.

2- ولد سنة 1921، دخل الجيش الفرنسي (1942- 1945)، مفتش عام ومدرب عسكري في المنظمة الخاصة منذ بداية 1948، حكم عليه بالسجن لمدة سنة، أنظر: رابح لونيسي وأخرون، نفسه، ص 231

3- من مواليد 20أوت1926بتزي وزو، ناضل في الحركة الوطنية ضمن حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، عين عضوا في اللجنة المركزية للحزب، كان من بين مؤسسي المنظمة الخاصة، كما عيّن عضو في مجلس الثورة المنبثق عن مؤتمر الصومام وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ، وزير دولة في الحكومات المؤقتة الثلاث، عارض النظام بعد الاستقلال: أنظر بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989)، ج2، مرجع سابق، ص385.

4 - عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دط، شركة دار الأمة، الجزائر 2013، ص 731.

- ✓ أن يكون مجردا من كل المسؤوليات العائلية ومستعدا للحراك والإختفاء.
- ✓ القيام بعمله في أي لحظة وأي مكان وزمان ويستجيب للظروف المادية والسيكولوجية لحرب حقيقية قادمة.
- ✓ أن يكون قوي البنية الجسدية لتحمل التعب والجوع.[1]

أعضائها

ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، سويداني بوجمعة، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، عمار بن عودة، لخضر بن طوبال، محمد بوضياف، أحمد بن بلة، آيت أحمد، كريم بلقاسم،. ..و غيرهم.[2]

التدريب والتسليح:

ولقد كان المناضلون يتلقون دورتين نظرية وتطبيقية ويتم التركيز فيها على أسلوب حرب العصابات وتمحورت محاضرات النظرية على حركة الثورة في الإتحاد السوفياتي.

كما تجري عملية التدريب على المسؤوليتين النظري والتطبيقي فيشمل على استخدام الأسلحة وكيفية منع المتفجرات، واستعمال أجهزة اتصالات والقيام ب عمليات في الجبال خاصة الظهرة وكان يشرف على تدريب اللذين شاركوا في ال. ح. ع2 وفي حرب الفيتنام[3].

وقد تكونت المنظمة من أربع تشكيلات سياسية هي:شبكة التضامن تقوم بتوفير الملاجئ السرية للفارين وشبكة التفجيرات من مهامهم صنع المتفجرات وشبكة الاتصالات وهي أكبر الشبكات مقسمة إلى فروع[4].

ومن الصعوبات التي واجهت المنظمة الخاصة هي مشكلة التموين والتسليح ونقص السيولة.

1- علي كافي، مذكرات علي كافي من مناضل سياسي إلى القائد العسكري (1946- 1962)، المصدر السابق، ص54

2- وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، دط، دار المعرفة، الجزائر 2009، ص ص16، 17.

3- فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص255.

4- مصطفى السعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، منشورات ISBN، الجزائر 2009، ص211.

دور المنظمة الخاصة وأهم عملياتها:

كانت مهمة المنظمة التحضير للثورة المسلحة وعملت على الانتقال إلى العمل والقيام بالعمليات التي كانت عبارة عن عمليات تمويلية وسياسية وتأديبية أهمها:

تصفية الميليشيات السوداء، القيام بالعمليات القمعية وتمشيط المناطق وتصفية الخونة.

عملية بريد وهران: 05 أفريل1949، خصص لهذه العملية ما يقارب ألف فرنك فرنسي، وقد قام بها أحمد بن بلة، سويداني بوجمعة، وقد حصلت المنضمة على3070000 فرنك وكان ذلك على عكس ما يتوقعونه.

عملية تمثال كاشيرو: 15 أكتوبر 1949م، جاءت هذه العملية كرد فعل على قيام الإدارة الكولونيالية بتشييد تمثال الأمير عبد القادر في حرية كاشيرو وبضواحي معسكر وجرى تدشين تمثال في 15 أكتوبر 1949م في حفل كبير حضر الوالي العام نايجلان، فاعتبر حزب الشعب ذلك مساس بمعنويات الرأي العام الجزائري، وكلفت المنظمة بتدميره لكنها باءت بالفشل[1].

ب_ انتخابات 1947م:و في المؤتمر الأول لح.إ.ح.د خرجت الحركة بموقف موحد لكن النتيجة كانت شيئا آخر، فقد ظهرت ثلاث مجموعات قوية داخل الحزب وكل مجموعة حققت جزءا من أهدافها، وبالرغم من الضغوطات التي قام بها مصالي فقد خرج وأنصاره بتأييد للعمل العسكري، واتفق المؤتمرون على اشتغال ح ا ح د بطريقة قانونية لمشاركة الحزب في الانتخابات ويقود هذا الجناح مصالي الحاج ويؤيده عمراني سعيد ومصطفاوي والحاج شرشالي، أما الجناح الثاني الذي برز قويا فهو الجناح المؤيد للعمل العسكري بقيادة الأمين دباغين، غير أن هذه المجموعة غير منسجمة، فالسيد دباغين وبوقادوم وفيلالي وبودة كانوا يميلون إلى ميصالي الحاج كثيرا ويحبذون الإسلام، بينما المجموعة

1 – مصطفى السعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، مرجع سابق، ص211.

الأخرى غير مهتمة للقيم الإسلامية وتتكون من عمر أو الصديق وبناي واعلي و ولدحمودة وسعيد أكلي، أما المجموعة الثالثة فهي "حزب الشعب" الذي يشتغل بسرية بقيادة بودة[1].

ولعل أهم القرارات التي نتجت عن المؤتمر على المستوى القيادي، تحميل اللجنة المركزية للحزب والمكتب السياسي مسؤولية التنسيق بين حزب الشعب الجزائري وح ا ح د[2]، ومباشرة بعد مصادقة الجمهورية الرابعة على القانون التنظيمي شرعت الإدارة الاستعمارية في تطبيقه بإجراء الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947 فالاتحاد الديمقراطي رأى أن يدخل الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها يومي 19_26 أكتوبر تحت شعار " الترقية الاجتماعية للشعب الجزائري " مركزا على إقناع الشعب بضرورة الدعم المطلق للنضال ضد الجهل والأمية، وكانت هذه الرؤية في تناقض كلي مع تلك التي جاءت بها ح.إ.ح. د، التي كانت ترى أن الحملة الانتخابية المذكورة يجب أن تتحول إلى تظاهرة سياسية وإيديولوجية يتم من خلالها تحذير العداء للقانون التنظيمي وتعميم فكرة اللجوء إلى جميع الوسائل من أجل استرجاع السيادة الجزائرية.

أن هذا التباين في الموقف من الانتخابات البلدية هو الذي حال دون تحقيق الوحدة الوطنية والديمقراطية للدفاع عن مصالح الجزائريين التي نادى بها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مدعوما بالحزب الشيوعي[3].

وخلال شهر أكتوبر ونوفمبر 1947، جرت انتخابات المجالس البلدية وشارك حزب ح. ا. ح. د فيها وفاز بأغلبية ساحقة وفي أغلب المدن الجزائرية الكبرى مثل: الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة، تلمسان، بلعباس، مستغانم، مليانة، البليدة، سكيكدة، تبسة، سوق أهراس، ذراع الميزان، دلس، برج منايل وتنس.

1 – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، مرجع سابق، ص305.

2– سليمان قريري، الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية1940– 1954، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 – 2011، ص 167.

3 – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، مرجع سابق، ص121.

و رغم الضغط والتزييف الاستعماري فقد حقق الحزب نجاحا وفاز ب 110 بلديات في أمهات المدن الجزائرية إلا التي لم يقدم فيها مرشحين لأن الإدارة الاستعمارية حالت دون ذلك بوسائلها الزجرية[1]، حيث أعطت هذه النتائج نفسا قويا للحزب بفضل نجاح كبير وغير متوقع في عدة بلديات، إذ حقق في بلدية مغنية 75% من الأصوات وتأكد الحضور القوي للحزب في عدة مدن كبرى وصغرى بل حتى في الأرياف، مقابل تراجع قوائم أخرى، مثل : (الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وفشل تجربة البيان)، وقد كانت نتائج حركة انتصار الحريات الديمقراطية كما يلي:

الجدول رقم 01:[2]

المقاطعـــــــــة	عـــدد الأصـــوات	عـــــدد المقاعـــــــد
وهـــــــــــران	4305	68
تلمســـــــــــان	4128	32
مستغانـــــــــــم	2738	24
معسكـــــــــــر	1512	16
سيدي بلعبـــــــاس	538	19
تيـــــــــــارت	1809	09

لقد زرعت هذه النتائج الإيجابية بالنسبة للمسلمين الجزائريين رعبا وهلعا كبيرين في أوساط المستوطنين الأوربيين، إذ بدؤوا يشعرون أنها تهدد كيانهم ووجودهم في الجزائر بل أنهم بدؤوا يشعرون أن نفوذهم سيزداد تقلصا إذا ما طبق " قانون الجزائر" وأصبحوا يخشون أن يتحولوا بعد هذه

1- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830- 1954)، مرجع سابق، ص29

2- عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار الحريات الديمقراطية (1939- 1954)في عمالة وهران، ط1 دار الألمعية الجزائر 2011، ص 24.

الانتخابات من أغلبية مفروضة بقوة إلى أقلية أوربية في إطار النظام الديمقراطي الذي رسمه قانون 20سبتمبر 1947[1].

المطلب الثالث: دستور 20 سبتمبر 1947 م ومواقف الحركة الوطنية منه

أ_ دستور 20 سبتمبر 1947م

ماهية الدستور: تمت المصادقة على هذا الدستور الأساسي للجزائر يوم 20سبتمبر 1947م من طرف البرلمان الفرنسي. عرف هذا القانون باسم "Le stouts de l'Algérie" وعرف بعدة أسماء منها القانون الأساسي، قانون الجزائر، دستور الجزائر، قانون الجزائر التنظيمي[2].

ظهر هذا القانون (الدستور) في عهد رئيس الجمهوريةxaural ورئيس الحكومة Paul Ramadier والحاكم العام ايف شاتنيوchatagnaix[3]،والذي استبدل فيما بعدبنايجلانnaigelenيحمل رقم 47-1835، وقبل هذا القانون مناقشات كثيرة في أروقة المجلس الوطني الفرنسي حول مشروع إصلاحات سياسية في الجزائر وصوتوا عليه يوم 27 أوت 1947م ب 319 صوت ضد 89 صوت وامتناع 184 عن التصويت، وشعر فرحات عباس وزملاؤه في الحزب بخيبة أمل كبيرة فالقانون الجديد لم يتضمن أية نقطة من النقاط التي اشتمل عليها برنامجه المقترح، وقد رفض فرحات عباس وزملاؤه أن يحضروا لجلسة التي وقع فيها التصويت ,وامتنع الشيوعيين كذلك عن

1- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954- 1962)، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص135

2-العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 117.

3-ايف شاتنيو:من مواليد مدينة فيان 22 سبتمبر 1861، تولى الأمانة العامة في حكومة الجبهة الشعبية 1930، والحكومة العامة في الجزائر منذ 9 ديسمبر 1944 إلى فيفري 1948، كان قد خلق الجنرال كاترو نعمة المستوطنون أنه مقرب من الجزائريين ومتعاطف معهم حتى اطلق عليه اسم محمد أو الحاج شاتنيو، بعد انتهاء مهامه في الجزائر بعث سفير لبلده في الاتحاد السوفياتي ليعود إلي باريس عام 1952، حيث أسس الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى غاية وفاته يوم 4 مارس 1969.ينظر:جون لوتي بلاش،بوادر المجزرة سطيف 1945، تر :عبد السلام عزيزي، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص ص387-389.

التصويت وللإشارة ان المناقشات حضرها كل أطراف الحركة الوطنية ,عدا جمعية علماء المسلمين وصوت النواب المسلمين 12نائبا يوجد من ضمنهم نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية[1].

قد منح للمسلمين لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، الحق في اختيار ممثلين لهم في المجلس الجزائري ومجلس الحكومة العامة والجمعية الوطنية الفرنسية، لكن أقدمت الإدارة الفرنسية على تزوير الانتخابات التشريعية والبلدية التي عرفتها الجزائر لأول مرة وتعيين عملائها والمواليين لها في المجالس المنتخبة من طرف المسلمين الجزائريين.

اقتنع هؤلاء بان المساواة بينهم وبين المستوطنين الأوروبيين لا يمكن تجسيدها في ارض الواقع وان المشاركة في الانتخابات ما هي في الحقيقة إلا لعبة كما أن سياسة التزييف والمخادعة والمغالطة، سوف تظل قائمة على جميع المستويات، وبذلك يكون المسلمون الجزائريون تغاظوا عن المنازعات الفرنسية خلال الإصلاحات الإدارية والسياسية المدرجة في إطار القانون 20 سبتمبر 1947[(2)].

- وقد نص هذا القانون على إلغاء المجالس المالية وتعويضها بما أصبح يسمى المجلس الجزائري.
- كما تضمن أيضا عدد التدريبات الليبرالية مثل تعليم اللغة العربية في جميع المستويات.
- فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية.
- إلغاء البلديات المختلطة وإنهاء التنظيم بمناطق الجنوب....الخ[(3)].

مهما يكن فاهم ما جاء في هذا القانون الذي صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي وأمضاه رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ 20 سبتمبر 1947(أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا)وأن المجلس الجزائري يتكون من 120 عضو، 60عضو لكل فئة من الفئتين الجزائريين والكولون.

1- سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947- 1956، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر 2012، ص 49.

2-عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954 1962، المرجع السابق، ص 98.

3- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1954، المصدر السابق، ص168.

فالقانون أعطى استقلال مالي للمستوطنين بالجزائر، عموما هذا القانون يعتبر الخداع للاستعمار الفرنسي في الجزائر أما عن موقف الحركة الوطنية من هذا المشروع فقد كان موقف صارما لاعتبار عليه[1].

والواقع انه لنم ينفذ أي شيء جديد قد جاء به قانون 20 سبتمبر 1947، فالهدف منه كما هو معلوم، هو امتصاص غضب الشعب الجزائري وتمييع القضية الأساسية المتمثلة في الاستقلال التام[2].

هكذا تم إنشاء دستور ان يبقي الجزائر وما يتعلق بجنسية الجزائري فرنسية، وان لا تملك الجزائر شيئا من حقوق التشريع، وان يمثل 60نائبا التسعة ملايين من المسلمين، بينما يمثل 60 نائبا كذلك المليون من الأوروبيون، وان تبقى الجزائر دون حكومة، ودون كيان دولي، فازداد ضغط الأزمة وأصبحت تنذر بانفجار العاصفة قريبا[3].

وهذا القانون وضع الجزائر وسطا بين الإدماج والفيدرالية، وقد حدد هذا القانون الجزائر كمجموعة ولايات ذات الشخصية المدنية تتمتع بالاستقلال الذاتي المالي، وبتنظيم خاص بالجزائر، وأصبح بذلك للجزائر وجود قانوني، أما القوانين الفرنسية فإنها لا تطبق بصفة ذاتية ماعدا الحالات التي ذكرها القانون، وأصبح بذلك للجزائر قانونا ماليا خاصا وبميزانيتها، ويكلف مجلس جزائري يتكون من 120 نائبا60 من الجزائريين المسلمين و60من الأوروبيين المستوطنين)، بإدارة المصالح الخاصة بالجزائر بالاتفاق مع الحاكم العام للجزائر، والمساواة بين جميع المواطنين الجزائريين في الحقوق والواجبات، وإلغاء النظام الخاص بمقاطعة الجنوب وضمها إلى الولايات وإلغاء البلديات المختلطة،

1-عمار هلال، أبحاث واراء في تاريخ الجزائر المعاصر، دط، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 367.
2-عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1945 1962، المرجع السابق، ص، ص 107-108
3-احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دط، مكتبة النهضة المصرية، مصر1956، ص ص180-182.

ومنح حق التصويت للنساء المسلمات، وفصل الدين عن الدولة، وجعل اللغة العربية لغة رسمية ثانية إلى جانب الفرنسية[1].

هذا القانون جاء في وقت تجاوزه الزمن، ولم يستطع أن يتخلص واصفوه من عقدة التفوق، فقد وضع تمييز بين المواطنين الفرنسيين(الهيئة الانتخابية الأولى) تضم 4646000 مواطن ذوي نظام مدني فرنسي (رجال ونساء) و58000 مسلم، والمسلمون(في الهيئة الانتخابية الثانية) نحو 1300000 ناخب [2]، فالأقلية الأوروبية المحتلة ممثلة في المجلس الجزائري بنفس عدد ممثلي السكان المسلمين، ومهمة المجلس الجزائري محددة في "الميزانية" مشاريع اجتماعية واقتصادية، لكن الجانب السياسي لا يسمح لهذا المجلس بالخوض فيه[3].

أما هذا القانون العضوي الأساسي للجزائر رفضه فرحات عباس، وكل نواب(ح.إ.ح.د) والعلماء.

قدم مستشارو الجمهورية من حزب(إ.د.ب.ج) استقالتهم، يقول فرحات عباس"إن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد ولكن ناقشه عوضه الفرنسيون وحدهم، فهو وليد اتفاق ابرم بين فرنسا وبين فرنسيين في الجزائر، أي بين السلطة الشرعية التي مازالت في يد البرلمان الفرنسي الحقيقية الواقعة التي يمارسها الغلاة في الجزائر"ويضيف فرحات عباس"هناك رجال عبيد ولكنهم أحرار، وهناك رجال أحرار ولكنهم عبيد، وفي الحقيقة أن الرجال الذين وافقوا على قانون الجزائر ليسوا أحرار أنهم عبيد.....".ويتهم كبار المستوطنون الإقطاعيين بأنهم هم الذين كانوا وراء هذا

1-عزا لدين معزة، فرحات عباسوالحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000،، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة متنوري، 2009-2010، ص282.

2-شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المصدر السابق، ص ص154-155.

3-فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص220.

القانون لإبقاء الجزائر تابعة لنفوذهم وسلطتهم، وقائلا لهم :"الجزائر ليست مزرعة ولكنها وطن، إننا رجال ولسنا اقنانا إننا رجالا مثلكم"[1].

-المستوطنون في الجزائر رفضوا وأسسوا جمعية "الدفاع عن الجزائر الفرنسية"وقاموا بحرب إعلامية واسعة ضده،ولكنهم لم يلجؤواللعنف،وكانوا ينتظرون أهم بند فيه وهو انتخاب المجلس الجزائري[2].

-وباختصار يمكن القول أن محاولة عرقلة القانون 20 سبتمبر 1947 والتحايل عليه، وعدم تطبيقه قد خدم أنصار الكفاح المسلح الذين فجروا ثورة نوفمبر مما خدم الغلاة من المستوطنين الأوروبيين، فقد كان هذا القانون عاملا من عوامل تفجير الثورة التحريرية.

-أسباب صدور الدستور:من خلال استقرا أوضاع الجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تاريخ صدور القانون يمكن استنباط أهم الأسباب والعوامل التي دفعت فرنسا إلى إصدار هذا القانون والتي نخلص أهمها في ما يلي:

من الأسباب التي مهدت لظهور قانون 20 سبتمبر1947م:

1-الجرائم البشعة في ماي 1945 التي قامت بها الإدارة الفرنسية و الكولون ضد المسلمين الجزائريين، في كل من سطيف، قالمة وكامل التراب الوطني والتي راح ضحاياها أكثر من 45 ألف شهيد، وبالتالي أرادت فرنسا من خلال هذا القانون التخفيف من وطأة جرائمها.

2-أثناء صدور مشروع 1947 كانت "وضعية الريف على حالها من فترة طويلة، البؤس والاستغلال، فالأرياف في الجزائر لم تتغير لا ماديا ولا اجتماعيا، فأبشع أنواع الاستعمار ظلت تتمادى والفلاحون وسكان البوادي على العموم تعرضوا للنهب فكانوا يعيشون الفقر والحرمان مقابل الغنى الفاحش

1-عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899 2000، المرجع السابق، ص283.

2-Benyamin Stor a et Zkya Daoud. Algérie histoire contemporaine.1830-1988.Casbah-Alger.2004. p181.

للكولون "فأرادت من خلال هذا القانون أن تمرر رسالة مفادها أن الإدارة الجديدة راغبة في الإصلاح والعدالة والمساواة[1].

3-تضييق الخناق علة نشاط الحركة الوطنية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية من خلال مراقبة ومتابعة وسجن روادها، تعطيل الصحف وإيقاف نشاط الأحزاب، لذا اتجهت نحو سياسة المرونة والمراوغة والإغراء، رجالات السياسة المسلمين لان الاستعمار من طبعه يحب العراك السلمي ولا يحبذ الجسدي[2].

4-إصرار الحركة الوطنية على مطالبها المتمثلة في إدخال الإصلاحات الجذرية تمس الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية[3].

5-القضايا التي كانت تمثل جدل واسع بين الإدارة الفرنسية والمسلمين، كقضية فصل الدين عن الدولة، مصادرة الأراضي، الأوقاف، القضاء، التعليم وحاولت هذه الإدارة أن تأخذها من أيدي أصحابها المطالبين بها ووصفها ضمن هيئات استشارية جديدة خاصة بالجزائر وتولى عليها أطراف من أبناء الجزائريين حتى تأخذ أطول فترة ممكنة والهدف من ذلك إرضاء الكولون وعدم الاعتراف بأي حق يخص المسلمين[4].

6-أرادت فرنسا من هذا القانون خلق نموذج جديد لتمثيل الجزائريين في الهيئات الرسمية الانتخابية، ولكن على مقاس الإدارة الاستعمارية، ومن هنا ظل هذا القانون شبيه تماما بقرارات 1919 ومشروع بلوم فيوليت وأمريه 1944، الإصلاحية التي فشلت فشلا ذريعا ولم تجد لها مجالا للتنفيذ في ظل معارضة المعمرين[5].

1- سعد طاعة، دور النواب المسلمون في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956، المرجع السابق، ص ص50-51.
2-سليمان قريري، الاتجاه الثوري الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940- 1954، المرجع السابق، ص205.
3- سعد طاعة دور النواب المسلمون في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956، المرجع السابق، ص51.
4-سليمان قريري، ، المرجع نفسه، ص206.
5 سعد طاعة، دور النواب المسلمون في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956المرجع السابق، ص52.

-بنوده: يحتوي هذا القانون على 12 فصلا يضم 60 مادة حيث تناولنا في بحثنا أمثلة عن الفصول والموادمنها:

-الفصل الأول: في النظام السياسي.

-المادة 1:تجهز الجزائر في دائرة الاتحاد الفرنسي بالشخصية المدنية والاستقلال الإداري، والمالي وبنظام خاص يعينه القانون الحالي

-المادة 4:جميع الجزائريون والجزائريات بلا فرق في الأصل والجنسية واللغة والدين يتمتعون بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات، وهم يتمتعون بكل الحريات الديمقراطية، وبجميع الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بصفات المواطنين للاتحاد الفرنسي، المضمنة بالمقدمة والمادة 81 من دستور الجمهورية الفرنسية، جميع الوظائف العامة تكون مفتوحة أمامهم.

-المادة 9:طبقا للمادة 82من قانون الجمهورية الفرنسية يجهز الجزائريون والجزائريات بالأحوال الشخصية ماداموا لم يتركوها بحرية أنفسهم ولا يمكن لهذه الأحوال الشخصية ولا بأي مناسبة أن تكون سببا في رفض أو تحديد استعمالهم التام لحقوقهم وحرياتهم الموطنية.

-المادة 10:تتعلق بالقوانين والقرارات التي تتعلق بما يسمى بالانتداب للسلطات، فهي تجري على الجزائر ماعدا في حالة معاكسة أو في ما يتعلق الضرائب[1].

-الفصل الثالث: في المجلس الجزائري:

-المادة 11:يتألف المجلس الجزائري مواطني الجزائر الذين ينتخبون انتخابا سريا مباشرا لمدة أربع سنوات، وهو يتألف من 120 عضو.

1- عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1945-1954)، ط3، ج3، منشورات السائحي، الجزائر، 2008، ص، ص 44، 45.

-المادة 22:يمكن للمجلس انتخاب مكتب في كل سنة عند بداية الجلسة الأولى وهو يتألف من رئيس وثلاثة مساعدين و أربعة إداريين هؤلاء يعينون من الهيئتين الانتخابيتين الأولى والثانية[1].

-الفصل الرابع: في النظام التشريعي.

-المادة 23:المجلس الجزائري له التصرف في السلطة التشريعية وفي كامل المسائل الداخلية الجزائرية ولا يمكن تكليف احد لهاته السلطة رئيس مجلس وزراء الحكومة الجزائرية ولنواب المجلس الجزائري الحق وحدهم في ابتكار القوانين.

-المادة 25: يدرس المجلس الجزائري مشاريع واقتراحات القوانين التي تقدم له بواسطة اللجان إلي يعين عددها وتركيبها وصلاحيتها.

-المادة 26:يبحث المجلس الجزائري عن كيفية تطبيق القوانين في الجزائر، التي سنها المجلس الوطني الفرنسي، ويبطل نظام إصدار المراسيم كمادة تشريعية.

-المادة 28:تعلن القوانين التي صوت عليها المجلس الجزائري بواسطة رئيس الاتحاد الفرنسي، ولحل ذلك فهي تسلم بواسطة رئيس المجلس الجزائري إلى رئيس الحكومة الجزائرية الذي يوجهها إلى رئيس الاتحاد الفرنسي في مدة خمسة أيام.[2]

- الفصل الخامس:في الميزانية الجزائرية.

-المادة30: يصوت المجلس الجزائري بكامل السلطة على الميزانية الجزائرية ويراقب تطبيقها.ويملك نواب المجلس الجزائري الأمر في تعيين المصاريف.

1- طاعة سعد، دور النواب المسلمين الجزائر في الحياة السياسية بالجزائر 1947 1956، المرجع السابق، ص، ص، 53، 54

2-عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر المعاصر ودراسات في الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص361.

-المادة 31:يرافق المجلس الجزائري استعمال جميع الديون التي تقدمها الجمهورية الفرنسية للجزائر وخصوصا القرض و التنسيقات المالية للتجهيز الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

-الفصل السادس: في الحكومة الجزائرية.

-المادة 34:ينتخب المجلس الجزائري رئيس الوزراء بالتصويت العام وبأكثرية أعضاء المجلس المطلقة ورئيس الوزراء يختار وزراءه.تتألف الحكومة الجزائرية من رئيس المجلس ومن وزراء.

-المادة 39:الوزراء مسئولون بالإجماع أمام المجلس الجزائري عن سياسة الحكومة العامة، وبصورة فردية، على أعمالهم الشخصية[1].

-الفصل السابع:في السلطات القضائية.

-المادة 40:يحدد المجلس الجزائري تأليف واختصاص هيئة عليا للقضاء وتشمل هذه الهيئة على تسمين للقضاء المدني وقسم للقضاء الإسلامي.

-المادة 42:إذا كان بالدعوى المنوطة بإدارة الاحباس أو بالأحوال الشخصية احد الطرفين غير مسلم تخرج هذه الدعوى من اختصاص المحاكم المدنية إلا إذا لم يلق بالطرفين وضعها أمام الشرع الإسلامي.[2]

-الفصل الثامن:في ممثل الجمهورية الفرنسية.

-المادة 43:تعيين الحكومة الفرنسية ممثلا لدى الحكومة الجزائرية.

-الفصل التاسع:في النظام الإداري.

-المادة 45:يبطل لقب ووظائف الوالي العام وتبطل إدارة الولاية العامة.

1- عبد الحميد روزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، المرجع السابق، ص242-243.

2- يحي بوعزيز، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)، المرجع السابق، ص39.

-المادة 46:الموظفون وأعوان الدولة الذين وضعتهم فرنسا تحت تصرف الجزائر في سبيل خدمتها، يوضعون تحت مراقبة الوزير ذو الوزير والصلاحية من الحكومة الجزائرية.

-المادة 47:تأسيس مدرسة للإدارة في الجزائر لتكوين وتنمية موظفين جزائريين جدد[1].

-الفصل العاشر:في البيئات(المجتمعات)المحلية.

-المادة 49:تنظيم البلدية وحدودها ومساحتها واتساعها يحدده القانون[2].

-المادة 50:ألغيت النظام العسكري الذي يسطر على مناطق الجنوب[3].

-المادة 53:إلغاء نظام البلديات المختلطة، وتعويضها بمراكز بلدية وكذا استحداث المجالس البلدية مكان مجالس جماعة الدول، في إطار استغلالية الإدارة المحلية[4].

-الفصل الحادي عشر:أنظمة مختلطة.

-المادة 57:جميع الأنظمة الخاصة التي لم يشر إليها القانون الحالي الجزائري ستحدد بقوانين يصوت عليها المجلس الجزائري في دائرة القوانين المعمول بها في الاتحاد الفرنسي.

-الفصل الثاني عشر:أنظمة انتقالية.

-المادة 58:ينتخب المجلس الجزائري للمرة الأولى خلال أربعة أشهر على الأكثر من يوم إعلان القانون الحالي، سيجمع المجلس الجزائري بملا الحق يوم الخميس الثالث الذي يأتي بعد الانتخابات العامة الواردة في ابتداء هذه المادة.

1- عبد الحميد زوزو، محطات في الجزائر المعاصرة في الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص ص.364، 365.

2- سعد طاعة، دور النواب المسلمين الجزائر في الحياة السياسية بالجزائر 1947- 1956، المرجع السابق، ص56.

3-فرحات عباس، ليل الاستعمار، لمصدر السابق، ص173.

4- عبد الحميد روزو، الفكر السياسي في تاريخ الجزائر المعاصر، ودراسات في الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، المرجع السابق، ص، ص846-847.

-يبتدئ في تنفيذ المواد 48 الى56 من القانون الحالي عند إعلان القانون المعين في المادة 49. إماباقي القانون الحالي فيبتدئ في تنفيذها عند انتخاب رئيسي مجلس الوزراء الجزائري[1].

ب-موقف الحركة الوطنية من الدستور

بعد صدور القانون الأساسي 20 سبتمبر1946 أثيرت ضجة واسعة داخل الوطن وخارجه، وتعددت المواقف السياسية وارتبطت كل منها بإيديولوجية سياسية ومصلحيه[2]، وأن هذا القانون الذي صودق عليه في غياب ممثلي الشعب الجزائري شكل صدمة أحدثت رد فعل عنيف لدى الجزائريين بصفة عامة والحركة الوطنية بصفة خاصة، حيث استاء الجزائريين منه واعتبره في الحقيقة تمهيدا لتحقيق ما يسمى بالإدماج التدريجي في دولة الاستعمار الفرنسي، وهذا عكس ما كان يطالب به الشعب الجزائري لهذا طالبوا بمحاربته وعدم تطبيقه[3].

ومن خلال ذلك شنوا حملة واسعة تحت شعار"رفض كل دستور ممنوح، الكلمة للشعب، ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، الحرية لا تمنح بل تأخذ"، وغيرها من الشعارات الهادفة والمنبثقة عن برامج الحركة الوطنية الجزائرية.

فهذا القانون لم يستقبل بشكل حسن ولم يرحب به في الجزائر ورفض من قبل الأوربيين والمسلمين ولكل منهما مبرراته ودوافعه في ذلك[4].

1/موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: لقد جاءت أولى ردود فعل الحركة الوطنية بعد الصدمة التي أحدثها مضمون الدستور حيث قدموا على لسان مستشاري حزب الاتحاد الديمقراطي في مجلس الجمهورية استقالاتهم في رسالة موقعة جاء:"إننا نحتج ضد قانون الجزائر التنظيمي الذي

1-عبد الكامل جوبية، الحركة الوطنية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946- 1954، المرجع السابق، ص158.

2- سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر(1947 – 1954)، المرجع السابق، ص79.

3- عقيلة ضيف لله، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954 -1962)، المرجع السابق، ص 127

4- عمار هلال، الدراسات التاريخية للمقاومة الجزائرية والثورة، مجلة الذاكرة، ع3 المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995

فرضه البرلمان الفرنسي على أغلبية السكان الجزائريين، وعلى هذا الأساس نوجه لكم استقالتنا من عقوبة مجلس الجمهورية وبدون الإلحاح كثيرا على المساومات التي تقدمت بها الأحزاب في غيابنا حول هذا القانون فإننا نلاحظ عليه العيوب الثلاثة التالية":

أولا:تم إقراره بالتصويت في غياب المنتخبين المسلمين الممثلين للشعب الجزائري.

ثانيا:نرى في هذا الدستور خرقا وتناقضا مع دستور الجمهورية الرابعة لاسيما مادته82 التي نصت على أن الأحوال الشخصية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشكل سببا في سقوط الحقوق والحريات بصفة المواطنة الفرنسية.

ثالثا:فقد استندت الحكومة وبعض البرلمانيين في تجريدهم للمجلس الجزائري من كل سلطة تشريعية إلى وجود ممثلين عن الجزائريين في البرلمان الفرنسي وهذا ما يتنافى مع الواقع فوجودهم في البرلمان الفرنسي كان لسبب وهو ممارسة السيادة الفرنسية[1].

كما أبدت شخصيات وطنية من حزب الاتحاد الديمقراطي موقفا عنيفا اتجاه القانون أمثال فرحات عباس الذي قال "أن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد ولكن ناقشه الفرنسيون وحدهم، فهو وليد اتفاق أبرام بين فرنسا وبين فرنسي الجزائر أي سلطة الشرعية التي مازالت في يد البرلمان أبرم الفرنسيون بين السلطة الحقيقية الواقعية التي يمارسها الغلاة الجزائريين[2].كما صرح مصطفاوي وهو عضو كتلة خرب الاتحاد الديمقراطي منتقد دستورا بقوله " أن هذا القانون لا يسير على سياسة إدماجيه على الرغم من تظاهره بذلك، وهو ليس بالقانون الاتحادي الفيدرالي على النحو المطلوب وليست فيه أية روح ديمقراطية على الرغم من ولادته في جو التحرر العالمي، وهو ليس

1- عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1946- 1954) المرجع السابق، ص164، 165.

2- فرحات عباس، ليل الاستعمار، المرجع السابق، ص133.

بالتقدمي لأنه يأخذ باليمنى ما يعطيه باليسرى ولقد استعملت كل الحيل والطرق الغير الشريفة ليفرض هذا الدستور الغير العادل على الجزائر[1].

إلا أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد استحسن بعض النقاط الواردة فيه وهذا الاستحسان كان بهدف تثبيت أفكاره الرامية إلى المساواة والحكم الذاتي والفدرالي، وإن ما تضمنه القانون الأساسي في نظر الحزب لا يعد أن يكون طغيان فئة على فئة أخرى، وقد أعطى الحزب بعض الأطروحات بخصوصه وما ينبغي أن يكون عليه " أنه يمارسها مجلس واحد فقط هو البرلمان الجزائري وينتخب عن طريق الاقتراع العام والمباشر من طرف كل المواطنين الجزائريين وهو يشرع في حدود السيادة الجزائرية ولا يفوض هذا الحق لأي كان جزئيا أو كليا وكل نائب له الحق في اقتراح القوانين كل الوزراء"[2].

2/ موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

لقد كان موقف ح إ ح د هو الأخر الرفض لكل الإصلاحات سواءا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الفرنسية خاصة بعد مجازر 08ماي1945م، فهذا الحزب كان مبدئه منذ تأسيسه الرّفض المطلق للاستعمار، ومن هذا المنطلق رفض المشاركة في المناقشات في البرلمان الفرنسي حول مسألة القانون الأساسي حيث اعتبر هذا القانون ضدّ السّيادة وضدّ الاستقلال وإرادة الشّعب الجزائريّ، وأيضا المناقشات التّي جرت سنة 1947م بالمجلس الوطني الفرنسي والتّي حضرها كل من

1- عبد الكامل جويبة، نفس المرجع، ص 167.

2- بو عباش مراد : الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية (1919- 1962): مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010- 2011.

أحمد مزغنة[1] والأمين دّباغين حول موضوع القانون والذّي تميّز بالرفض القاطع من حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية[2].

كما مارس الحزب نشاطا كبيرا خارج المجلس الوطني الفرنسي لإظهار مواقفه اتجاه القانون الأساسي تمثل في جملة من النقاط:

1-أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية تذكر باسم الشعب الجزائري على البرلمان الفرنسي أن يقرر عن مصيره

2_تطالب بإعطاء الشعب الجزائري مبدأ اختيار دستوره بكل حرية.

3_للقيام بدعاية واسعة وبصوت رفع حركة انتصار الحريات الديمقراطية تنادي الجماهير الجزائرية أن تقوم ضد الدستور الذي حتم عليها بدون أن تستشار مسبقا في قبوله.

وقد مانع حرب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لهذا القانون لأنه لا يعبر بصدق عن المطالب الحقيقية للشعب الجزائري.

كما انتقد مزعنة المساس بالدين الإسلامي واللغة العربية والتي تعبران عن هوية الشعب الجزائري[3].

3/موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تجسيد موقف جمعية العلماء من خلال قول البشير الإبراهيمي"أن الأحزاب الفرنسية من اليمين إلى اليسار شأنها الاختلاف في كل شيء، اتفقت على احتقارنا وعدم المبالاة بنا في كل شيء

1 - سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية، بالجزائر، (1947 -1956)، مرجع سابق ص 85، 86، 87.

2- أحمد مزغنة : ولد في 29 أفريل 1907 بالبليدة أحد قادة ن.ش.إ.، و.ج.ش.ج. ثم عضو في اللجنة المركزية ل: ح.إ. ج.د، وخلال الأزمة تحالف مع مصالي الحاج ويعتبر المنظم لمؤتمر هورنو جويلية 1954، ينظر : محمد الشريف ولد الحسين، ومن المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830 -1962)، مرجع السابق، ص11، 52 .

3 - سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية، بالجزائر، (1947 -1956)، مرجع سابق، ص87.

يخصنا وهو دستور الجزائر، فوضع كل حزب للجزائر دستور بني على أصوله وفروعه على ما يوافق هوى حزبه لا على ما يوافق مصلحة الجزائر ورغبة أهلها، وكأن الوطن موات، وكأن أهله أموات، وكأن تسعة ملايين مسلم كلهم أطفال قصر يتحكم في مصلحتهم الأوصياء والقضاة، وليس فيهم رجل رشيد، وبسبب تنازع الأحزاب والمعاكسة الحكومة ولد هذا الدستور الأبتر الذي أنتم ومجلسكم من ثمراته، ولم يوجد في الدنيا شيء يجمع بين كونه مسخوطا عليه كأنه نقمة ومحسودا عليه كأنه نعمة..."[1].

فهذا يثبت أن جمعية العلماء المسلمين قابلة هذا القانون بالرفض لأنه لم يلبي مطالبها الرّئيسية المتمثلة في ترسيم اللّغة العربية وقضية فصل الدّين عن الدّولة والتّي تركها للمجلس الجزائري ليقرّر فيها، وقال كذلك رئيس الجمعية في هذا الموضوع:"إنّ الدّستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر ووافق عليه برلمانها في أكتوبر سنة1947م، هو دستور ناقص من جميع جهاته لم يحقق رغبة واحدة من الرغائب الوطنية للجزائر، وافته أنه فرض عليها فرضا، ولا يأخذ رأيها فيه، والدّستور النافع هو الذي للأمة رأي في وضعه، واختيار لمناهجه، ويد في تشريعه ويكون ناشئا عن رغائبها ليكون محققا لرغائبها "[2].

وأضاف البشير الإبراهيمي بشأن هذا الذي سمته بعض الأطراف الفرنسية دستورا"فوجدنا هذا الوليد الناقص الذي يسمونه الدستور الجزائري لم يشرّع جديدا، ولم يزرع مفيدا، ولم يزد على أن نقل هذه القضية من ميدان إلى ميدان ومن يد إلى يد، نقلها من فرنسا إلى الجزائر، ومن برلمان يسيطر على الأفراد"ومن هنا يتضح موقف الجمعية الرافض للدّستور جملة وتفصيلا[3].

1- أحمد مريوش : دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية ما بين (1931- 1952)، مجلة الرؤية، ع2، السنة الأولى، الجزائر، 1996، ص133.

2- محمد البشير الإبراهيمي: مجلة البصائر، ع29، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1948، ص229.

3- محمد البشير الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3، ط1، عيون البصائر دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997، ص109.

4/ موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

كان موقف الحزب الشيوعي من قانون 1947م هو الترحيب ببعض مواده، وخاصة منها ما يتعلق بالانتخابات وتشكيل مجلس جزائري وحكومة جزائرية كما طالب الحزب بإنشاء نظام فدرالي ولعب هذا الأخير دورا هام في صياغة بعض بنود القانون، فوافق عليه مبدئيا مع تحفظه حول مسائل تتعارض مع مطالب الحركة الوطنية، كاللغة العربية وفصل الدين عن الدّولة، أما مسألة التمثيل فحرص فيها على تطبيق مواد القانون ولهذا صرّح عمار اوزقان رئيس الحزب، بعد عقد المؤتمر الرابع للحزب:"أنّ القانون الأساسي يمكنه أن يخلص الجزائر من النظام الاستعماري"ويمكن تمييز موقف الحزب اتجاه القانون من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى:مابين (1947م _1951م)

وتجسد رأيه في الدفاع عن المكتسبات التي حققها من خلال القانون "ينتخب مجلس جزائري عن طريق الاقتراع العام من طرف هيئتين انتخابيتين بالتساوي، ينتخب هذا المجلس بدوره حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمامه، وهذا المجلس مكلف باختصاصات محددة فهو يمارس السلطة التشريعية".

أما المرحلة الثانية : شهد موقف الحزب الشيوعي تغيرا تجاه القانون الأساسي والمجلس الجزائري بعد 1951م لصالح الوطنيين وذلك لأسباب كثيرة منها:

قيام الإدارة الفرنسية بتزوير الانتخابات بين سنوات(1948م، 1954م) والإجراءات التعسفية التي اتخذتها ضد الطبقة السياسية.

عدم وفاء فرنسا بوعودها فيما يتعلق بترسيم اللغة العربية وفصل الدين عن الدولة[1]، وعموما لم تتقبل الحركة الوطنية الجزائرية والأحزاب السياسية والجزائرية هذا المشروع ورفضوه بالإجماع، وانسحبوا من المناقشات كي لا يقبلوا هذا النظام الممنوح البنود التي تبشر بالخمول الحقيقي مثل إلغاء البلديات المختلطة، واستقلال الشعائر الدينية الإسلامية وتعلم اللغة العربية وحق التصويت لنساء المسلمات كلما بقيت وعود ا جوفاء لأنها خاضعة لقرارات الجمعية الجزائرية الخاضعة للأكثرية[2].

1-سعد الطاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر، (1947- 1956) المرجع السابق، ص ص98، 99، 101، 102.

2- الشاذلي بن جديد : مذكرات شاذلي بن جديد، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر 2011، ص48.

المبحث الثاني: مجريات انتخابات المجلس الجزائري 4 افريل 1948م

في الحقيقة أن وضع الجزائر تغير بعد القانون الذي وافق عليه البرلمان الفرنسي والذي اصدر في 20 سبتمبر 1947[1]، فقد قامت إدارة الاحتلال الفرنسي بتنظيم انتخابات أعضاء المجلس الجزائري الذي انشأ بموجب القانون الأساسي لسنة 1947، غير انه وقع فيه تزوير كبير ومنح المسلمين الجزائريين حقهم في الانتخابات خشية أن يفوز بأغلبية مطلقة[2]هذا ما أدى الى عزل الحاكم العام في الجزائر **شاتينيو** هو رجل ليبيرالي الصلب، عوض بحاكم عام اشتراكي (**ادموند نايجلان**) وضع نفسه تحت تصرف المعتقلين في ذمة الاحتلال والذي يقوم بتزوير الانتخابات ويقضي على أي تعاون أو حوار بين المسلمين والأوروبيين.[3]بالرغم من انه كان وزير التربية عن الحزب الاشتراكي، صنف كل الوطنيين متطرفين ومعتدلين أنهم يعملوا من اجل إلغاء فرنسا من الجزائر كليا لصالح قوى أجنبية.[4]

فعرف عهده بالتزوير السافر لنتائج بحيث تكون دائما لصالح مرشحي الإدارة، أولئك الذين لا ينتمون لأي حزب من الأحزاب الوطنية.[5]

المطلب الأول: الأحزاب التي شاركت في الانتخابات

وقبل إجراء الانتخابات المجلس الجزائري في 2 افريل 1948م، قام مناضلو حزب حركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية بجملة واسعة، مهددين الفرنسيين بطردهم في حالة فوزهم في الانتخابات.

1- عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص315.

2- بشير كاشة الفرخي، مختصر ووقائع و احداث ليل الاحتلال الفرنسي الجزائري 1830 1962، دط، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 132.

3- عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1999 1998، المرجع السابق، ص 210.

4- عثمان سعدي، لجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص727.

5- أبو قاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير1830 1962، دط، دار العرب الإسلامي، الجزائر2010، ص 51.

ولذا لك وجدت الشرطة الفرنسية مبررا قويا ومناسبا لها حيث قامت باعتقال 660 مناضلا منهم أي الثلث من المرشحين ح.إ.ح.د وجرت الانتخابات في انتشار حقيقي للقوة[1].

فكان من المفروض أن تجرى الانتخابات البرلمانية في الجزائر تكون لمجلس الجزائري 1948، الجديد المتكونة من 600 نائبا من الأوروبيون و60 نائبا يمثلون المسلمون يوم 15 جانفي 1948م، لكنها تأجلت إلى أن جاء الحاكم العام نايجلان البارع في التزوير يوم 11 فيفري 1948م، وآنذاك تقرر أن تجرى في 4افريل 1948[2]، في ظل الأجواء المشحونة، وقد قام المستوطنون بعمليات القمع والتقتيل ضد الشعب الجزائري وذلك بمجرد بداية المعركة الانتخابية بصورة رسمية وشرعية[3].

قد أكد هذه الحقيقة متحدث باسم الأوروبيون عندما قال"له أنه لمن العبث إعطاء حق الانتخابات للمسلمين، لقد استعملنا القوة لإحباط مشروع بلوم فيوليت في عام 1936، وأسقطنا الحكومة أننا نستطيع أن نفعل نفس الشيء اليوم، لكن المسالة تتطلب رجال أقوياء في منصب الحاكم العام يعرفون كيف يتم احترام حقوقنا واستعمال القوة".

وباختصار فان نيجلان قد جاء حسب رأى المؤرخ الفرنسي جوليان ليقضي على الانفصاليين الموجودين في حركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية لان السماح للوطنيين أن يستعملوا إشعارات سياسية معناه أن الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية.[4]

سوف تتمكن من الحصول على 90 % من أصوات الناخبين المسلمين في الجزائر، وعليه فان الحاكم العام الجديد الذي تم تعيينه يوم 11 فيفري 1948، جاء يوقف أي تقدم وأي نجاح انتقالي في حركة انتصار الحريات الديمقراطية[(5)]. لم تتم إجراءات الانتخابات المتخذة قبل يوم الاقتراع بعدم

1- عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899 2000، المرجع السابق، ص 284.
2- بينامين سطورا، مصالي الحاج 1898 1974 رائد الوطنية الجزائرية، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1997، ص 196.
3 - حورية مايا بن فضة، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948- 1951، دط، وزارة الثقافة، الجزائر دت، ص 232.
4 - بينامين سطورا، مصالي الحاج 1898- 1974 رائد الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص196.
5-عمار بوحوش، التاريخ السياسي في الجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص316.

توزيع مجموع بطاقات الناخبين في المراكز حيث تنشط الخلايا الوطنية، ومنع الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية من إقامة الاجتماعات العمومية، وكذا حجر دفاتر البرنامج الانتخابي[1].

حيث ألقى الحاكم العام خطابا مليئا بالتهديد والوعيد وتعليق صحيفة المغرب العربي الناطقة باسم حركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، بعد أن كانت تصدروا بوتيرة شهرية، وكانت مزدوجة اللغة، وكذلك حملة مداهمات وتفتيش في الأوساط الوطنية، واعتقال 39 مرشحا من أصل 59 تابعين لهذه الحركة وكذلك مئات المناضلين، وخطر الاداء بتصريحات في الساحة العمومية، إجراء مناورات عسكرية في منطقة القبائل الصغرى لإلقاء الفزع والرعب في قلوب السكان.وبالفعل انطلق الغش والتزوير قبل إجراء الانتخابات

المرحلة الأولى: قامت الإدارة الفرنسية بتعيين المواليين لها ورشحتهم للانتخابات على أساس أنهم مستقلون[2].فهذه الممارسات توصلت إلى إقناع الرأي العام والأحزاب الوطنية بان الاستعمار لا يمكن إصلاح نفسه بنفسه[3].

ولقد شارك في هذه الانتخابات ممثلو الهيئة الانتخابية الأولى وهم الأوروبيون، وكذلك ممثلو الهيئة الثانية التي دخلت الانتخابات في حركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري وحتى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بطريقة"غير مباشرة"ولما دعمت الحملة الانتخابية للاتحاد الديمقراطي وأوامر دعم الأحزاب الوطنية جاءت من مشاريع الجمعية مستقرة سابقة، وهناك مقابلة أخرى مع مصالي الحاج تمت لمحل إقامته في بوزريعة بمناسبة انتخابات النواب عام 1947، أما الموالاة فقد قدموا مرشحيهم تحت أسواق وأطياف سياسية مختلفة ضمن منطقة فرنسية بحتة وفي الهيئة الانتخابية الثانية قدم الحزب الاشتراكي لقسم الأممية العمالية الفرنسية مرشحيه، كما قدم حزب الشعب مرشحيه، كما هو الحال بالنسبة لأنصار

1-محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951)ج2، المصدر السابق، ص1137.

2- يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص168.

3- لعروسي خليفة، كراسة المناضل الجزائري، دط، منشورات دحلب، الجزائر2013، ص ص122-123.

الجمهورية الشعبية، والمستقلين التقدميين والمستقلين الراديكاليون أو لكل حزب بذلوه في الانتخابات[1].

وفي يوم الاقتراع تم تشكيل الانتخابات بصورة تعسفية طرد مندوبين (ح.إ.ح.د)في الكثير من الحالات وانعدام أوراق التصويت باسم الحركة وكذلك حشو صناديق الاقتراع بصورة مسبقة[2].

وعندما عقد هذا المجلس جلسته الأولى في يوم 21 ماي 1998 حضر أربعة نواب فقط وهم:احمدبودة، مصطفى فروخي، وشوقي مصطفاوي[3]، وبلهاوي الامين أما الخمسة الآخرون فقد اعتقلوهم: بوعلام ياقي، موسى بكروعة والحاج محمد الشرشال ومبارك الجيلالي والعربي دباغ العتروس[4].

أما صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فلم تتمكن من المرور سوى سبعة مرشحين هم:فرحات عباس، الدكتور عبد السلام، بن خليل بن حاج، سعيد الشريف، يوسف بن عبيد، أما في العائلة الانتخابية من الدرجة الأولى حيث كان التزوير من رابع المستحيلات، فقد فاز مرشحي الشيوعيين واحد من سيدي بلعباس اسمه(روني جوستاريو)وبهذه الكيفية يتضح جليا أن المفاوضة قد تم تقليصها إلى 17 عضو من مجموع 120 عضو في المجلس الجزائري[5].

1-.*سعد طاعة*، دور النواب المسلمين الجزائريين في الحياة السياسية في الجزائر 1947 1956، المرجع السابق، ص، *ص113، ص114*

2- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص168.

3- شوقي مصطفاوي: ولد في 5 نوفمبر 1919 في المسيلة، انخرط في نجم شمال إفريقيا برفقة مولود بوقرموج وعبد الرحمان علاق من خراطة، هو طالب بكلية الطب بالجزائر، انظم إلى الفرع الجامعي لحزب الشعب خلال الحرب العالمية 2.انهزام فرنسا في جوان 1940، انتخب عضو في قيادة جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في 23 ماي 1945، عين في سنة 1957 رئيس بعثة دبلوماسية بتونس ثم الرباط، ولم يغادرها إلا في سنة 1962، بقيادة جبهة التحرير الوطني في الجهاز التنفيذي المؤقت، قرر الانسحاب من الساحة السياسية في سنة 1966، -ينظر:عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية1954- 1962، المرجع السابق، ص343.

4- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص ص168 - 169.

5-عبد الكامل جوبيه، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946- 1954، المرجع السابق، ص227.

فقد لجأت الإدارة الفرنسية في المرحلة الأولى إلى ترشيح الأشخاص الموالين لها من المسلمين الجزائريين، وقدمتهم للانتخابات على أساس مرشحين أحرار، وبالمقابل عمدت التضييق على مرشحي الحركة الوطنية.

المرحلة الثانية: فقامت السلطات الفرنسية بمصادرة واسعة النطاق للجرائد والمنشورات الدعائية الحملة الانتخابية وقامت كذلك بمنع الاجتماعات والتجمعات التي قد تعقدها (ح.إ.ح.د)في حملتها الانتخابية.[1]

من مظاهر الفقر والاعتزاز التي سجلها التاريخ لنواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية أنهم قاموا بإنشاء (فداء الجزائر روحي ومالي)، وكذلك قام النواب الأوروبيون بإنشاء نشيد الثورة الفرنسية (لامارسيبز)مما جعل هؤلاء النواب يكفون منذ ذلك اليوم عن إنشاء نشيدهم الاستعماري في افتتاح جلسات المجلس حسب ما تقتضيها التقاليد السارية في المجلس الفرنسية المنتخبة، تم أوقف نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بدورهم للرد عليهم بنشيد فداء الجزائر، ولا داعي للإطالة في وصف ما أصاب النواب الأوروبيون من ذهول وسخط حين أصغوا للمرة الأولى لنشيد حزب الشعب الجزائري الذي ألفه مفدي زكريا سنة 1937، أي قبل تأليف نشيد قسما، ومنذ ذلك الحدث الرائع لم يرفع النشيد "لاماريسيار" في أرجاء المجلس الجزائري، ولا في غيره من المجلس المنتخب، أما العبارات والاعتراض على المنتخبين الجزائريين في المناقشات فكانت عملية متداولة بين مندوبي الدرجتين الأولى والثانية مما زاد في تسهم العلاقات بينها بصورة مستمرة ولطالما كان الأوروبيين يصون زملائهم من منتخبين حركة (إ.ح.د)بأنهم "مرتزقة"الشعب الجزائري.[2]

راح "نيجلان"يأمر جنوده بإطلاق النار على الناخبين في العديد من المدن وسبب هذا ثاروا الناخبين واحتجوا عن حرية التصويت ولكن الجيش الفرنسي كان بالمرصاد لهم، ورماهم غدر

1- فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص223.

2 - يوسف بن خدة ، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص169.

بالرصاص، وقتل من قتل وجرح من جرح، وأما البرجوازية الفرنسية لم يحرك ساكنا أمام القطائع[1].وأصبح الناخبون يشاهدون تصويتهم محل العبث والسخرية، وصار البعض منهم هدف العدوان من طرف السلطة المحلية لاسيما في القرى و المد اشر، بل شاهدنا أكثر من ذلك، وهو إطلاق النار على الناخبين كما وقع في قريتي الدشمية وفي بن يعقوب في الانتخابات المجلس الجزائري 1948.وشاهدنا اعتقال المرشحين، وأبطال فوزهم وهذه السياسة الجائرة، قد أضعفت الشعب في التصويت[2].

ورغم ما شاب الانتخابات من تزوير، إلا أن نايجلان أنكر ذلك، وذكر بالحرف الواحد في أول دورة للمجلس الجزائري، المنعقد في ماي 1948م، "...أنني أهنئ نفسي بان الشعوب الجزائرية، قد قامت بتأدية واجبها الانتخابي في حالة هدوء تام، وإنني لأشكركم على ذلك ولنمضي قدما نحو الحرية والإخاء وللمزيد من الديمقراطية في ظل القانون الجمهوري وتحت لواء الدستور مع احترامنا لكل العقائد ولجميع الرجال مهما كان أصلهم..."[3].

ذكر كذلك عمار قومي بخصوص الجرائم التي وقعت في دشمية، فان كانت بفعل حراس منتقلين أطلقوا النار على أزيد من 1000 مناضل وناخبا احتاجوا مكتب التصويت استحوذوا على صناديق الاقتراع ومعتقدين بذلك أنهم سيمنعون تزوير الانتخابات، وفي شامبلان كان الشخص الذي أطلق النار محافظ شرطة هاجمه مجموعة من الناس كان يريد تحديد مسئولي حزب الشعب الجزائري الذي القي القبض عليهم، خلال انصراف الناخبين.

كذلك استبدال بعضهما الآخر بصناديق مملوءة، والتصويت مكان الموتى والغائبين، وكان بحوزة كل واحد من أعوان الإدارة عشرات بطاقات الناخبين وأسجل تدخل الجيش والحرس المتنقل

1- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دط، دار المعرفة الجزائر، دت، ص 224.

2- جريدة المنار، ثقافية دينية، حرة، ط2، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، دت، ص 10

3- حورية مايا بن فضة، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948- 1951، المرجع السابق، ص233.

الدرك وكذلك الشرطة الاستعمالات العامة ومارسوا الضغط على الناخبين،هؤلاء كانوا مدعوين لان يصوتوا تحت طائلة الانتقام أما الذين احتجوا ضد المخالفات فقد تم اعتقالهم[1].

مثلما ذكر كذلك عمر بوداود قال أثناء فرز الأصوات تلقينا تعليمات تستحدث على البقاء يقضي بعد إغلاق المكاتب، كان وراء أن تستغل فرصة انقطاع الكهرباء مصطنع المناورة في الظلام من اجل سحب الصندوق الأصلي واستبداله بصندوق تمت تعبئته مسبقا بأوراق صوت لصالح الإدارة.

كما كان متوقعا ففي المساء وهو موعد فتح الصناديق، إذا انطفأت الأضواء فجأة غير أن إبراهيم بن إبراهيم كان مع المناضلين كان يرفقه أشعلا مصباحا يدويا كان قد تجهز به للمناسبة تشرب احد الأشخاص، متأبطا صندوق، كان دون شك معبئا بأصوات لصالح الإدارة، غير أن المشرب لم يسلم من نيل ما يستحق من تأديب بعد فرز الأصوات، كان مزغنة ممثل الحزب هو الذي انتخب[2].

تميزت هذه الفترة كذلك بثلاثة إحداث مزعجة عكرت جو الانتخابات في كل من دوار الفرحة بالمدية، ودوار الطياة في تابلاط، وفي منطقة سور الغزلان نشاط المناضلين MTLD الذين قاموا بالتظاهر خاصة في منطقة دوار الطياة، وفي مدونة أخرى وبنفس التاريخ جاء أن هناك أحداث متفرقة جرت كذلك عشية الانتخابات كانت من عمي موسى وحمام بوحجر في مقاطعة وهران حيث تم توقيف شاحنة تحمل مجموعة من الأشخاص الذين هاجموا مقرات الانتخابات، إلا أنهم وجدوا

1- عمار بن تومي، الدفاع عن الوطنيين، تر: مراد وزناجي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر2011، ص52.

2- عمر بوداود، من حرب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر، احمد بن محمد بكلي، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، دت، صص52-53.

مواجهة من قبل الشرطة والدرك كما حدث في سيدي بلعباس، إشعال نار في مكتب الاقتراع نتيجة سيجارة رماها احد مناضلي الجزائر[1].

ومن نتائج القمع الذي ألغى انتخابات 1948، كان على لجنة مساعدة ضحايا القمع أن تتقمص الدور الذي كان الهلال الأحمر الجزائري أي مساعدة عائلات المعتقلين فكثر ما كان لهذه الأخيرة راتبا لأسرة فقط لضمان لقمة اليوم، فاعتقال هذه الأخيرة كانت له نتائج وخيمة بالرغم من التضامن الموجود على المستوى العائلي وسط الجيران كان على اللجنة أن تتكفل أحيانا أو غالبا بعائلات المعتقلين السياسيين، كانت مهمة صعبة تتطلب وسائل كبيرة.

بالتالي حقق الحاكم العام نيجلان ومعه غلاة المستوطنين هدفهم المتمثل في تهميش. ح. إ.ح.د داخل المجلس الجزائري، حيث كان في مقدوره الفوز بأغلبية ساحقة لولا اللجوء المكشف إلى تزوير الانتخابات[2].

المطلب الثاني: نتائج انتخابات المجلس الجزائري 1948م

في المرحلة الثالثة، قررت الإدارة الفرنسية الإعلان عن نتائج الانتخابات التي جاءت مطابقة تماما لخطة التزييف التي رسمها المستوطنون، بالاتفاق مع الحاكم العام نايجلان، وكانت النتائج الخاصة بالستين مقعدا، الممنوحة للمسلمين الجزائريين في المجلس الجزائري كالتالي:

- 41 مقعدا من نصيب المرشحين المستقلين الجزائريين، المدعومين من طرف الإدارة الفرنسية.
- 09 مقاعد نصيب الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية[3].
- 08 مقاعد نصيب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

1- سعد طاعة، دورالنواب المسلمين الجزائريين في الحياة السياسية في الجزائر 1947 1956، المرجع السابق، ص117.

2- عمار تومي، الدفاع عن الوطنيين، المصدر السابق، ص52.

3- شارل اندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، المرجع السابق، ص996.

- مقعدان اثنان هما نصيب المستقلين من الاشتراكيين[1].

أما بالنسبة لنتائج انتخابات هيئة المستوطنين، فإنها لم تعرف أي تزييف، وكانت نتائجها كالتالي:

- اليمينيون من المستوطنون، الذين شكلوا كتلا فيما بينهم 55 مقعدا.
- الاشتراكيون من المستوطنون 4 مقاعد.
- الشيوعيون مقعد واحد[2].

مثلما قال محمد عبدو، ذكر ما حدث في ظواهري في الدور الأول أن مرشحي (ح.إ.ح.د)حصل على 14.000 صوت مقابل 30.000مسجلا، وحصل كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 4800 والحزب الشيوعي 3200، مرشح الإدارة 800.

في الدور الثاني انسحب كل مرشحوا الاتحاد الديمقراطي، والحزب الشيوعي لصالح مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ويوم التصويت احتل الجيش كل المدينة وضواحيها فكانت مكاتب الاقتراع فارغة، وفي المساء أعلن انتصار مرشح الإدارة الفرنسية بعدد 30.000 صوت ضد لا شيء لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكتب الحاكم العام نيجلان (جريدة ليكو دبي) ابرز القوة أن يبحث الجزائريون على أن يكونوا فرنسيين، وينتمون للفرنسية، فالسخرية لا تقتل قطا بالجزائر، وأول رئيس على الهيئة الثانية لهذا المجلس كان عليها عبد القادر ساريح، والأخير كان سنة 1954 عبد الرحمان فارس وفي 1948، فألمت لضياع صديقي وزميلي في الكفاح عسله حسين، وقد وظفته في فرع كرة السلة للمولودية ثم الكارنا، قبل دخوله إلي حزب الشعب الجزائري، وكان يتألم منذ الكارنا، بعيد عن الموظفين، وأحيانا وأثناء الاجتماعات بالقصبة كان لزام عليه أن يسترجع مدة طويلة الاسترجاع أنفاسه، وكان يطلب مني أن أضع يدي على صدره الذي يرتفع تحت عدة الخفقات ومنذ

1- عبد الكامل جوبيه، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946- 1954 المرجع السابق، ص178.
2-عمار بوحوش، تاريخ الجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص317.

مدة كانت الشرطة تبحث عنه وعلى سيد علي، وخليل عمر وهو يتحاشى السير في الشوارع الكبرى وذات مساءا المكان برفقة مناضلين، أتت الشرطة تقرع على بابه، كان خليل قليل السمع فلم يدرك الخطر إلا عندما رأى رفيقه يقفز من النافذة الواقعة في الطابق الثاني العمارة[1]و عسلة سحب نفسه إلى غاية منزل السيدة الإفريقية، وأمام خليل وعبد الحميد أتى عند أصدقاء.

فالواقع كانت الشرطة تزيد تسليم استدعاء فأخطأت في الطابق ولكن الغلطة صارت مأساوية حيث توفي عسله[2]وبعد الشهور فيما بعد، منذ سنة 1940 تزعزعت صحته دون أن تمنعه من نشاطه الوطني وفي جانفي 1948 قام كل من الحزب الساكنة بجنازة له في مستوى نضاله، وقد أغلقت الحوانيت أبوابها من منعرج روفيقوا أين يسكن مثواه الأخير بمقبرة القطار[3].

اعتبر طريقة نايجلان في الغش والتزييف والاحتيال والمخادعة الانتخابية، اهانة وإذلال كبيرا لهم فابلغوا احتجاجهم إلى هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية واللجنة المكلفة بتحرير المغرب العربي، وطالبوا بتقديم تفاصيل وتفسيرات حول ما يحدث خلال تلك الانتخابات داعيين هذه الهيئات إلى التدخل لدى السلطات الفرنسية من اجل إلغائها، لان هذه الممارسات قد تفاقمت كثيرا، ولا يمكن السكوت عليها أو تجاهلها، حتى أن بعض الأوساط الفرنسية اشمأزت من تلك التصرفات بما في ذلك أولئك الذين لم يكونوا يؤمنوا بفكرة التضامن مع السياسة الانفصالية ومنهم بعض الاشتراكيين الذين احتجوا على ما اعتبروه نتائج مفبركة للانتخابات افريل 1948، وطالبوا بإلغائها واستنكروا على

1-محمد عبدون، شهادة مناضل في الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص ص93-94.

2- حسين عسله:ولد عام 1917 في تيزي وزو (دار الميزان)نكاتب للعموم، أسس بمبادرة منظمة قومية عام1949، ثم دمجها في (ح.ش.ج)نظم في سبتمبر 1843مظاهرات لإطلاق سراح فرحات عباس وعبد القادر السايح، عنصر قيادة(ح.ش.ج)1943-1948، إعادة تنظيم فيدرالية فرنسا1946، توفي في جانفي 1948.ينظر:محمد حربي، جبهة التحرير الوطني أسطورة وواقع، تر:كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1984، ص332.

3- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني اسطورة وواقع، المصدر السابق، ص94.

السلطات الفرنسية لإبقاء على النتائج بقولهم :"اللهم إلا إذا كانت فرنسا راضية بوصمة العار تغطية هذه الفضيحة الديمقراطية المشينة"[1].

بالتالي كانت الانتخابات لصالح المولاة كما إرادتها الحكومة الفرنسية واللوبي الاستيطاني والحاكم العام نيجلان[2] الذي طرح يوم الثلاثاء 13 أفريل 1948.قائلا:"إن حلول الانتخابات بالنسبة لسكان الجزائر وتحديد المسلمين هو تحدي للخوف وعلى هذا المجلس الجديد القيام بواجباتهم، أما يهنئ الذين فازوا في هذه الانتخابات ويؤكد أن المشاركة فيها لمواجهة الأقلية السياسية في البلاد التي تريد زعزعة النظام والأمن، أما الأغلبية فعليها المساهمة في الاقتصاد ونشر السلم والثقافة الفرنسية"كما تتفق جرائد مثل le monde – le bon soir وporis prise أن نتائج الانتخابات كانت كارثية بالنسبة للاستقلاليين والشيوعيين. ولكنها حدثت جريدة combat بتاريخ 13 قائلة: "تمكن الأوروبيون من تنظيم احتجاجات، والفوز بها نتيجة للدعم الذي تلقونه من قبل الإدارة"[3].

-أما نسبة المشاركة في الانتخابات كما جاء في تقرير الإدارة الفرنسية فهو على الشكل التالي:

1- حورية مايا بن فضة، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948- 1951، المرجع السابق، ص229

2- نايجلان:ولد 17 جانفي 1892بمدينة بلفور بفرنسا، في سنة 1910انظم إلى الفرع الفرنسي للأممية العالمية عند اندلاع الحرب ع2 جند في الجيش الفرنسي، ترشح للانتخابات التشريعية التي لم يعرفها سنة 1928 وفي سنة 1939انتخب نائبا عاما لبلدية ستراسبورغ، وفي 26 جانفي 1948، عينه رئيس الحكومة فيليكسقوان وزيرا للتربية الوطنية والقومية، تم تعيينه الحاكم العام للجزائر 11 فيفري 1948، وبقي على رأس الحكم فيها إلى غاية 1951، حيث قدم استقالته في 6 مارس 1951، مباشرة بعد مغادرة الجزائر، ترشح وانتخب كنائب عن الحزب الاشتراكي، الفرنسي في شهر جوان 1951-1958، عرض عليه الحكومة الفرنسية سنة 1954 تولي منصب مقيم بالمغرب الأقصى ورفض ذلك، انهزم في الانتخابات التشريعية سنة 1958، فضل الانسحاب من الحياة، وفي 18 افريل 1978 بباريس، ينظر:حورية مايا بن فضة، المرجع نفسه، ص ص15-22.

3-سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر 1947- 1956 المرجع السابق، ص120.

المقاطعات	المسجلون	المصوتون	نسبة التصويت	عدد الأصوات المعبر عنها	ح.إ.ح.د MTLD	أ.د.ب.ح UDMA	ج.ش.ج PCA	ح.إ.ق.إ Spio	الحركة الجمهورية MRD	التقدميين Prog	المستقلين Ind
مقاطعة الجزائر	209402	145251	69.3	141630	37.272	4232	2021	//	//	16623	
مقاطعة وهران	123445	91052	73.7	89538	13.121	22049	402	//	//	1117	
مقاطعة قسنطينة	284243	189063	66.5	187325	45752	38573	2155	//	//	9499	
منطقة الجنوب	55748	23285	41.7	22530	15210	//	19	//	//	4860	
المجموع	672847	448652	66.6	441023	111.355	64.854	4597	//	//	32.099	

جدول يمثل نسبة المشاركة في الانتخابات كما جاء في تقرير الإدارة الفرنسية

1-ضعف عدد الأصوات بالنسبة لأحزاب الحركة الوطنية بحيث يمكن ترتيبها على الشكل التالي:حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ثم الحزب الشيوعي خاصة هذا الأخير الذي بلغت نسبة المصوتين له 02%، وحركة الانتصار 29.5%، بينما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 6.1% في عمالة الجزائر، أما قسنطينة 16.4%للحركة و22 للاتحاد الديمقراطي[1].

2-سيطرة أنصار الإدارة الفرنسية من الموالاة وحصدها لغالبية المقاعد خاصة في عمالة قسنطينة التي هي معقل للأحزاب الوطنية الاستقلالية بأكثر من 60 %.

3-النسبة العالية من المشاركة كما تراها الإدارة الفرنسية، وهي في الحقيقة غير ذلك حيث بلغ عدد المسجلين في الدور الأول حوالي 1284.139 صوتا منهم 910.872 في الدور الأول، بينما في الدور الثاني 11 افريل بلغ المسجلين حوالي 433.909 صوتا منهم حوالي 407.646 في الدور الثاني.

4-المحافظة على نسبة المشاركة من الدور الأول إلى الدور الثاني بالنسبة لأحزاب الحركة الوطنية وفي هذا ما يضم الجدول التالي:

الأدوار الانتخابية	الدور الأول	الدور الثاني
عدد الأصوات المعبر عنها	901169	305470
الحزب الشيوعي	16898	74
حركة الانتصار	275719	34460
الاتحاد الديمقراطي	152619	41763

1- سعد طاعة، دور النواب المسلمين السياسي في الحياة السياسية في الجزائر، 1947-1954، المرجع السابق، ص122.

5 _تضارب الأرقام حول المشاركة الفعلية لعدد الناخبين وعدد المصوتين والبطاقات الملغاة وحصة الأحزاب الوطنية من خلال هذه المشاركة [1].

والهدف واضح هو تقويم دورها ووجودها، خاصة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو ما يوضحه الجدول:

المقاطعات	المسجلين	عدد الأصوات المعبر عنها	النسبة المئوية	المستقلين	الاتحاد الديمقراطي	حركة انتصار الحريات الديمقراطية	الحزب الشيوعي
الجزائر	450897	282761	63.3	178098	17945	81148	5570
وهران	253820	186189	74.15	102915	46921	30713	5450
قسنطينة	537585	345392	64.8	113104	91082	135951	5255
الجنوب	155135	81493	55.8	51267	20013	27028	1187

ويتضح جليا من خلال هذه الأرقامأن الخاسر الأكبر في الانتخابات هو الحزب الشيوعي مقارنة بالجدول السابق وبلغت نسبة التصويت:36.6 %. بينما الموالاة 63.4 %.وبلغ عدد

1- سعد طاعة، دور النواب المسلمين السياسي في الحياة السياسية في الجزائر، 1947-1954، المرجع السابق، ص123

المسجلين في الهيئة الانتخابية الأولى:230805 بينما الهيئة الانتخابية الثانية 450583.أما عدد الناخبين بالهيئة الأولى الانتخابية 159346.أما الهيئة الانتخابية الثانية 285546.[1]

كشفت انتخابات المجلس الجزائري 4 إلى 11 افريل 1948 أن وجود أسماء جديدة وأخرى قديمة في النضال بالنسبة للحركة الوطنية، أما الموالاة فالأسماء مألوفة للإدارة الاستعمارية، لذا دعمتها في الانتخابات من حيث التمويل، والدعم والدعاية، وتضييق الخناق على الاستقلاليين لفتح المجال لهؤلاء بالتزوير وتكثيف المراقبة.

خصصت عمالة قسنطينة 24 ممثلا وعمالة الجزائر 17 ممثلا ومقاطعة وهران 14 ممثلا أما إقليم الجنوب 5 ممثلين، وهذه قائمة الممثلين:

1-**مقاطعة الجزائر**:

الاسم واللقب	جهة التمثيل	الانتماء السياسي
1-شرشال محمد	-قليعة	-حركة انتصار الحريات الديمقراطية
2-بوداأحمد	-الدار البيضاء	-حركة انتصار الحريات الديمقراطية
3-سعودي احمد	-البليدة	-مستقل
4-بوشنافة محمد	-مدية	-مستقل
5-فارس عبد الرحمان	-قصر البخاري	-اشتراكي مستقل
6-فروخي مصطفى	-مليانة	-حركة انتصار الحريات الديمقراطية
7-فرحات بلقاسم	-تيسمسيلت	-مستقل
8-سايح عبد القادر	-الشلف	- مستقل
9-سايح عبد الفاهم	-تنس	- مستقل
10-قاسمي حاج عبد القادر	-بوسعادة	- مستقل

1- طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر 1947- 1956، المرجع السابق، ص 124.

11-بن تونس مناد	-عين بسام	- مستقل
12-براهيمي لخضر	-بئر اغياو	- مستقل
13-عراب وجلان	-عين الحمام	- جمهوريمستقل
14-سي سهلي سيد احمد عوض بن دنيا محمد صالح ازفون.	-ذراع الميزان	- مستقل
15-آيت علي محمد عوض ب. بن بلعيد	-تيزي وزو	- مستقل
	-الاربعاء	- مستقل
16-خيار سي محند	نايت ايرائن	- مستقل
17-حسان احمد		

[1]

-مقاطعة وهران:

اللقب والاسم	المنطقة	الانتماء السياسي
1-شكال علي	-معسكر	-مستقل
2-شنوف عدة	-المحمدية	-مستقل
3-بوطارن قادة	-تيارت	-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
4-فرانسيس احمد	-عمي موسى	- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
5-اغافوسة عدة	-مستغانم	-مستقل
6-طهارات غلام الله	-غليزان	-مستقل
7-بن حليمة احمد	-سيق	-مستقل

1- ليلى حمري، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين، إبراهيم مهدي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، جامعة وهران احمد بن بلة، 2014-2015، ص ص100-101.

8-شرقي الحاج عبد القادر	-وهران	-الاتحاد الفرنسي الوطني
9-بن قادة بالعربي	-سيدي بلعباس	-مستقل
10-صاري علي	-تلمسان	مستقل
11-بن سالم عبد القادر	-مغنية	مستقل
12-بن عفان حبيب	-تلاغ	مستقل
13-بودربة محمد ولد الشريف	-سعيدة	مستقل
14-محي الدين عدة	-سوقر	مستقل

-منطقة الجنوب:[1]

اللقب والاسم	المنطقة	الانتماء السياسي
1-بكري بوعلام	-عين الصفراء	-حركة انتصار الحريات الديمقراطية
2-لخربش عمار بن سي محمد	-الجلفة	-مستقل
3-شيخ بيوض إبراهيم بن عمار	-غرداية	-اصلاحي ديمقراطي
4-بن قانة محمد بالحاج	-بسكرة	-مستقل فيدرالي
5-سيد احمد التيجاني	-ورقلة	-مستقيل

-مقاطعة قسنطينة :

اللقب والاسم(ممثل المنتخب)	جهة التمثيل	الانتماء السياسي ومنصب المنتخب
1-مصطفاوي شوقي	-قسنطينة	-حركة انتصار الحريات الديمقراطية
2-دجيلاني مبارك	-مليلة	حركة انتصار الحريات الديمقراطية-
3-بلهادي محي الدين	-خروب	حركة انتصار الحريات الديمقراطية

[1] ليلى حمري، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين، المرجع السابق، ص ص100-110

4-حربي هواس	-عزابة	مستقل
5-بولخروة موسى	-سكيكدة	-حركة الانتصار للحريات
6-دماغ العتروس العربي	-ميلة	-حركة الانتصار للحريات
7-جمعاوي ابراهيم	-عنابة	-مستقل
8-خذاري اسماعيل	-قالمة	-الاتحاد الفرنسي
9-بلقويدر عمارة	-سوق الاهراس	-مستقل
10-بن عبو الحاج محانة	-عين البيضاء	-مستقل
11-ديوني محمد لخضر	-تبسة	-مستقل
12-آيت عمار شعلال	-شلغوم العيد	-مستقل
13-بقراق عبد القادر	-خنشلة	-مستقل
14-بن خليل عبد السلام	-باتنة	-الاتحاد الديمقراطي للبيان
15-قاضي علي	-مروانة	-الاتحاد الديمقراطي للبيان
16-ثباني محمد	-بسكرة	-مستقل
17-بن قارة عبد الباقي	-العلمة	-الاتحاد الديمقراطي للبيان
18-فرحات عباس	-سطيف	
19-منية لاودي	-جيجل	-الاتحاد الديمقراطي للبيان
20-بن عبيد يوسف	-واد عمي.	-مستقل
21-مصباحسايح	-اقبو	الاتحاد الديمقراطي للبيان-
22-عكروف الطاهر	-برج بوعريريج	مستقل
23-بن سلام عيسى	-ميلة	-مستقل
24-يحي محمد	-بجاية	الاتحاد الديمقراطي للبيان -
		مستقل-

من مجموع 60 ممثلا يمثلون الهيئة الانتخابية الثانية نجد 17 عضو لهم انتماء سياسي وطني. أما 43 عضو موالين للإدارة الفرنسية، تختلف مشاريعهم الثقافية.أكثرية هؤلاء لهم مناصب إدارية لدى الإدارة، لذا كان فوزهم ساحق في هذه الانتخابات مقارنة بأنصار الفكر الاستقلالي الذين خاضوا نضالا سياسيا طويلا، إلا أنهم لم يتحصلوا إلا على 30 بالمائة من هذا المجلس.[1]

1-ليلى حمري، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين، المرجع السابق، ص ص100-101.

الفصل الثـاني

انعكاسـات انتخابـات 1948م على الحركــة الوطنيــة

المبحث الأول: تباينالمواقف من الانتخابات وما نتج عنها من أزمات

_موقف الحركة الوطنية من الانتخابات

_ أزمات حركة انتصار الحريات الديمقراطية

_ الكشافة الاسلامية ودورها في تقديم الدعم ل _ح. إ . ح. د :

المبحث الثاني: التطورات السياسيـة التي سبقـت تفجيـر الثـورة

_ تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل

_اجتماع مجموعــة ال22

_ الصعوبات الميدانية التي واجهت اللجنة الثورية للوحدة والعمل

المبحث الأول:تباين المواقف من الانتخابات وما نتج عنها من أزمات

انتهجت الإدارة ومن ورائها جمعية بني وي وي هذه الانتخابات وراحوا يتهمون المعارضة الوطنية باستخدام العنف والضغط من مجموعة المستقلين، فهنالك تقارير تتحدث:"إن حزب الشعب يمثل أكبر خطر على الوجود الفرنسي في الجزائر، فهو ينشر الدعاية الألمانية العنصرية ضد الأوروبيون وضد النظام الفرنسي في الجزائر، نفس الأمر ينطبق على الحزب الشيوعي الجزائري الذي بدأ ينشر حملة دعائية ضد الوجود الفرنسي في الجزائر، كما قام حزب الاشتراكين نفسهم الأممية العمالية الفرنسية بتأسيس رابطة تهتم بحقوق الأهالي الجزائريين وبث شعور الحقد على الإدارة الفرنسية". كما تتحدث تقارير أخرى عن الأحداث التي جرت في منطقة سور الغزلان السابقة الذكر والتي تتهم فيها الإدارة الاستعمارية أنصار حزب الشعب والذين عارضوا إجراء الانتخابات ودواوير سور الغزلان وتابلاط حيث تجمهر أنصار الحزب وكان عددهم 200 شخصا، ورموا المراكز الانتخابية بالحجارة وقطعوا الطرق بهدف منع الانتخابات إلا أن قوات الدرك كانت لهم بالمرصاد، ونفس هذا الحدث في المدية تحديدا بمنطقة البرواقية حيث هاجم حوالي 1500 شخصا مكتب الاقتراع، وفي 9 افريل قام أنصار من الحزب الشيوعي وحركة انتصار الحريات الديمقراطية بمضايقة المرشح المستقل ايميلاجن في البلدية، ومع ذلك أقبل الناس على الانتخابات في المدية والبليدة[1].

خلال هذه الأحداث يمكن كشف نوايا اتجاه الانتخابات، وتشديد الرقابة على المراكز الانتخابية ودعم الموالاة، والإكثار من عدد الشرطة في المناطق التي يتواجد بها أيضا أنصار الحركة الوطنية، دليل قاطع على محاولات عرقلة الانتخابات لصالح الإدارة الفرنسية الاستعمارية، حيث قامت بعمليات تزييف تاريخية على يد الوالي العام آنذاك نايجلان الذي اشتهر بالتزوير وإلقاء القبض على المرشحين قبل يوم الانتخاب ومنع المناضلين الوطنيين من الإشراف على مكاتب وصناديق الانتخابات بأوراق مرشحي الإدارة من قيادة وأعوان ومثقفين محسوبين عليها، ولم يفز إلا عدد ضئيل

1- سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر(1947-1954)، المرجع السابق، ص129 _130

من مرشحي الإدارة من قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، وكانت أصواتهم لا تكاد تذكر وسط أكثرية فرنسية وذيول فرنسية[1].

إنّ التلاعب بنتائج الانتخابات في الهيئة الانتخابية الثانية لصالح الموالاة كان هدفه قطع الطريق أمام الوطنيين إذ قامت الإدارة الفرنسية في الجزائر أثناء انتخابات أفريل 1948م الخاصة بالمجلس الجزائري بأعمال تزوير مفضوحة[2]، والذي كان يقلق الإدارة الفرنسية كثيرا هو الخوف من نجاح الأحزاب الوطنية، في الانتخابات وارتفاع نسبة العناصر الوطنية على حساب العناصر المتواطئة مع الإدارة الفرنسية، وخاصة حركة انتصار الحريات الديمقراطية والتجربة غير بعيدة.

إنّ الانتخابات البلدية التي جرت قبل انتخابات المجلس الأول الجزائري، أكدت فوز الحزب حيث أرسلت فرنسا إلى الجزائر نايجلان وكلفته بمهمة قمعية تتمثل في إخضاع حزب الشعب لإرادتها[3]، فخلال انتخابات المجلس الجزائري، تم اعتقال 33 مرشحا من بين 59 مرشحا واعتقال الآلاف من الأشخاص وقتل عدد من الناخبين رميا بالرصاص[4].

المطلب الأول: موقف الحركة الوطنية من الانتخابات

لقد شددت فرنسا قبضتها الحديدية عشية الانتخاب حيث أعطت الأوامر للجيش أيام الانتخابات04 أفريل1948م بمراقبة الوضع عن طريق الأسلحة الثقيلة خاصة في الدوائر"أظهرت الأحزاب الوطنية عبر وسائل الإعلام الظلم الذي تعرضت له جراء عمليات التزوير رغم إقصاء خمسة مترشحين من بين 15 مرشحا للمجلس الجزائري ورغم ضغوطات الإدارة التي ترفض مترشحي ح. إ.

1- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 1954، دط، منشورات دحلب الجزائر، الجزائر، 2013، ص222.

2- سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر(1947-1954)، المرجع السابق، ص131

3- محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، تق: محمد شريف بن دالي حسين، ط2، دار ثالة الجزائر 2010، ص184.

4-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص316.

ح. د، والذي كان شعارهم الانتصار الحريات الديمقراطية ، إن هذه الضغوطات تمثلت في عملية التزوير خصوصا في الانتخابات[1]ما بين 04 إلى 11أفريل من خلال:

1-ملئ صناديق الاقتراع بأصوات جماعة بني وي وي وكان ذلك علنا.

2-قتل المناضلين كما حدث في عين البيضاء و العمارية.

3-ضغط الامبريالية الفرنسية من خلال الوسائل الدينية لخنق صوت الشعب و انتخاب أبنائهم بالرغم من حصولها على 9 مقاعد إلا أن الحقيقة كما أكدها الحاكم العام للجزائر أن هناك 57 مقعدا لصالح الحزب ما بين 59 مقعدا هذا الذي يبرهن التفاف الشعب حول فترة الاستقلال، وقد وجدت هذه الانتخابات معارضة من كل الأطراف حتى الليبرالية منها. فهذا حزب الحركة الشعبية الديمقراطية أدان التجاوزات التي حدثت وأشار إلى التزوير وطالب من الإدارة عدم خرق القوانين الانتخابية. كما وجدت هذه الانتخابات معارضة كذلك من مكونات المجتمع الجزائري، فممثلي سكان ميزاب لم يشاركوا في انتخابات المجلس الجزائري ودعا مفدي زكريا إلى عدم مشاركة الميزابيين في هذه الانتخابات التي لا تعنيهم كما لم يعترفوا بنتائجها

أ-موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

لقد أكدت ح. إ. ح. د أن هذه الانتخابات ما هي إلا سيناريو جديد لإطالة نفس الإستعمار في الجزائر وصمّ الآذان، وكم الأفواه من خلال خنق الحريات والمتابعات حيث ألقي القبض على 33 مرشحا من جملة 59 من مرشحيه قبل عملية التصويت، وخلالها فرضت الإدارة الإستعمارية النتائج بأمر من الوالي العام نيجلان، ولولا هذا التزوير والقمع لفاز الحزب بعدد 57 مقعدا من جملة 60[2].

1- سعد طاعة، المرجع السابق، ص132.

2- حسين ايت احمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1949- 1952، تر سعيد جعفر، دط، منشورات البرزخ، الجزائر2002 ، ص165.

وكان لهذا التزوير أشكال، ففي المرحلة الأولى قامت الإدارة الفرنسية بتعيين الأشخاص المواليين لها ورشحتهم للإنتخابات على أساس أنهم مستقلون[1].

وفي المرحلة الثانية تم اعتقال المناضلين كما حدث للطاهر العجوزي الذي حكم عليه بثلاث سنوات سجن مع غرامة مالية قدرها 400 ألف فرنك.

وقد طال إعتقال مناضلي حزب الشعب في كل المدن وقرى الجزائر وبهذه الطريقة أصبح التزوير الإنتخابي يمارس رسميا كأسلوب عمل من قبل الإدارة الفرنسية في الجزائر، وبتزكية من الجمهورية الرابعة[2]، كما أوضحت جريدة (ح. إ. ح. د) أن إنتخابات 4 و11 افريل 1948م الخاصة بالمجلس الجزائري شارك فيها الجزائريون بقوة وأعطوا أمثالا للديمقراطية وصوتوا للإستقلال، لكن طرق الإستيطان الخبيثة سعت إلى خنق الحرية والإرادة الشعبية تحت شعارHaute surveillance.

إن هذه الحراسة الشديدة أعلن عنها الحاكم العام، حيث أصدرت مجموعة من المراسيم لتشديد المراقبة والحد من حرية الشعوب وحقها في التصويت إلى حد التزوير، خلافا لقوانين الجمهورية الرابعة، كما إعتقل المواطنين من طرف الأمن الاستعماري، لذا لا ينتظر أي شيء من الجمعية الوطنية، وكل سياسات الإصلاح باءت بالفشل وإعترفت جرائد كثيرة بالمهزلة، فهذه جريدة L'humanité تعترف وتعلق على الإنتخابات الجزائرية بأنها دون قيمة -نتيجة التزوير- كما وجهت نفس الجريدة ملاحظات بشان الخروقات في مقالات شهر أفريل وأوت 1949[3].

1-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص316.

2- عبد الحميد زوزو، الأصول السياسية، والاجتماعية والاقتصادية لثورة نوفمبر 1954، (مجلة المجلس الأعلى)، ج 2، 1999، ص321.

3- سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر(1947-1954)، المرجع السابق، ص133-134.

كما أن الحاكم العام نايجلان طلب من الإدارة أن تلعب دورا مهما في ترشيح جماعة المستقلين، حتى يمثلوا المسلمين في المجلس الجزائري أولئك الذين يؤمنون بفكرة الاتحاد السياسي الفرنسي[1].

ب– موقف أنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

كان لأنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، نفس الموقف حيث صرح فرحات عباس أنه لا جدوى من العمل الانتخابي والمشاركة النيابية مادام الأمر بيد الإدارة الكولونيالية التي تمارس اللاديمقراطية، أي أفرغت الديمقراطية من محتواها.

شهدت انتخابات المجلس الجزائري الأول مشاركة كل أحزاب الحركة الوطنية ، كما جندت لها الإدارة الاستعمارية كل الأساليب من قمع وتزوير الفوز بها، كما جاءت هذه الانتخابات في أعقاب صدور القانون الأساسي الذي يعتبر تزوير آخر على حساب سيادة الشعب، ومن الأمثلة على التزوير مطالبة أحد مناضلي الإتحاد الديمقراطي وهو أحمد طاهر بمقاطعة انتخابات معسكر ووّجه تقرير إلى مجلس الدولة يشير فيه إلى الخرافات والمخالفات التي عرفتها الانتخابات في معسكر وسيق.

نفس الرأي كان للحزب الشيوعي الجزائري حيث قال المتحدث باسمه" أنحالة التأهب والتدخل الإداري في الانتخابات تعتبر اختراقا وكان الهدف منه التزوير كما حدث في منطقة سور الغزلان لذا نرفع احتجاجا ضد الإدارة".

ج _موقف جمعية العلماء المسلمين:

كما أبدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن احتجاجها عن هذه الانتخابات بالرغم من أنها لم تكن طرفا فيها حيث نشرت جريدة البصائر مقالا مطولا شهر أفريل 1948 عنوانه

1-Mahfoud Kadache.histoire de nationalisme Algérien(1939 1951) tome 2 edition entreprise national d alger 1980 .p795.op.c i t

(الانتخابات الجزائرية بين الإرهاب والتدليس مهزلة أم جريمة) جاء فيه"فهتلر الطاغية وانتخاباته المزيفة وموسولوني الجبار وانتخاباتها لمدلسة، ورجال بلاد أخرى امتهنوا الشعب وتلاعبوا بحظوظه وتصرفوا في انتخاباته التصرف البشع، كل ذلك قد أصبح ونحن نؤكد بهذا بالشرف ألعوبة صبيانية، إذا ما نحن قارنا بينه وبين ما أتحفتنا به الإدارة الجزائرية عافاكم الله من انتخابات كانت هي التدليس والتزييف"[1].

وكتب شيخ الجمعية حول هذه الانتخابات كتابا موقوتا إلى الأعضاء المسلمين بالمجلس الجزائري ونشرت في العدد 33 من جريدة البصائر الأنظار التي تثير العبر وتسيل الميراث في هذه الانتخابات كما يرى الناس صندوقين للانتخابات في قرية واحدة ورأى بعد ذلك الفائزين في الصندوق الثاني نواب وإن سموا أنفسهم مستقلين. وكانت المواقف كلها سلبية اتجاه انتخابات المجلس الأول الجزائري عدا شريحة المستقلين والتي فازت بدعم من الإدارة الفرنسية[2].

المطلب الثاني: أزمات حركة انتصار الحريات الديمقراطية

1/ أزمة دباغين: يعود سبب الأزمة إلى خلاف بين "الأمين الدباغين"وبعض الأعضاء القادة وعلى رأسهم "مصالي الحاج"[3]، فقد كان دباغين يعتقد أن مصالي انتهت مرحلته التاريخية، وأن يكون هو رجل المرحلة الثورية[4]وخلال فترة التحضير للانتخابات ديسمبر 1949، كان الأمين دباغين يسعى للسيطرة على قيادة الحركة في غياب مصالي الحاج، إذ كان يفكر في تفجير الثورة مما أدى إلى إقصائه

1- سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر(1947-1954)، المرجع السابق، ص، ص134، 135.

2- محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتب، الجزائر، 1987، ص196.

3- مصالي الحاج :ولد ليلة 16 ماي 1898 بمدينة تلمسان، حفظ القران الكريم، هاجر إلى سوريا 1912، تعرف على الأمير خالد وعبد القادر حاج علي، وفي أوائل 1926 أسس مع جماعة من الجزائريين جماعة دينية تحت اسم "الإخوة الإسلامية"فكر في إنشاء حركة سياسية وفي جوان 1956، تأسست جمعية الشمال الإفريقي فعين أمينها العام ثم رئيسها.ينظر:بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق ,ص ص483-493.

4- حمد عبد القادر، الدكتور الأمين دباغين المثقف والثورة الجزائرية، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص81.

من حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 2 ديسمبر 1949 لعدم انضباطه، ورفضه وضع تعويضات كنائب تحت تصرف الحزب وكان هذا الإقصاء نتيجة أزمة سميت الأزمة البربرية[1].

فضل دباغين الابتعاد بشكل غير رسمي عن الحركة، وانقطع تمام عن حضور جلساتها والمشاركة في نشاطات القيادة، كما امتنع عن تقديم التقارير عن نشاطاته النضالية وكذلك تلك المتعلقة بوجوده في البرلمان الفرنسي وعلى الرغم من هذا الابتعاد لو يتوقف عن توجيه التهمة للمسؤولين بادراه الحركة لاسيما مصالي إذ اتهمه بالسكر، وعن محاولتها لإعادة دباغين إلى صفوف قادة الحركة، شكلت لجنة من أربعة أشخاص وهم : مصالي الحاج، محمد بلوزداد، يوسف بن خده، احمد بودة[2]، وبعثوا لدباغين لتوضيح موقفه من الحركة، لكنه رفض مقابلتهم، ثم تحت محاولة أخرى مخططة من قبل بعض أعضاء القيادة حيث اتجهوا إلى بيته لكنه رفض أيضا أي اتفاق معهم، وكانت أخر محطة التقى فيها دباغين مع إدارة الحركة، في الزيارة التي قام بها احمد بودة إليه، بلغه فيها أن الحركة ستعتبره متمردا أو عاصيا في حالة عدم توضيح موقفه[3].

وحسب المؤرخ "بنيامين سطورا"فإن النزاع قد حل بطريقة عنيفة بإقصاء الأمين دباغين من حزب(ح. إ. ح. د)في 2 ديسمبر 1949م لعدم الانضباط و اللاعمل الإرادي، ورفضه وضع تعويضات كنائب تحت تصرف الحزب.

1- بنيامين سطورا، مصالي الحاج 1898_1974 رائد الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص201.

2-أحمد بودة: انتمى إلى حزب الشعب الجزائري عام 1937.ورئيس تحريرParimim algérienعام 1949.عضو اللجنة المركزية (1939-1953)والمكتب السياسي (1939-1953)ممثل جبهة التحرير الوطنية في العراق ثم ليبيا حتى عام 1962.ينظر، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، ج1، المرجع السابق، ص91.

3- عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1945 1954، ج3، المرجع السابق، ص110.

وكما أن الأمين دباغين الذي فرض نفسه على قيادة حركة الإنتصار في غياب مصالي الحاج، كان مهتما بتحضير عمل سلاح للدخول في اختيار قوة مع الاستعمار، بينما كان مصالي الحاج يعتبر الدعوة إلى تفجير الثورة نوعا من الإدعاء[1].

هناك من يرى أن ظهور جيل جديد يمتلك رصيدا ثقافيا وفكريا، ومستوى عالي وعلى رأسه الأمين دباغين[2] وقد يسحب زمام القيادة من الحكوميين الأوائل الذين أرهقتهم السجون والمعتقلات، مما جعل بعض أعضاء إدارة الحركة وعلى رأسهم مصالي نفسه يعتبرون ويتزعمون ذلك خطر على مكانتهم داخل الحركة[3].

لقد أحدث إنسحاب أمين دباغين هزة في صفوف المناضلين، وخاصة الشباب الثوري الذي كان فيه الأمل والزيادة في الحث من مخرج لهم من تلك الشرنقة التي أبعدتهم عن جو الصراع مع السلطات الإستعمارية والإسراع بتفجير الثورة إذا ساد التنمر في أوساطهم معتبرين ذلك دليلا أخر على إنحراف إدارة الحركة عن المنهج الثوري الذي رسمته لنفسها منذ سنين عازمة على تحقيق المطامح الشعبية بقوة السلاح.

وفي بداية 1949، وفي الوقت ذاته الذي تقرر تسريع الإعدادات للثورة، كان مصير الأمين دباغين يتقرر فالمسألة الثقافية التي أثارها أنصاره المنتمون إلى القبائل، فجرت مجموعة وحملت قسما من مؤيدين يلتحقون بمصالي الحاج[4].

---

1 بينامين سطورا، المرجع السابق، ص201.

2-الأمين دباغين :ولد ودرس في العاصمة، حيث تخرج من كلية الطب، ترأس الكتلة البرلمانية للمنتخبين في حركة انتصار الحريات في 1956.عين ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وصار عضو في المجلس الوطني للثورة، ثم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، عين وزير الخارجية في الحكومة الجزائرية المؤقتة. ينظر:عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، المرجع السابق ص ص879-880.

3- بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية، دط، دار النفاس للنشر، لبنان، 2010.ص60.

4- محمد حربي، جبهة التحرير، أسطورة وواقع، المصدر السابق، ص50

2/ الأزمة البربرية

في سنة 1949 تعرض حزب الشعب الجزائري وحركة إنتصار الحريات الديمقراطية لمؤامرة داخلية هددت وحدة الحزب والأمة الجزائرية، وعرفت هذه المؤامرة بالنزعة البربرية وقد دعم هذه المؤامرة الحزب الشيوعي الجزائري، وكان مؤسسوا التيار البربري داخل حزب الشعب: علي تهميش، حسين ايت احمد الطالب بالثانوية، وعمار ولد حمودة، وعمر اوصديق، الطالبان بمعهد المعلمين بحي بوزريعة بالعاصمة، وعلي بناي[1].

وقد بدأت هذه الأخيرة منذ 1945، عندما طالب علي بناي[2] اللجنة المركزية بتوحيد كل المناطق التي تتكلم لغة البربر في إقليم واحد مدعما إقتراحه هذا بإشارة إلى الروابط البشرية واللغوية للسكان، لكن مشروعه هذا لم يكتب له النجاح إذ أنه قوبل بالرفض. وأصبح كل من ايت احمد وولد حمودة[3]، الصادق هجرس[4]وبناي يشكلون ثورة الفرق ذي النزعة البربرية، كان هؤلاء الأربعة أعضاء اللجنة المركزية لحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهي الهيئة التي تتولى قيادة الحزب وتحدد الخطة السياسية فضلا عما أسند إليها مسؤوليات هامة لجهاز الحزب[5].

1- عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص733.

2- علي بناي: عضو في اللجنة المركزية لحزب الشعب مابين 1943-1949، تم اغتياله في الثورة اثر موقفه من الأزمة البربرية سنة 1949، ينظر:محمد حربي، جبهة التحرير أسطورة وواقع(1954-1962)، المصدر السابق، ص333.

3- عمار ولد حمودة: انضم إلى ح.ش.ج في 1942 والتحق بمراكز المقاومة في 14 ماي 1945، عضو في اللجنة المركزية للحزب مابين 1947-1949، انضم إلى جبهة التحرير الوطني وتم اغتياله بسبب موقفه من الأزمة البربرية 1949.ينظر:محمد حربي، المصدر نفسه، ص333.

4- الصادق هجرس: ولد في 13 سبتمبر 1928، كان في بداية الأمر مناضلا في حزب الشعب ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ترأس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وانسحب منها بعد خروجه من ح.إ.ح .د، بسبب الأزمة البربرية التي نشأت بين أعضائه في 1949.انضم فيما بعد إلى الحزب الشيوعي الجزائري، عين مسئول عن الحزب الشيوعي بعد تعرضه للحل من قبل السلطات في سبتمبر 1962.أصبح عضوا مؤسسا لحزب الطليعة الاشتراكية في 1960، في عهد السرية خلال فترة الراحل هواري بومدين ثم الشاذلي بن جديد، ينظر:عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر 2009، ص ص150-151.

5-بن يوسف بن خده، جذور أول نوفمبر1954، المصدر السابق، ص236-237

وفي شهر نوفمبر 1948 أصبح رشدي علي يحي عضو في اللجنة الفيدرالية للحزب ذلك بدعم من علي بناي وعمار ولد حمودة وقد عارض السيد علي يحي فكرة جمع التبرعات لفلسطين وذلك بدعم من قرار الحزب بمساعدة الفلسطينيين[1].

وعند إنفجار الأزمة البربرية في ربيع 1949 تمكن محمد من أن يجعل اللجنة المسؤولية على نشاط الحزب في فرنسا تصدر قرارا باستنكار خرافة الجزائر العربية المسلمة، وثارت قاعدة المناضلين في فرنسا على القرار، وبعثت رسائل إلى قيادة الحزب في الجزائر تحتج فيها على أعمال هذه العناصر الملحدة التي تحارب الإسلام والعروبة .

قامت قيادة الحزب بإرسال وفد إلى باريس يتكون من :الدكتور شوقي مصطفاوي عضو المكتب السياسي، والصادق السعيدي الشخصية المعروفة في بلاد القبائل، انضم لهما في باريس محمد خيضر و بلقاسم راجف[2]. ومنع الأربعة من دخول قاعدة الحزب من طرف البربريين الذين صاروا يسيطرون على المركز بقوة[3].

في الجزائر تمكن الحزب من اكتشاف تواطأ الحزب الشيوعي في الحركة البربرية عن طريق رسالة موجهة من عمر أو صديق بالسجن المدني إلى زميله علي ووقعت بأيدي الحزب وبعد القيام بالتحقيقات تم التوصل إلى منشطي هذا العمل، وبهذا أعطي الأمر لكريم بلقاسم وعمران بطرد المنتمين إلى الحزب الشيوعي والحركة البربرية من الحزب والمنظمة الخاصة. ونظرا لتخوف إدارة الحزب من موقف بعض القبائليين الذين كانوا يثيرون قلقا أبرزهم حسين ايت احمد الذي كان يشغل منصبا

1-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزئر من البداية ولغاية 1962 المرجع السابق، ص318.

2- بلقاسم راجف:ولد في 19 سبتمبر 1909، انخرط في صفوف النجم أواخر سنة 1930 وهو مؤسس حزب الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية بفرنسا، توفي بالعاصمة في 25 ماي 1989.ينظر:محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دط، دار هومة، الجزائر، دت، ص ص19-20.

3- عثمان سعدي الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص ص 734-735.

حساسا وهو رئيس المنظمة الخاصة[1]. وهو الأخير لم يسلم من هذا الإبعاد وقد خلف مكانه بن بلة لرئاسة المنظمة الخاصة في ديسمبر 1949[2].

إن إنتخابات المجالس العمالية التي ستجرى يومي 20 و27 مارس م1949. حددت من خلاله موقفها من الانتخابات الجارية فيه إنه لما كانت الإنتخابات ضد إرادة الشعب في هذه البلاد فإن حركة الانتصار لا ترشح أحدا في إنتخابات المجالس العمالية الثلاثة وإنه منذ أن أظهر الشعب الجزائري إرادته القوية في الإنتخابات البلدية العامة التي وقعت في أكتوبر 1947والتي أحرزت فيها الحركة إنتصارا كبيرا ومنذ ذلك الحين قرر الاستعمار وأتباعه استعمال سياسية القوة والعنف من اجل كسب المعارك الانتخابية، وقد بلغت درجة العنف ذروتها في إنتخابات أفريل 1948الخاصة بالمجلس الجزائري، حيث قوبل المنتخبون الجزائريون بالبنادق في عدة مناطق بالبلاد[3].

أما عن موقف باقي أطراف الحركة الوطنية، فقد نشط الحزب الشيوعي الجزائري الذي عرف بمواقف متذبذبة انطلاقا من تركيزه على فكرة الدعوة إلى الشيوعية العالمية وتحقيق المساواة[4].

وأصدر بيانا في 29 ماي 1949 يدعو فيه إلى الوحدة بين الأحزاب الجزائرية، وتعرض فيه للنقد اللاذع للسياسة الفرنسية في الجزائر المبنية على التزوير، كما دعا إلى الاعتماد على النفس، لأن مستقبل الجزائر في أيدي أبنائها ولن يأتي ذلك إلا عن طريق الإتحاد وتعميقه، من أجل الوصول إلى

1-عمر اوصديق: انتمى إلى حزب الشعب الجزائري عام 1943، عضو اللجنة المركزية (1947-1949).عضو المجلس الوطني للثورة(1957-1962).سفير الدولة في الحكومة المؤقتة(1958-1959) مسؤول بعثة في كوناكري (1960-1961).مستشار سياسي بمنطقة الجزائر.سفير في بلغاريا (1962-1964).ينظر:أسيا تميم، الشخصيات الجزائرية(100شخصية)، المرجع السابق، ص255.

2- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، الجزائر 2004 ,ص234.

3-عمار بوحوش، التاريخ السياسي في الجزائر من البداية لغاية 1962، المرجع السابق، ص318.

4- حورية مايا بن فضة، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجيلان 1948_1951، المرجع السابق، ص ص234.

الأهداف المرجوة حسب وجهة نظره، وهي طرد الحاكم العام نايجلان وإلغاء نتائج الإنتخابات، وكذا نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب[1].

أما السلطات الفرنسية فقد قامت بإعتقال المناضلين الوطنيين ناهيك عن الاستفزازات والاعتداءات المتكررة عليهم وعلى الحريات العامة، وإن التصويت على مرشحي ح. إ. ح. د يعني أن الشعب الجزائري قد أصدر حكما قاسيا ضد الإدارة الإستعماري وعلى الوجه الجديد للإتحاد الفرنسي، وإن الحل ليس اقتصاديا ولا اجتماعيا يل حل سياسي يؤدي إلى حصول الجزائر على سيادتها الكاملة[2]. خاصة وأن هذه الإنتخابات الإقليمية في مارس 1949 كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس بسبب ممارسات الإدارة الإستعمارية المستفزة، وتلاعبها بنتائج الإنتخابات، حيث فاز فيها مرة أخرى مرشحوا الإدارة الاستعمارية بفضل أسلوب التزوير الذي صار فعالا وتراجع نتائج الإتحاد من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية وشرع في تأسيس اللجنة الجزائرية لتحضير المشاركة في المؤتمر العالمي للسلم بتاريخ 19 أفريل 1949. وهكذا انتخبت إدارة الحزب خطوة أخرى نحو الانحراف فأثارت مخاوف المناضلين والإطارات[3]. ومن العوامل التي أدت إلى انتشار هذه الفكرة حسب بن يوسف بن خدة:

-إشعاع الحزب الشيوعي الفرنسي.

-هزيمة العرب بفلسطين.

-إشعاع الحزب الشيوعي السوفياتي.

1-Mahfoud Kadache. Histoire de nationalisme Algérien (1939-1951).tome 2.op..cit p761.

2- حورية مايا بن فضة، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجيلان 1948_1951، المرجع السابق، ص ص234، 235.

3- احمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر، مسعود حاج مسعود، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص331.

-التشجيع بالثقافة والجهل الكامل تقريبا بالثقافة العربية الإسلامية[1].

أما علاقة الأمين دباغين بهذه الأزمة وحسب يحي بوعزيز فإن الأمين دباغين وأنصار البربرية جمعتهم علاقة ليس مصلحة للعرب وفي هذا الشأن أكد مصالي قائلا: تكتل الأمينويود انقذ البربر كبيرهم وصغيرهم إلى جسم الحزب وشربوا منه كجرثومة داخل الجسد الضعيف وكانوا ينتقلون بسهولة ويسر، وهكذا ذهبوا إلى فرنسا ليزرعوا ذلك وبفضل الثقة والضعف التي يحفظون بها من طرف الأمينوبوده صاحبي السلطة الفعلية في الحزب وقاموا بدعاية حادة وغير أدبية[2].

وقد تم إقصاء الأمين دباغين من ح. إ. ح. د في 2 ديسمبر 1949[3]لعدم انضباطه مع الحزب فهو يسافر إلى الخرج بغير علم الإدارة وحين يرجع لا يقدم تقريرا كتابيا، ثم هو الوحيد الذي لا يدفع ما يتقاضاه من المجلس الفرنسي للحزب[4] ، ما يبدو أن السبب الحقيقي لطرده يعود إلى أن أغلب العناصر المسببة لهذه الأزمة كانت في الجناح الذي يتزعمه الأمين حسب ما أقره الحزب[5].

-وانتهت الأزمة البربرية في صيف 1949 وأبعدت العناصر البربرية النشيطة من الحزب[6].

3/ اكتشاف المنظمة الخاصة 1950

وفي مارس 1950 قاد ديدوش مراد، مصطفى بن عودة، عبد الباقي بكوش، حسين بن زعيم، إبراهيم عجامي بعملية تأديبية ضد عبد القادر خياري في تبسة، إلا أن هذا تمكن من النجاة

1-بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص229-231.

2- يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج، واللجنة المركزية، وجبهة التحرير الوطني(1946-1962)دط، دار هومة، الجزائر، 2009ص-13.

3بينامين سطورا، المرجع السابق، ص ص 12 13.

4محمد قناش، الذكريات مع مشاهير الكفاح، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 82.

5عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 319.

6 محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830 1954، تر محمد المعراجي، منشورات ANBN، الجزائر، 2002، ص 369.

أو الهروب وإخبار الشرطة ببعض الأسماء وتسببت هذه العملية في كارثة المنظمة، إذ اكتشف أمرها من قبل السلطات الفرنسية ولم تكن على علم بأمرها قبل ذلك، وتعرفت الشرطة على أعضائها، وألقت القبض على أكثر من 300 مناضل موزعين في القطر وسيقوا والى السجن، وصدرت منهم أحكام قاسية. [1]،وتم إيقاف العديد من المناضلين واختفى الذين استطاعوا الفرار من الجبال أو ذهبوا إلى فرنسا أو القاهرة وتم تعيينهم من طرف الحزب في مناطق غير مناطقهم[2].

عندئذ توجه إليه عدد من المناضلين لإلقاء القبض عليه ونجحت عملية الخطف أكثر خلال الانتقال بالسيارة ولما كان السجين يعرف مسبقا من الخبرة أو مصير ينتظره فقد تخبط إلى حد انه جعل السائق يفقد السيطرة على السيارة التي تحطمت بعد اصطدامها بشجرة ونجح خياري في الهروب، لكن أعيد القبض عليه وضربه حتى فقد الوعي، وحين استعاد رشده مضى إلى مفوضي الشرطة وتكلم، وخطفت كذلك مجموعة من أربعة أشخاص كل من :بن عودة و[3]زعيم وبكوش وعبد الباقي، وعجومي إبراهيم وليست هذه أول جريمة شنيعة يقوم بها عبد القادر الجيلالي، فقد سبق له منذ الإغارة على مركز بريد وهران، أن رفض مواكبة الأموال ومعدات مفرزة المغاوير الحربية، وانتهى الأمر بالأحداث أفريل 1950 لإثباته خيانته[4].

ويذكر السيد محساس:أن الاعتقالات لم تتوقف في حدود تبسة بل امتدت حتى سوق اهراس وعنابة وشملت في النهاية كل أرجاء الوطن[(5)].

1محمد الطيب العلوي مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 1954، المرجع السابق، ص 247.

2 محفوظ قداش جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830 1954، المصدر السابق، ص 389.

3 ــبن عودة مصطفى ولد في 27 سبتمبر 1925، واصل نضاله الى ان قبض عليه للمرة الثالثة 1950، اثر عملية تبسة رفقة أصحابه ثم هرب هو أصحابه، وقاموا بتنظيم للكفاح المسلح عن طريق منظمة السرية وانضم للجنة الثورية للوحد والعمل، شارك في اجتماع 22 إضافة الى مشاركته في هجوم الشمال القسنطيني 20 اوت 1956. سافر الى لبيا واصل نضاله 1962 غادر الجزائر تقلد ملحق عسكري بالقاهرة ثم باريس ثم سفير بالقاهرة، ينظر بشير بلاح ,تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص ص 520 527.

4ــمحمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، المصدر السابق، ص 138.

5- عامر رخيلة، 8ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص110.

وقع خبر وجود منظمة خاصة كالصاعقة على الإدارة الاستعمارية العليا، وفتح الأبواب على قمع الخبر طيلة شهرين، كانت كل وسائل التعذيب من كهرباء وغطس وغيرها تستعمل بطريقة مكثفة من طرف أجهزة الأمن، لجمع المعلومات واستغلالها في تحطيم المنطقة الخاصة، وتوسعت الآلية القمعية تدريجيا من منطقة قسنطينة لتشمل الوسط الجزائري والمناطق الوهرانية.

تم اعتقال أكثر من 500 مناضل من المنظمة الخاصة، من بينهم هيئة الأركان الجديدة، تمكن بوضياف وماروك[1]من الإفلات من قبضة الشرطة بينما اعتقل بلحاج ورقيمي يوسف. و كان محساس[2] قد اعتقل قبل ذلك بسبب تلبية نداء التجنيد، أما قائدهم احمد بن بلة[3] فقد وقع مع أواخر وسط شهر ماي.

وعلى أثر إعتقال جل أعضاء قيادة أركان المنظمة الخاصة، قررت اللجنة المركزية احتفاظها بطبيعة الحال بمبدأ لمنظمة الخاصة، والقيام في الوقت المناسب بإعادة تنظيمها كما قررت اللجنة تحويل من جديد أعضاء المنظمة الخاصة الذين لم يعتقلوا إلى منظمة الحزب لاسيما على مستوى التأطير[4].

1- ماروك: مناضل في حزب الشعب الجزائري، مساعدة عمدة مليانة 1947، عضو اللحنة النقابية لفدرالية فرنسا في ح.إ.ح.د (1952-1954) عضو المكتب السابق في الحركة الوطنية الجزائرية (1955-1958) ينظر:محمد حربي جبهة التحرير أسطورة وواقع، المصدر السابق، ص332.

2- احمد محساس: ولد 17 نوفمبر 1923، ، انضم إلى حزب الشعب في بلكور، يصبح عضو اللجنة المركزية عام (1946-1947) اعتقل 1950، تمكن من الفرار إلى فرنسا عام 1952، التحق بالقاهرة وأصبح مسؤولا سياسيا وعسكريا بالمنطقة الشرقية(تونس وليبيا) 1955، تمكن من الفرار إلى ألمانيا حتى عام 1962 ينظر:آسيا تميم، المرجع السابق، ص230..

3-احمد بن بلة: ولد في 25 ديسمبر 1918، كان عضو في المنظمة الخاصة وانتقلت إليه الرئاسة بعد محمد بلوزداد وحسين ايت احمد، القي القبض عليه سنة 1950، لكنه تمكن من الفرار سنة 1952 ومضى إلى القاهرة وهناك بدا التنسيق مع القادة التاريخيين لتفجير الثورة .وفي 22 أكتوبر اعتقل فجأة في عملية قرصنة جوية لبعثة الخارجية وبقى في السجون الفرنسية حتى تم تحرير الجزائر، انتخب وزير الحكومة المؤقتة 14 سبتمبر 1962، عين رئيسا للحكومة وبقي في المعتقلات حتى أفرج عليه الرئيس الشاذلي بن جديد .انظر :بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص ص421-422.

4- عبد الرحمان كيوان، المصادر الأولية للثورة أول نوفمبر 1954، ثلاثة نصوص أساسية (ح.ش.ج-ح.أ.ح.د) تر: احمد شقرون، دط، للنشر والتوزيع، الجزائر، دت، ص147.

تباين الآراء حول اكتشاف المنظمة الخاصة

لم يكتب للمنظمة الخاصة إن تعمّر طويلا فقد نشأت وبعد المؤتمر الأول للحركة وتم اكتشافها في شهر مارس سنة 1950، وهذا رغم طابعها السري والإجراءات الصارمة التي اتبعت في تكوينها وحمايتها ، وتعد مسالة اكتشافها من قبل السلطات الاستعمارية، أكثر الجوانب غموضا فيما حدث "كانت الإدارة الفرنسية تجهل هدا الجهاز طوال مدة، إلى إن وقعت حادثة إنتهت إلى وجود هذا التشكيل السري، حيث كانت مفاجأة اعتزلها المكتب الثاني كله[1].

إلا أنه بتعدد الروايات يصعب علينا تحديد السبب الحقيقي لها ومن هذه الروايات.

الرواية الأولى مفادها إن السلطات الفرنسية علمت بوجود تنظيم مسلح عندما اعتقلت ثلاث طلاب من بينهم " محمد يزيد"[2]الذي ضبط وهو يحمل وثائق عن الجيش السري وكان ذلك في شهر ماي 1949.[3] الرواية الثانية ويرى دعاتها أن قيادة حركة الانتصار قررت بكل بساطة حل المنظمة الخاصة وإعادة دمج أعضائها في المنظمة السياسية. و يذكر الدكتور جمال قنان أن إدارة الحزب أجبرت عشرات المناضلين على تسليم أنفسهم للشرطة الفرنسية طواعية والذين لم يخضعوا للقرار تعرضوا للسخرية وهذا ما يذهب إليه أيضا محمد العربي الزبيري في كتابه الثورة التحريرية الجزائرية في عامها الأول ، فهو أيضا يحمل مسؤولية اكتشاف المنظمة الخاصة إلى الحزب كما عبر عن دالك بمرارة العربي بن مهيدي يقول "يا إخواني الحزب خاننا .

1_مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 114.

2_محمد يزيد كان عضو في حزب الشعب عندما ذهب إلى فرنسا عام 1945، مسؤول عن الفرع الجامعي في باريس في عام1947 وكان، وكان كاتبا عاما لجمعية طلبة شمال إفريقيا السلمية 1946 1947 اعتقل في مارس 1948 وحكمت عليه الجزائر العاصمة في جوان سنتين سجنا و10 سنوات نفيا من عام1950 1953 كان ممثلا لقيادة حركة انتصار الحريات في فرنسا تحت اسم زوبير، أصبح وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة1958 1962 عضو في المجلس الوطني 1962 1965 وعضو في اللجنة المركزية كحزب جبهة التحرير الوطني 1976 1948، توفي في أول نوفمبر 2003، ينظر ا مومن العمري الحركة الثورية في الجزائر من لحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، المرجع السابق، ص 125

3_عبد القادر الجيلالي بلوفة، حركة انتصار الحريات الديمقراطية في عمالة وهران، المرجع السابق، ص57.

الرواية الثالثة تتمثل فيما رواه المناضل احمد بن بلة بشان الزر الذي سقط من الحقيبة التي بواسطتها السلطات الاستعمارية التفطن إلى وجود تنظيم سري مسلح، وهنا بدأت المخابرات الاستعمارية تتبع تحركات مناضلي حركة الانتصار دون التواصل إلى معلومات عن المنظمة .

الرواية الرابعة وهي التي يطلق عليها حادثة تبسة والتي يتفق حولها الكثير من المؤرخون، حيث يذكر محمد عباس أنه في شهر مارس 1950 إثر حادثة تبسة المعروفة أعانت إدارة الاحتلال عن إكتشاف المنظمة الخاصة، وهو ما يذهب إليه عمر بودواو، إن التفكيك تم إثر اختطاف عبد القادر خياري المدعو رحيم وهو مناضل من تبسة، بعد إن اتهم بالخيانة من طرف كومندو ويسيره بن عودة احد عناصر المنظمة الخاصة، تعرضت السيارة التي استعملت للاختطاف لحادث مرور تمكن خياري بعدها من القرار وكشف للشرطة المحلية عن كل ما في حورية من معلومات عن المنظمة[1].

ويؤكد نفس التحليل المناضل "يوسف بن خدة"انه في شهر مارس سنة 1950م، كان بتبسة جماعة من المنظمة الخاصة ، أرادت أن تقوم بتأديب فرد من أفرادها فإنفضحت العملية واكتشفتها الشرطة الفرنسية ، فقامت بعملية اعتقالات من الشرق إلى الغرب 500معتقل في صفوف الحركة كلها. كما اكتشفت الشرطة وثائق وأسلحة ومتفجرات، وأثبتت أن المنظمة الخاصة لها علاقة وثيقة بحركة الانتصار[2].

ونتيجة أصابع الاتهام في هدا إلى عبد القادر الجيلالي بالحاج عضو هيئة الأركان للمنظمة، مدعما دالك انه خلال اجتماع سري عقد في الشرقة سنة 1948م قدم خلاله هذا القيادي تعليمات غريبة منها عدم الهروب في حالة المطاردة من قبل الأمن[3]. ترى أين هي الحقيقة من كل هذه الروايات؟

1_مومن العمري، ، المرجع السابق، ص ص 125 126.

2_Benkhedd .benyoucef.les origines du 1 er nouvempre1945,édition dahleb.alger.1989.p169.

3_مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص ص 291 292

بعض المراجع تنفي على أن المدعو"رحيم" كان يسمح له بالادعاء بأي معلومات بهذا الشأن وأن وجوده بمحافظة الشرطة كان غرضه تقديم شكوى حول الاعتداء الذي تعرض له من مجهولين وأنه لم يتعرف عليهم ولم يكن عضو مهما في المنظمة, وبالتالي فهو كغيره من المناضلين[1].

وأن ارتباط المدعو"رحيم"باكتشاف المنظمة, يعود إلى الانتقاد الذي وجهه هذا الأخير إلى قيادة الحركة بعد عزل محمد الدباغين منها نظرا للمكانة التي يحتلها في الأوساط المناضلين وهو ما اعتبرته قيادة الحرة خروجا عن الانضباط الحزبي ,ويتطلب إجراء تأديبي ضده[2].

والذي يؤكد ما تذهب إليه هو مسؤولية العديد من الأشخاص وحتى المسؤليين الكبار على هذه المنظمة الذين أدلو بالاعترافات حتى التعذيب الجهنمي الذي تعرضوا له[3].

وحسب يحي بوعزيز فإن الاعتراف الأكثر خطورة كان ذالك الذي أدلى به واحد من مسؤولي المنظمة الخاصة العارفين بجميع أسرارها وأهدافها وشبكاتها وهو المدعو عبد القادر الجيلالي، حيث كان يشغل منصب المفتش العام والمدرب العسكري في هيئة أركانها وأثناء اعتقاله أدلى بكل معلوماته بشأنها ، بل انه يعد إطلاق سراحه بأسبوعين، ابدي تعاونه العالمي مع الإدارة الاستعمارية.

رغم حل المنظمة الخاصة وسجن الكثير من مناضليها، وحملة الاعتقالات الواسعة التي قامت بها أجهزة الأمن ضد مناضلي الحركة إلا أن ذلك عمل على إيجاد وحدة ولم تكن منتظرة بين التيارات السياسية الجزائرية إما تعينت الإدارة الاستعمارية, وهكذا جاء ميلاد تجمع الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها[4].

موقف فرنسا وقادة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية من اكتشاف المنظمة الخاصة.

1_ مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من لحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، المرجع السابق، ص 128.

2_ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص,52.

3_عبد الرحمان بن ابراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي للجزائر، ج3، المرجع السابق، ص118

4_يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع نفسه، المرجع السابق، ص 52.

موقف فرنسا بعد هذا الحادثة أعلنت فرنسا عن اكتشافها رسميا، وقامت باستجوابات مكثفة استغرقت قرابة أسبوعين, وعن طرق التعذيب تمكنت الشرطة الفرنسية من القبض على المئات من المناضلين أو ما يقارب 400مناضل منهم المسؤولين المهتمين وأعضاء هيئة الأركان مثل احمد بن بلة وجيلالي رقيمي قائد تنظيم العاصمة، وعمار ولد حمود من منطقة القبائل وبالحاج جيلالي مدرب وطني ، وحمو بوتليليس قائد المنطقة الوهرانية ، واحمد محساس قائد سابق لمنطقة الجزائر الجنوبية وأعضاء من المصلحة العامة منهم محمد يوسفي مسؤول عن التواطؤ ومحمد إعراب قائد مصلحة العباقرة. [1]

صحيح أن الشكوك كانت تساور الشرطة بخصوص وجود المنظمة السرية ولكنها لم تكن تتصور مدى أهميتها إلا أن وقعت حادثة تبسة فكشفت لها عن مدى اتساعها وشيئا فشيئا تمكنت الشرطة من اكتشاف خيوط المنظمة ، وأسفرت عملية البحث والتقصي التي نفدها رجال الدرك عن وقوع اعتقالات عديدة وذلك من خلال انتزاع الاعترافات عنوة من المستجوبين عن طريق التعذيب[2].

في حين استطاع قادة بعض المقاطعات إن يفلتوا من قبضة الشرطة. لكن تم الحكم عليهم غيابيا في حقهم، وكل الأساليب القمعية التي اتبعتها السلطات الفرنسية كان هدفها هو تحطيم المنظمة الخاصة .

نهائيا والتي إن لم يكن العمود الفقري فهي أرضية رسوا وانطلاق القوات الثورية على الأقل[3].

موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية من اكتشاف المنظمة الخاصة.

بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة ,وتعرف الشرطة الفرنسية على عدم هام من مناضليها منهم من ألقى عليه القبض، ومنهم من نجا وأقام بالجبال ,ومنهم من اختار الحياة السرية والتنقل ببطاقات مزيفة

1_احمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914_1954 المرجع السابق، ص ص 333.

2_يوسف بن خدة، جدور اول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 115.

3_ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائر 1939 1951، ج 2، المصدر السابق، ص 1220.

أدى ما هو مصير المنظمة نفسها كمنظمة[1]قررت القيادة أن تتخذ موقفا صارما ضد العدو طبقا للمقولة الحربية القاتلة، المبادرة بالهجوم هي أحسن وسيلة للدفاع فبادرت قيادة الحزب بمهاجمة الإدارة الاستعمارية متهمة إياها بأنها دبرت مؤامرة وهمية واعدت عملية بوليسية استفزازية غرضها كسر شوكة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، في الوقت ذاته أطلقت إدارة الحزب حملة واسعة من التنديد والادانة عبر الصحافة وعن طريق منتخبيها في المجلس الوطني الفرنسي ،كما قدم مندوبوها في المجلس الجزائري ومستشارها في البلديات العرائض على مستوى مختلف المحاكم منددين بحملات الاعتقال والاستنطاق والتعذيب.

من جهة أخرى ، أعطت أوامر للمناضلين الذين مازالوا طليقين بخزن الأسلحة وحرق الوثائق ومحو كل اثر قد يساعد الاستعمار على التأكيد من وجود المنظمة العسكرية بالفعل ولكي يدعم الحزب أطروحته القاتلة بالمؤامرة الاستعمارية أمرت القيادة من كل المعتقلين أن يتراجعوا عن اعترافاتهم السابقة أمام القضاة في المحاكم ويؤكدون لهم بان أقوالهم السابقة تمت تحت التعذيب ، وقد كلف" عبد الرحمان كيوان "[2] بصفته محامي الحزب، بتبليغ تلك التعليمات إلى المساجين فتقيد بها هؤلاء، ماعدا عبد القادر بالحاج جيلالي الذي رفض ذلك وكشف أسرار المنظمة دون أدنى ضغط[3].

ومن الغريب أن الحزب لم يفكر في تعويض المنظمة بعناصر جديدة من المناضلين، الذين القي عليهم القبض وإنما اتخذت قرار رسميا يقضي بحل المنظمة الخاصة وإعادة إدماج أعضائها في الحزب، كما اتخذت قيادة الحزب كل التدابير من اجل إيجاد مخابئ للمناضلين المتابعين وتكليفهم بمهمات جديد.

1_الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830_1954 المرجع السابق، ص297.

2_ بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص 219 ،220 ،221.

3_ عبد الرحمان كيوان ولد 25 فيفري 1925 بالجزائر العاصمة ,تولى مهمة الدفاع عن مناضلي حزب الشعب الجزائري ,وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، انتخب عضوا في حزب الشعب الجزائري انتخب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، اعتقل في نوفمبر 1954، وضع رهن الإقامة الجبرية في مارس 1955، ينظر عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954_1962، المرجع السابق، ص 286.

لكن الشعلة الثورية التي كانت أساس تكوينها لم تنطفئ,فسواء كانوا في المنفى أو السجون أو مناصبهم الجديدة في الحزب فإن قدامى المنظمة الخاصة عزموا على استئناف العمل المسلح ، فتاريخ علاقاتهم وتاريخ محاولاتهم بعد 1951يمثل المصادر الأساسية والمباشرة لدراسة أسباب اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954[1] .

4/ أزمة صراع القادة في تحديد المسؤوليات: خلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب يوم 18 مارس 1950م حاول أعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية أن يرسموا مخططا واضحا لهياكل الحزب وتضارب آرائهم حول جور زعيم الحزب مصالي الحاج بمنحه.

صلاحيات حق الفيتو وحق البقاء قائدا للحزب حتى وفاته وفي النهاية رفضت هذه الأخيرة فكرة الرئاسة مدى الحياة، ومنح حق الفيتو لمصالي الحاج، واتفقوا على تأجيل مناقشة التنظيم إلى اجتماع قادم[(2)].

في شهر فيفري 1951 تجرى انتخابات لإعادة انتخابات نصف نواب المجلس الجزائري ولم يحصل اتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سوى على 11 % من مجموع الأصوات المعبر عنها، بينما الأحرار مرشحوا الإدارة تحصلوا على 84. 50 % عن طريق التزوير دائما، ولم تشارك في هذه الانتخابات حركة انتصار الحريات الديمقراطية بسبب ما كان يعيش فيه الحزب، وتعرض مناضليه للاعتقال والسجن، والحاكم العام نايجلان يستمر في الخبث والتزوير وإعطاء مظهر حقيقي لوجه الاحتلال[3].

إلا أن الموضوع الذي أدى إلى انشقاق واسع في صفوف قيادة الحزب هو التحالف مع بقية الأحزاب الجزائرية لتحقيق جبهة انتخابية موحدة للمشاركة في الانتخابات التشريعية التي تجري يوم

1_محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939 _ 1951، المصدر السابق، ص ص 1124 1125.

2-عمار بوحوش ,التاريخ السياسي للجزائر من البداية والغاية 1962، المرجع السابق، ص325.

3_عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية فكرية ومقارنة 1899_2000، المرجع السابق، ص 216

17 جوان 1951 وكانت بداية المفاوضات بين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء بمساع لدى ح. إ. ح. د ابتداء من شهر جانفي وانتهت في شهر مارس 1951 م وقد مثل الأستاذ بومنجل[1] والدكتور فرنسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، مصالي الحاج تشترط إصدار إعلان حول النقاط التالية:

_ حل حزب الشعب الجزائري[2].

-إدانة كل عمل ثوري وكل إرهاب سواء بالنسبة للماضي أو الحاضر أو المستقبل.

-التراجع عن كل عمل لدى الأمم المتحدة والجامعة العربية.

-وقف كل علاقة مع حزب الدستور الجديد وحزب الاستقلال.

وما يفسر هذه الشروط أن الشيخ العربي التبسي طلب من مصالي أن يتوقف أن يكون ثوريا ليصبح رجل سياسة وباختصار فهذا يدل أن التحالف بين الأحزاب الوطنية الثلاثة يقتضي حل حزب الشعب الجزائري المحظور قانونيا وعدم القيام بأعمال العنف ضد فرنسا وقبول فكرة العمل القانوني في إطار إصلاحات 1947.

وفي ماي 1951 اعتبر مصالي الحاج أن هذه الاقتراحات مخالفة لبرنامج حزبه كما رفض التخلي عن المطالبة باستقلال الجزائر[(3)]. وقد كلف هذا الموقف انسحاب أعضاء القيادة بعد أن خابت ظنونهم فيه حيث استقال من الحزب كل من مصطفاوي، عمراني، شنتون، وشرشالي.

1_ احمد بومنجل: ولد سنة 1920عضو في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أصبح عضو فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا منذ سنة 1957.ثم عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 1957-1962.شارك في مفاوضات أيفيان الأولى، انضم 1963.ينظر:ا مجلة المجاهد.تشكيلة الوفد الجزائري، المفاوضات الجزائر في أيفيان، العدد 4، سنة 2009، ص8.

2 _ محمد حربي، جبهة التحرير أسطورة وواقع، (1950-1962)، المصدر السابق، ص20.

3- محمد حربي، جبهة التحرير أسطورة وواقع، (1950-1962)، المصدر السابق، ص80.

كانت تلك الاستقالات بمثابة نزيف أصاب القيادة بالنظر إلى وزن تلك الشخصيات وماضيها النضالي[1]. بعد الفشل في الانتخابات التشريعية منذ 1951 تمت لقاءات أسفرت عن تأسيس الجبهة للدفاع عن الحرية واحترامها في 5 أوت 1951 ، وتتكون حركة انتصار الحريات الديمقراطي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جماعة من الحزب لم تكن هذه الجبهة جبهة التحرير الوطني بعد[2].

اثر إلغاء الانتخابات التشريعية من قبل السلطات الاستعمارية في جوان 1951[3]وضمان حرية الانتخابات في الطائفة الانتخابية للدرجة الثانية وتحرير مصالي والمساجين السياسيين وفصل الدين عن الدولة[4]، ولم تعمر طويلا لعدة أسباب منها العوامل الشخصية والتباين في التفكير والاتجاه[5]. وكان ذلك خلال غياب مصالي وتواجده بفرنسا وعندما سمع بذلك أبدى تحفظاته على هذا الاتفاق واعتبره متضاربا مع برنامج حزبه الذي بنص على استثناء برلمان جزائري مستقل.

وفي اجتماع شهر جويلية 1951 للجنة المركزية انتخب مكلف بقيادة الحزب في انتظار اختيار أمين عاما للحزب . في النصف الثاني من شهر أوت قام مصالي الحاج بتعيين يوسف بن خدة كأمين عام لحزب خلفا للسيد حسين الذي استقال في شهر مارس 1951.

وكان بن خدة من الشخصيات المعتدلة في الحزب التي تجد فكرة خلق تعاون وتحالف متين مع بقية الأحزاب الجزائرية وذلك يقصد المحافظة على الحريات العامة[6].

1- يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص272.

2- جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص64.

3- زبيحة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الازمة، دط، دار الهدى، الجزائر، ص74.

4- احمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914_1954، المصدر السابق، ص334.

5- محمد الطبيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830_1954 المرجع السابق، ص234.

6-، عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962.المرجع السابق، ص326.

حيث يقول يوسف بن خدة "عندما توليت منصب الأمين العام في أوت 1951 كان الوهن قد نال من قيادة الحزب بسبب ما أصابها جراء أزمة النزعة البربرية وانسحاب 4 من قادتها البارزين واكتشاف المنظمة الخاصة وتفكيكها وماثلا ذلك من اعتقالات وسوء انضباط عدد من النواب وجفاء الجماهير بسبب ما أصابها من عناء وضجر واستياء" وقد أكد في حديثه عن رئيس الحزب مصالي الحاج على انه عيبه يكمن في انه اعتبر الحزب ملكيته الخاصة حيث قال مخاطبا أعضاء القيادة:"ما عليهم إلا أن يخرجوا من بيتي "والمقصود منه فليغادرا حزبي، كما إن انضباط مصالي الحاج على حد قول بن يوسف بن خدة [1]"لم يكن مصالي يتقيد لا بقواعد النظام الداخلي للحزب ولا بمحتوى جدول أعمال الاجتماعات إذا أراد إنهاء مناقشة أو فتح موضوع أخر لفرض رأيه الشخصي، ولقد ظل على حاله كما كان منذ عشرين سنة خلت محرضا ومهيجا للجماهير ولم يتكيف مع الظروف النضالية الجديدة التي تقتضي العمل بمنهجية والتقيد بروح التنظيم والتحلي بحس رفيع في تحمل المسؤوليات[2]

قد ظهرت أول مواجهة مباشرة بين مصالي وأعضاء اللجنة المركزية بعد عودة مصالي الحاج من رحلته الدعائية الى الجزائر في 16 فيفري 1925حيث انزعج حين وجد اللجنة المركزية في خالة هياج واضطراب بسبب حملته الدعائية المقترحة في ولايات ومدن الجزائر[3].

حاولت قيادة الحزب أن تقنعه بالعدول عن هذا المشروع تجنب للاستفزازات المصالح الأمنية ضده وضد المناضلين المنضمين للمهرجان لكنه أصر على قيامه بالجولة، فعند زيارته لشلف قتل مناضلان

1- بن يوسف بن خدة:ولد في البليدة عام 1922، التحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية 2، ، التحق بجبهة التحرير 1955.ثم أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1957)، .وأخيرا رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أقصي من الساحة السياسية ابتداء من 1962.ولا يعود إليها إلا عام 1976.عندما وقع البيان الذي يشجع نظام الفقيد بومدين، ينظر:محمد حربي، سنوات المخاض, تر نجيب عياد صالح المثلوني، دط، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص183.

2- بن يوسف بن خدة، جدول أول نوفمبر، المصدر السابق، ص274.

3- سليمان قريري، الاتجاه الثوري والوحدوي في ح وج 1940_1954، المرجع السابق، ص250.

وجرح العديد منهم فالقي القبض على مصالي الحاج يوم 14 ماي 1952، ثم نقل الي نيور وهي مدينة توجد في الجنوب الغربي لباريس على بعد 340 كلم[1]، وتسبب بعده عن الجزائر في اتساع الشقة بينه وبين أعضاء اللجنة المركزية[2]، لم يكن نفي مصالي الحاج عاملا للتخفيف من حدة خلافاته مع اللجنة المركزية بل زاد في تفاقمها، فانعقد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في شهر افريل 1953 بالجزائر العاصمة بساحة شارتر[3]، الذي ظهر فيه وتجلى بوضوح الخلافات الحادة الجذرية حول التنظيم والعقيدة الإيديولوجية، بين مصالي واللجنة المركزية. فقد دعت اللجنة إلى تحديد العقيدة السياسية للحزب في الداخل وفي الخارج وطلبت بنبذ الزعامة الفردية، والسعي بجد للإعداد لمراحل الكفاح المسلح من اجل تحقيق الاستقلال الوطني الذي لا يتحقق إلا بالثورة المسلحة[4]، تكونت اللجنة المركزية في الجزائر العاصمة يومي 4 و5 جويلية 1953، وانتخب بالاقتراع السري بن يوسف بن خدة كأمين عام، فعينت في هذا الاجتماع لجنة لإعادة تنشيط المنظمة الخاصة وهي متكونة من مصالي الحاج ومصطفى بن بولعيد[5] وبن يوسف بن خدة ومحمد دخلي وحسين لحول[6].

1- بوعلام بن حمودة الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دط، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص144.

2- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1930-1954)، المرجع السابق، ص129.

3- دانيال قيران، عندما تثور الجزائر، تر، العيد حوان، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2014، ص46.

4- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع نفسه، ص129.

5-مصطفى بن بولعيد: ولد في 5 فيفري 1917، بباريس، .أدى الخدمة العسكرية 1939. ترأس اجتماع ال 22 الذي انعقد حول مسالة اندلاع حرب التحرير.القي القبض عليه 11 فيفري 1955 بتونس.لكن بعد شهر تمكن من الفرار مع عدة من المساجين من بينهم الطاهر الزبيري .استشهد مع عبد الحميد العمراني في 22 مارس 1956.انظر:بسام العسلي نهج الثورة، المرجع السابق، ص187.

6- حسين لحول:ولد 17 ديسمبر 1917 بسكيكدة.ناضل ب نجم شمال إفريقيا وشغل منصب رئيس تحرير جريدة الأمة، كان عضو بالجنة الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية.ثم الأمين العام للحركة 1950.التحق بجبهة التحرير الوطني في 1955.انظر:محمد عباس، الحلم والتاريخ (1930-1962)، دط ,دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع , الجزائر، 2013، ص49.

حضر بن يوسف بن خدة اجتماع اللجنة المركزية المقبل فذهب بالمشاريع إلى نيور لمقابلة مصالي الحاج وتلقى أرائه بالنسبة إلى القضايا المطروحة لكن مصالي الحاج فضل أن يرسل مذكرة إلى اللجنة المركزية عند اجتماعها من 12 إلى 16 سبتمبر 1953.

ومن مذكرته، عرض مصالي الحاج كل الانتقادات اتجاه قيادة الحزب انه يلومها على تنظيمها والتنسيق بين منتخبي الهيئة الأولى الفرنسية والهيئة الثانية الخاصة بالمسلمين وعلى اقتراحها لمؤتمر وطني يضم أهم الأحزاب السياسية والجمعيات للمطالبة بانتخاب مجلس شيد بالاقتراع العام. وفي الحقيقة كان مصالي الحاج يلوم قيادة الحزب على شيء واحد وهو رفضها لمنحه السلطات المطلقة[1].

وفي 01جانفي 1954 اجتمعت اللجنة المركزية مرة ثانية وتقدم لها مصالي بتقرير جديد يتضمن اتهامات أخرى جديدة وخطيرة، حيث أعلن هذه المرة عن سحب ثقته من أعضاء القيادة، الأمين العام للجنة المركزية للحزب والمؤيدون للعمل العسكري قرروا في شهر افريل 1953 إعادة تنظيم منظمة سرية جديدة، وقد كلف وفد كم خمسة أشخاص ليبلغه هذا الاقتراح ولكنه رفض حتى مقابلتهم، واخذ بعمل بمساعدة مزغنة و مرباح على تأديب أعضاء الحزب على اللجنة المركزية.

وهنا انفجر الصراع بين الطرفين حول القيادة فكان مصالي الحاج يطالب بكامل السلطة، فحين أن اللجنة المركزية بقيت متمسكة بمبدأ التسيير الجماعي. [2]

ابتداء من يوم 27 ديسمبر 1953 انطلقت حملة التصريحات المضادة وانتقل الصراع بين مصالي الحاج والإدارة المركزية لحزبه إلى القاعدة بعد أن كان محصورا على مستوى القيادة[3].

في 25 مارس 1954. أدركت اللجنة المركزية أن الوضع قد افلت من يدها تماما ، فتنازلت من جزء من سلطات مصالي لإعداد المؤتمر وتسيير الشؤون الجالية العادية، وذلك حرصا على صيانة وحدة

1- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر معالمها الأساسية ،1954المرجع السابق، ص145.

2يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 130.

3- جيلالي صارلي محفوظ قداش، الجزائر صمود ومقاومات 1830 1962، المصدر السابق، ص 137.

الحزب والسماح لجميع الاتجاهات السياسية التي برزت خلال الأزمة بطرح وجهات نظرها في مؤتمر ديمقراطي تمثيلي حقا[1].

وفي افريل 1953 شهدت انتخابات كانت مجرياتها غير نظامية كسابقتها التي لم يتجرا احد على زعم صيغتها غير شرعية[2]. واستعدت مرة أخرى أحزاب الحركة الوطنية للمجابهة الانتخابية بما فيها ح. إ. ح. د التي هي مرحلة تجاذبات سياسية خطيرة.

كما قدم مرشحيه لهذه الانتخابات في الدورة الأولى 31 جانفي 1954 والدورة الثانية 7 فيفري 1954 وهم احمد فرنسيس عن عمي موسى، شريف بويونس عن ميلة، الدكتور بن خليل عن باتنة، بومنجل عن تيزي وزو، عبد القادر حداد عن تلمسان، ومحمد الحاج جمام عن مليلة.

ومن الملاحظ أن التحالف الذي دعت إليه أطراف الحركة الوطنية في السابق منذ 1948م لم يحدث في هذه الانتخابات وصار كل حزب يقدم الدعاية على حدا، فالاتحاد الديمقراطي بزعامة فرحات عباس ومعه السيد بومنجل وبعض مشايخ الدين والعلماء مثل الشيخ عيسى عباس والشيخ ألنعيمي قاموا بحملة انتخابية قوية في الشرق الجزائري لإعاقة الحملات الانتخابية الأخرى كالتي يقوم بها حزب الشعب [3]

عقد أنصار مصالي الحاج مؤتمرا طارئا في هورنو ببلجيكا في 14 -15-16 جويلية 1954م ، وذلك لمعالجة الأزمة الداخلية للحزب حيث قرر المؤتمر

-حل اللجنة المركزية للحزب واتهامها بالقصور [4].

1- احمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من1914_1954، المصدر السابق، ص365.

2- جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص ص62-63.

3- سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947_1956.المرجع السابق، ص ص152-153.

4-عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، المرجع السابق، ص127.

-فصل المسؤولين المتسببين في الانجراف السياسي والمتعاونين مع الاستعمار الجديد.

- إعادة أموال وممتلكات الحزب التي هي في حوزة الإدارة السابقة المسؤولة على السياسة المذكورة، واقر المؤتمر بالأغلبية إسناد رئاسة الحزب مدى الحياة للحاج مصالي وكذا منحه الثقة التامة وتسليمه السلطات المطلقة لإعادة تنظيم الحزب .

واجه (ح. إ. ح. د) في سنة 1953 م أزمة حادة نتيجة الصراعات التي بدأت في صفوفه منذ 1949م، بسبب زعيمه مصالي الحاج، وكرهه للديمقراطية، وحبه للزعامة، ومطالبته لأنصاره أن يكونوا أتباعا له فقط. واشتد الصراع والعداوة بين أتباعه والمركزيين إلى حد انفجار مشادات بجميع المدن الجزائرية بين الإخوة المتصارعين [1].

وحسب فرحات عباس فان انفجار الأزمة أثار في أوساط المناضلين مجادلات حول المشاكل السياسية الأساسية، وبالخصوص حول سبل الكفاح ووسائله وحول الظروف المواتية للخروج من الكفاح السياسي إلى الكفاح المسلح، واستمرت هذه الأزمة الى نوفمبر 1954م، فانقسم الحزب الى ثلاث اتجاهات.

-الاتجاه الأول : يضم أتباع مصالي الحاج الذين طالبوا في شهر جويلية 1954 م بالرئاسة الدائمة لمصالي مدى الحياة وتخويله جميع السلطات.

-الاتجاه الثاني :يضم أنصار الجنة المركزية الذي اقر أثناء اجتماع عام انعقد في شهر أوت 1954 تعزيز مبدأ التسيير الجماعي كما قرر نزع جميع السلطات من أيدي مصالي الحاج.

-الاتجاه الثالث: التف حول لجنة تسمى اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، ضمت إطارات المنظمة السياسية والمنظمة الخاصة التي استطاعت أن تنقل بكيانها الى مهمة اكبر من سابقتها... أي مهمة التحضير لتفجير الثورة، ومهما يكن فان هذه الأزمة كانت بمثابة مضمار سيسير لتاريخ بفضله سيرا

1- احمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914 1954، المصدر السابق، ص369.

حثيثا حيث أفضت الى تكوين اللجنة المركزية الثورية، وكما يقول فرحات عباس:"قد أتى داء النزاع بدوائه وستظهر الأيام بان ذلك الدواء من أنجع الأدوية وانفعها[1].

المطلب الثالث: الكشافة الإسلامية ودورها في تقديم الدعم ل ـح. إ . ح. د :

لقد انتعش النشاط الكشفي في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة في جوّ من الإثارة السياسية حول خرافة الجزائر فرنسية، وبعد الاحتفال المئوي الاستعماري بدأت تظهر الأفواج الكشفية الأولى[2] وحملت لذلك ردا وموقفا، كان لها طابعا حزبيا حيث لعب محمد بوراس دورا أساسيا في بعث الحركة الكشفية في الجزائر من خلال تحضيره القانون الأساسي والنظام الداخلي للكشافة منذ سنة 1935، وترأسه المكتب الإداري الأول لاتحادية الكشافة الإسلامية في جويلية 1939م، إلى غاية وفاته معدما في 1941/05/27م بتهمة تسريب وثائق سرية للنازية .

وفي عام 1948بدأت تطرح مسألة الانتماء السياسي للأفواج وتواجدها وظهر ذلك واضحا من خلال المؤتمر الوطني للكشافة في سيدي فرج 1948/03/27حيث ظهر اتجاهين متعاكسين ضمن الجهاز القيادي وهما:

الأول:رأى أصحابه أنه لا دخل للكشافة في القضايا السياسية ومثلّه(الطاهر التجيني)

الثاني:رأى أصحابه ومنهم محمد بوزوزو أنه للكشافة الحق في المساهمة في النضال السياسي ضد الاستعمار.

وبعد تأسيس العديد من الأفواج الكشفية التي ازداد نشاطها رغم الصعوبات والعراقيل التي وضعتها سلطات الاحتلال في وجهها كمضايقة عمل الأفواج بتعمدها رفض منح رخص إقامة أنشطة. [3]

1- فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص، ص، 229، 230، 232.

2_ تأسيس أول فوج كشفي هو فوج الفلاح سنة 1935 .

3_عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (1939 -1954)، المرجع السابق ص 211 .

_ أهمية وفعالية الكشافة الإسلامية:

اعتبرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية الأفواج الكشفية المكونة بعمالة وهران وغيرها ،أنا أصبحت تشكل خطرا عليها ولذا رأت ضرورة مراقبتها، وظهرت فعالية الكشافة الإسلامية من خلال دعمها ومساندتها لح. إ. ح. د بعمالة وهران في عدة مواقف منها :

1-التنقلات المستمرة للأفواج الكشفية في مختلف الأرجاء وترديدهم للأناشيد الوطنية "**من جبالنا، فداء الجزائر** "أمام قلق وصمت السلطات الاستعمارية خاصة وأن الحركة الكشفية الإسلامية كانت ترى في أفواجها بأنهم مستقبل جيش التحرير الوطني

2-وصول الأمين العام للكشافة الإسلامية "**لوانيشه**"إلى مغنية في 08فبراير1950حيث حضر الاجتماع الكشافة هناك تم فيه إقصاء كساسي محمد وتعويضه بتجيني الذي أوقف سنة 1945من قبل السلطات الاستعمارية لانتمائه إلى حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطي، أضف إلى ذلك فإن فعالية الكشافة الإسلامية الجزائرية خلال هذه الفترة تجلت كذلك في قيام "فوج المنصورة"التابع لتلمسان بتجديد مكتبه بمكتب جديد أغلبية أعضائه من حزب ح. إ. ح. د وذلك بتاريخ 23فبراير1950م.

قيام مالمان بومدين ناشط في حزب ح. إ. ح. د المولود بتاريخ 1917/10/08م في تلمسان بجمع الأموال اللازمة للفوج الكشفي بتلمسان.

إضافة إلى ذلك ناقش أعضاء المجلس الجهوي للكشافة الإسلامية الجزائرية في 1951/10/14م تحت رئاسة محمد بوزوزو ومحفوظ قداش وكروشيه ومالمان و لوانشي ضرورة تنشيط القاعدة للأفواج الكشفية بالعمالة وتفعيلها بما يخدم القضية الوطنية[1].

1_ عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (1939 -1954)ص، ص، 216، 220 .

المبحث الثاني: التطورات السياسية التي سبقت تفجير الثورة

المطلب الأول : تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل (c. r .u. a)في 1954/03/23م بمبادرة مشتركة بين أعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، منهم حسين لحول، محمد دخلي، وسيد علي عبد الحميد، وبعض قدماء المنظمة الخاصة أبرزهم محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد من داخل الجزائر و ديدوش مراد و زيغود يوسف من فرنسا، وأحمد بن بلة و محمد خيضر و آيت أحمد من القاهرة[1]، وكان التأسيس في إحدى مدارس الحزب وهي مدرسة الرشاد بشارع علي عمار[2].

أهدافها ونشاطاتها: لقد كان سبب وجود هذه اللجنة هو إنقاذ الحزب من التلاشي وتوحيده وحل الخلاف بين الطرفين المتنازعين داخل الحركة ، وعدم ترك المناضلين ينجرون وراء هذه الخلافات ، وعدم أي طرف من الطرفين المتصارعين والوقوف على الحياد، بشرط أن يكون حيادا إيجابيا[3]. ودعت اللجنة إلى تنظيم مؤتمر واسع ديمقراطي قصد تزويد الحزب بقيادة ثورية والابتعاد عن النزاعات القيادية ووزع هذا الإعلان في جزء كبير من القطر الجزائري ، نشرة داخلية "الوطني"وهي إعلامية سياسية تدافع عن هذه المواقف الحيادية وتركزت على توعية المناضلين بخطورة الوضعية وكانت نشرة "الوطني"أداة وصل وتوجيه وبث أفكار جديدة.

كما عقدت اللجنة أول اجتماع لها في شهر أفريل 1954بمدينة الجزائر واتفق المجتمعون على إعطاء منظمتهم الجديدة طابعا ثوريا وإعدادها لعمل كبير حاسم وجدّي وبأهداف محددة وبرنامج عمل ، وكلف زوبير بوعجاج وهو من قدماء المنظمة الخاصة بتخزين الأسلحة والمتفجرات في منطقة بوفاريك قبل الثورة وهو الذي اقترح هذه التسمية

1_عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، دت، ص312 .

2_بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، مصدر سابق ص 169 .

3_ ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال ثورة التحرير، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007، ص 110

ولقد دعت اللجنة في بيانها التأسيسي إلى حماية ووحدة الحزب ودراسة أسباب الصراع و الانشقاق داخل هياكل ح . إ. ح. د، كما إلى تصفية الجوّ وتوحيد الصفوف ،وتركيز كل الجهود من أجل الكفاح المسلح وضرورة مباشرته و اعتبرت بذلك اللجنة الثورية الوريث الطبيعي للمنظمة الخاصة نظرا لحملها نفس أهداف المنظمة[1].

وفي سرية تامة شرعت اللجنة الثورية في تجنيد الشباب منذ ماي1945في كل أنحاء الجزائر وتكلّف"أحمد محساس" بنشر أفكار وأهداف اللّجنة في أوساط المهاجرين الجزائريين بفرنسا وتمّ الاتصال ب"محمد الأمين دباغين" قصد تبني أهدافها ، إلا أن هذا الأخير لم ينضم إليها وأبقى على الباب مفتوحا بينهما ، والتحق فما بعد انطلاق الثورة[2].

ومن أجل التعريف بأهدافها أصدرت صحيفة إعلامية سياسية "الوطني" "le patrioté"حيث صدر أوّل عدد لها يوم تأسيس اللجنة وكانت تطبع من قبل "صالح لوانشي" بمقر الكشافة الإسلامية الجزائرية . [3]

ورغم الظرف المتميّز بالأزمات وشدة الصراعات بين الطرفين ، حيث كان فيها الالتزام بمبدأ الحياد الإيجابي أمر صعب ، ورغم ذلك استطاعت اللجنة حسب شهادة محمد بوضياف أن تؤدي خدمات جليلة في ميدان رفع الوعي السياسي حيث بدأ المناضل يبدي رأيه حول النزاع بدل الانحياز إلى طرف أو آخر .

كما دخلت اللجنة الثورية مرحلة حاسمة ومتقدمة نحو الاستعداد الفعلي للعمل المسلح بعد أن دعت المتصارعين إلى الدخول في مرحلة الإعداد للثورة ، ولقيت هذه الدعوة استجابة نسبية عند المركزيين ، إذ اشترطوا أن يكون هناك سندا ودعما من الخارج ، بينما رأى المصاليون بأن هذا الأمر هو خروجا

1 _عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، المرجع السابق، ص 328 .

2 _عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، ص403 .

3 _محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص120.

على الطاعة وتمردّا على القانون[1]، ورغم الصعوبات التي مرت بها اللجنة الثورية إلا أنها تمكنت من فرض وجودها كتيار ثالث محايد عن جماعتين ، وفي هذا رأى بوضياف بأن "اللجنة ليست بمنظمة ولاهي حزب ولا فريق على شاكلة المركزيين في ذلك الوقت ، بل هي لجنة كما يتضح ذلك من إسمها، هدفها إطلاق حركة رأي عام قادر على تلاحم القاعدة[2] النضالية للحيلولة دون وقوفها في تحالف وراء هذا أو ذاك من الأطراف المتصارعة ، ولعلّ أهم ميزة ضمنت ثقة المناضلين في اللجنة الثورية للوحدة والعمل هي فكرة أو مشروع العمل المباشر في أقرب وقت على عكس المصاليين والمركزيين المنهمكين في نزاعاتهن العميقة [3].

وحسب عمار أوزقان، فإن أكبر إستحقاق تاريخي للجنة الثورية للوحدة والعمل هو تمكنها من توفير القوّة الثورية الصحيحة الوحيدة فلقد حشدت هذه اللجنة كتيبة الأنصار المقاتلين للصدام المشتتة بعد تفكيك المنظمة الخاصة، كما أرسلت اللجنة الثورية بريقا في الوقت المناسب رافضة أن تسمع من الفريقين المتعاديين، إضافة إلى هذا فقد نظمت لقاء للقطيعة مع الماضي والإيديولوجية السياسية المرابطة للوطنية التوافقية[4].

ومنذ جويلية1954، شرعت اللجنة في مرحلة الإستعداد الفعلي للشروع الثورة ومن أجل تحديد الخطة والإستراتجية المتبعة أبقيت على أبواب الحوار والتشاور،كما كانت هناك عدة إجتماعات سرّية مع مسؤولين من اللجنة المركزية للحزب، كما تبادلت الآراء مع مسؤولي الحزب المتواجدين في الخارج ، حيث سافر محمد بوضياف إلى سويسرا في 07جويلية 1954م أين التقى مع أحمد بن بلة

1_أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 -1956) منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، دت، ص، ص102، 103 .

2_ عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة إنتصار الحريات الديمقراطية(1939 -1954)، المرجع السابق ص 315 .

3_ أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر، المرجع السابق، ص 377 .

4 _عمار أوزقان، الجهاد الأفضل، تر: ميتا السطوف وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص ص 115، 116، 117.

وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر،وهناك عرض بوضياف خطة تفجير الثورة والتي لقيت موافقة وتأييد الجميع[1].

وفي الأخير استطاعت اللجنة الثورية للوحدة والعمل أن تجنّد عددا كبيرا من المناضلين الوطنيين مهيئين ومستعدين للكفاح المسلح[2].

المطلب الثاني: اجتماع مجموعــة ال22:

أمام الوضع المتردي والمتأزم بادر أعضاء اللجنة الثورية إلى أن يكونوا أحرار من أي إلتزام تجاه الطرفين المتصارعين، فبادروا إلى تكثيف اتصالاتهم داخل وخارج الجزائر من أجل كسب التأييد الضروري، حيث قرّر أعضاء اللجنة الثورية الدعوة إلى اجتماع سرّي تحضره الشخصيات المؤيدة للعمل المسلح وذلك بقصد دراسة الوضعية وتقرير ما ينبغي عمله[3].

وانعقد الاجتماع في منزل إلياس دريس بحي سالومبي بالمدينة الحالية الجزائر ، نهاية جوان 1954وضم الاجتماع 22إطارا وأعطى بوضياف قائمة المشاركين[4] والمتكونة من السادة:

01-العربي بن مهيدي	12-مصطفى بن عودة
02-عبد الحفيظ بوصوف	13-زيغود يوسف
03-رمضان بن عبد المالك	14-حباشي عبد السلام
04-رابح بيطاط	15-مشاطي محمد
05-سويداني بوجمعة	16-ملاح رشيد
06-أحمد بوشعايب	17-سعيد بوعلي

1_محمد عباس، اغتيال حلم، ص، ص53، 54 .

2_ عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830_1962 ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر ص، 353 .

3_عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (1939 – 1954)، المرجع السابق، ص316 .

4 _محفوظ قداش، الجزائر الجزائريين تاريخ الجزائر(1830-1954)، تر: محمد معراجي، منشورات الأكاديمية الجزائرية للمصادر للمصادر التاريخية.

07-الزوبير بوعجاج	18-العمودي عبد القار
08-مصطفى بن بولعي	19-ديدوش مراد
09-باجي مختار	20-مرزوقي محمد
10-محمدبوضياف	21-بلوزدادعثماني
11-الأخضر بن طوبال	22-خليفي عبد القادر لم يحضر الإجتماع[1]

وقد ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد، وخلال الفترة الصباحية قرأ محمد بوضياف تقريرا مطولا عن الإجتماعات التمهيدية التي تمت قبل اللقاء،وكان ينوب عنه من وقت لآخر محمد العربي بن مهيدي وديدوش مراد، وقد تناول التقرير بالعرض والتفصيل النقاط التالية:

1-نبذة تاريخية عن المنظمة الخاصة منذ تأسيسها.

2-تأثيرات القمع والتنديد بالموقف المتخاذل لقيادة الحزب.

3-العمل الذي قام به قدماء المنظمة الخاصة (1950-1954)

4-أزمة الحزب وشرح موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل تجاهها من المركزيين و إزاء حالة قيام الحرب التحريرية في تونس والمغرب.

وفي الفترة المسائية فتح النقاش حول ما جاء في التقرير، وجرى ذلك في هدوء وفي جوّ أخوي صريح حسب شهادة محمد بوضياف[2]، وكان التركيز فيه حول سؤال جوهري :هل حان الوقت للكفاح المسلح؟ وردّا عنه تباينت المواقف بين المجتمعين على النحو التالي:

الموقف الأول: ومثله المناضلون الملاحقون من الإدارة الاستعمارية، وهم من أعضاء المنظمة الخاصة ورأوا بأنّ الكفاح المسلح وسيلة وحيدة لتجاوز الأزمة التي يمرّ بها الحزب والحركة الثورية ككل.

1_زبيحة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، المرجع السابق، ص، ص 78، 79.

2 _ عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، المصدر السابق ص، ص 456، 457

الموقف الثاني:لا ينكر أصحابه ضرورة الكفاح المسلح، لكنهم يرون بأن الوقت لم يحن بعد لإعلانه[1].

وفي خضم النقاش تأرجحت الكفة لصالح أصحاب الموقف الأول، وبذلك تقرّر الاتفاق على الشروع في العمل المسلح وتمت المصادقة على النقاط التالية :

1-البقاء على الحياد أي عدم الدخول بين الطرفين المتصارعين .

2-العمل على توحيد قيادي الحزب .

3-تدعيم مواقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل في أهدافها الثلاثة:الثورة-الوحدة –العمل.

4-تفجير الثورة .

وانتهت اللائحة بالحملة التالية:"إنّ الاثنين والعشرون يكلفون المسؤول الوطني الذي سينتخب ، بتكوين قيادة مهمتها تنفيذ مقررات هذه اللائحة[2]، وبهذا تمخض هذا الاجتماع عن تكوين نخبة خماسية ، وقد انتخب محمد بوضياف كمسئول وطني مكلف بمسؤولية تعيين قيادة مهمتها تنفيذ ما جاء في اللائحة إضافة إلى مصطفى بن بولعيد ورابح بيطاط وديدوش مراد والعربي بن مهيدي وكان أوّل اجتماع لها في مدينة الجزائر بمنزل المناضل عيسى كشيدة الواقع بشارع بربروس بالقصبة[3]، و إنتهى اللقاء بقرارات مهمة هي:

-جمع قدماء المنظمة الخاصة وتنظيمهم في وحدات .

-الاستعداد العسكري وتكثيفه اعتمادا على كتيبات المنظمة[4].

1_أحسن بومالي، إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954، 195) ، مرجع سابق، ص102.

2_عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3 المصدر السابق ص457 .

3_ الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954_1958)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص84

4_عبد الرحمان بن ابراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ج3، ص458.

-إقامة تربصات تكوينية للمناضلين لصناعة القنابل والمتفجرات.

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على توزيع المهام بين أعضاء اللجنة ، وكلف مراد ديدوش بمهمة إقناع جماعة منطقة القبائل بالانضمام للمجموعة ال 22 في الشخص كريم بلقاسم ، فأصبحت تسمى ب:لجنة السّتة ثم لجنة التسعة بعد انضمام جماعة القاهرة وبعد عدّة اتصالات بين الطرفين توصلوا إلى انضمام جماعة القاهرة إليها[1].

المطلب الثالث :الصعوبات الميدانية التي واجهت اللجنة الثورية للوحدة والعمل

1-مساعي اللجنة المركزية للحزب في احتوائها وجعلها هيئة تابعة للمركزيين إلا أن إبعاد دخلي محمد ورمضان بوشبوبة من اللجنة المركزية أعطاها استقلالية وتحررا في المبادرة وحيادا في الموقف

2-تخوف جماعة من مناضلي منطقة قسنطينة من الانسياق والميل وراء جماعة المركزيين وتحفظهم على طريقة تعيين أعضاء لجنة الخمسة من قبل المسؤول المنتخب (محمد بوضياف) بواسطة التعيين المباشر

3-قضية مساهمة منطقة القبائل في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ودعم الكفاح المسلح :حسب شهادة بوضياف "لقد انحازت هذه المنطقة في بداية الخلاف إلى زعيم الحزب ونظرا لصعوبة الإتصال لم يتمكن هو ورفاقه أي بوضياف من شرح مواقفهم لمناضليها شرحا كافيا كما حدث في جهات أخرى من البلاد "

كما عملت اللجنة على كسب تأييد الوفد الخارجي الذي يتكون من محمد خيضر، أحمد بن بلة ، حسين آيت أحمد ، حيث تمت عدّة إتصالات بعد لقاء جويلية 1954 بمدينة برن BERNE) السويسرية بين بوضياف وأحمد بن بلة ، وتم لقاء آخر في أوائل أوت في نفس المدينة حضره كذلك ديدوش مراد للنظر في إجراء إتصالات مع مسؤولين مغاربة وتونسيين كان قد دعاهم بن بلة للاجتماع وهم: عبد الكريم الفاسي من المغرب وعزّ الدّين عزوز من تونس لمناقشة مسألة تمويل وتمرير

1_ الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، (1954_1958)، المرجع السابق ص 85

السلاح عبر الحدود إلى الجزائر ، لكن رغم كل المجهودات لم تدخل أية قطعة سلاح إلى الجزائر قبل اندلاع الثورة التحريرية[1].

1 _ عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، (1939_1954) المرجع السابق، ص322.

خاتمة

خاتمة:

وفي الأخير وبعد الدراسة المعمقة للموضوع نستنتج أنه بعد صدور العفو العام سنة 1946م وخروج الزعماء السياسيين من السجون أعادوا بعث النشاط السياسي للأحزاب من خلال المشاركة في العديد من الانتخابات، حيث شارك الإتحاد الديمقراطي في انتخابات 1946، وفي سنة 1947 انضمت حركة انتصار الحريات الديمقراطية لهذه الانتخابات، وأحرزت نجاحا باهرا رغم عمليات الغش والتزوير، و لاستمالة الشعب وفصله عن الحركة الوطنية أصدرت فرنسا مرسوما جديدا في نفس السنة ،والذي عرف بالدستور أو القانون الأساسي وتضمن بنودا كانت تحمل في ظاهرها جملة من الحقوق والواجبات غير أنه جاء منافيا لرغبات الجزائريين.

وبالرغم من إدعاء فرنسا وتظاهرها بوضع إصلاحات والتي تمثلت في توسيع تمثيل الجزائريين في المجالس الانتخابية، والتي اعتبرتها فرنسا وتوهم بها بأنها خدمة لمصالح الجزائريين، أما في الواقع هي مجرد حبر على ورق وتغليط الرأي العام الدولي، وذلك بسبب ممارسة الضغط على الجزائريين في مطالبتهم بأدنى الحقوق، حيث شهدت انتخابات 1948م التي خاض غمارها الجزائريين اهتمام كبير من طرف الإدارة وذلك بتنصيب الحاكم الجديد نايجلان المشهور بالتزوير والحيلولة والغش، وباءت تجربة هذه الانتخابات بالفشل بدليل عدم الحصول على أي مكاسب سياسية تخدم مصالح الشعب الجزائري، وكان من مصلحة فرنسا العمل على بسط نفوذها وسلطتها على حساب الجزائريين الذين تغيرت نظرتهم اتجاهها وأصبحوا واعون لمخططاتها، هذا ما جعلهم يتحدون بعض الأزمات التي شهدتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وذلك باستعادة الوريث الشرعي للمنظمة الخاصة بتأسيس ما يسمى باللجنة الثورية للوحدة والعمل 1954، والتي كان هدفها جمع شمل الجزائريين ومواصلة المسيرة النضالية للمنظمة الخاصة في تكوين جيش قوي وتوفير السلاح ومنه كان ميلاد ما يسمى بجبهة التحرير الوطني، وبعد العديد من الاجتماعات كاجتماع مجموعة 22 والتي انبثقت عنها مجموعة الستة والتي بدورها عقدت هي الأخرى مجموعة من الاجتماعات العملية والتنسيقية، والتي كان مضمونها التحضير لتفجير الثورة التحريرية والتشاور حول تحديد المكان والزمان المناسبين

لتفجيرها وتوسيع رقعة نطاقها إلى كامل ربوع الوطن، وكانت نتيجة هذه الاجتماعات على اختيار تاريخ الفاتح من شهر نوفمبر 1954

ملاحق

الملحق رقم(01) :فرحات عباس زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1]

[1] – من الموقع الالكتروني محرك البحث google.

الملحق رقم (02): نموذج عن التقارير التي سجلت أحداث انتخابات 1948[1]

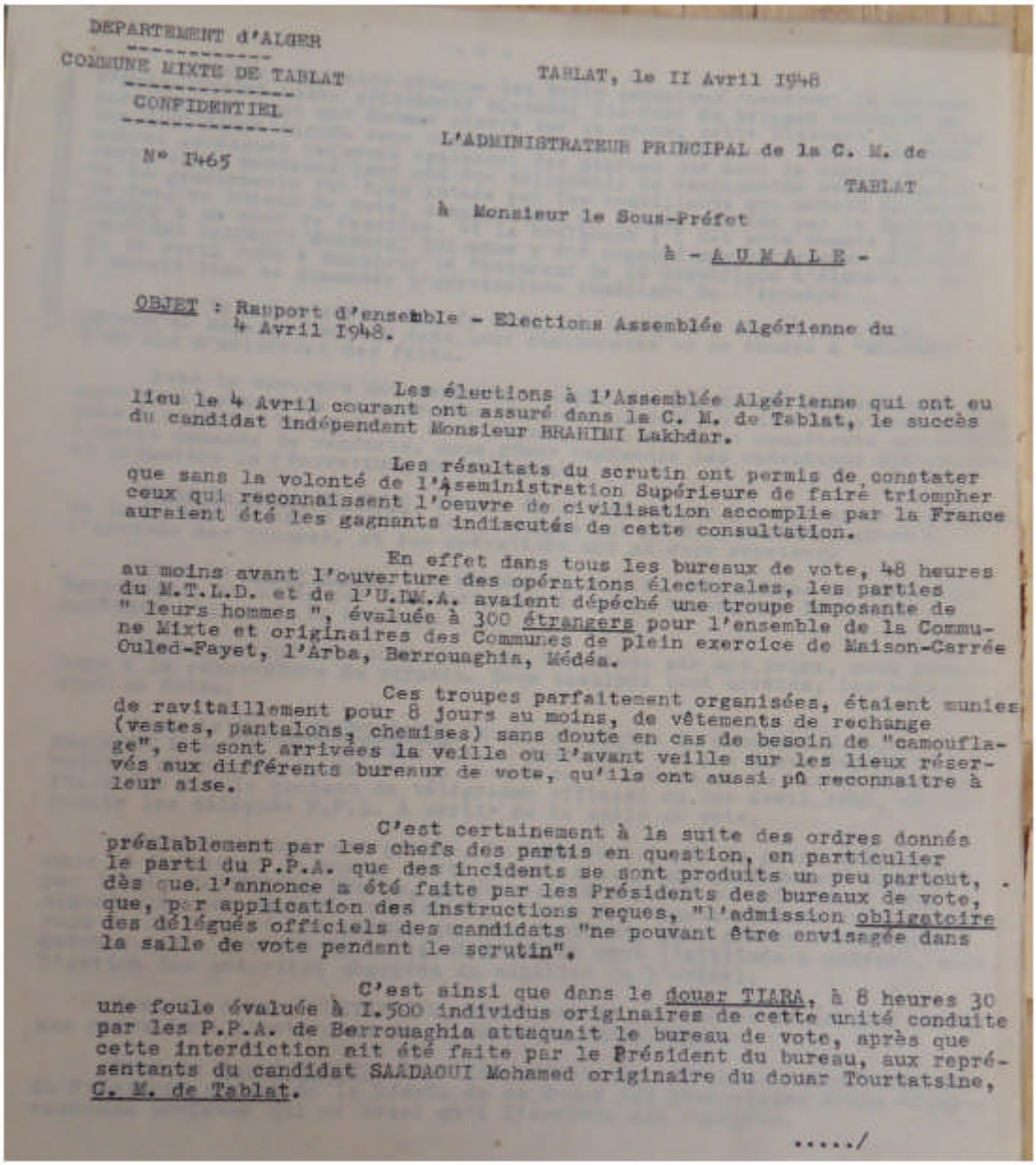

DEPARTEMENT d'ALGER
COMMUNE MIXTE DE TABLAT
CONFIDENTIEL
N° 1465

TABLAT, le 11 Avril 1948

L'ADMINISTRATEUR PRINCIPAL de la C. M. de TABLAT

à Monsieur le Sous-Préfet
à - AUMALE -

OBJET : Rapport d'ensemble - Elections Assemblée Algérienne du 4 Avril 1948.

Les élections à l'Assemblée Algérienne qui ont eu lieu le 4 Avril courant ont assuré dans la C. M. de Tablat, le succès du candidat indépendant Monsieur BRAHIMI Lakhdar.

Les résultats du scrutin ont permis de constater que sans la volonté de l'Administration Supérieure de faire triompher ceux qui reconnaissent l'oeuvre de civilisation accomplie par la France auraient été les gagnants indiscutés de cette consultation.

En effet dans tous les bureaux de vote, 48 heures au moins avant l'ouverture des opérations électorales, les parties du M.T.L.D. et de l'U.D.M.A. avaient dépêché une troupe imposante de " leurs hommes ", évaluée à 300 étrangers pour l'ensemble de la Commune Mixte et originaires des Communes de plein exercice de Maison-Carrée Ouled-Fayet, l'Arba, Berrouaghia, Médéa.

Ces troupes parfaitement organisées, étaient munies de ravitaillement pour 8 jours au moins, de vêtements de rechange (vestes, pantalons, chemises) sans doute en cas de besoin de "camouflage", et sont arrivées la veille ou l'avant veille sur les lieux réservés aux différents bureaux de vote, qu'ils ont aussi pû reconnaître à leur aise.

C'est certainement à la suite des ordres donnés préalablement par les chefs des partis en question, en particulier le parti du P.P.A. que des incidents se sont produits un peu partout, dès que l'annonce a été faite par les Présidents des bureaux de vote, que, par application des instructions reçues, "l'admission obligatoire des délégués officiels des candidats "ne pouvant être envisagée dans la salle de vote pendant le scrutin".

C'est ainsi que dans le douar TIARA, à 8 heures 30 une foule évaluée à I.500 individus originaires de cette unité conduite par les P.P.A. de Berrouaghia attaquait le bureau de vote, après que cette interdiction ait été faite par le Président du bureau, aux représentants du candidat SAADAOUI Mohamed originaire du douar Tourtatsine, C. M. de Tablat.

...../

1- ليلى حمري، الجمعية الجزائرية، المرجع السابق ، ص 305

الملحق رقم (03): الإدارة تسجل اتفاق بين حركة الانتصار والاتحاد الديمقراطي من أجل انتخابات 1951 لتجديد نصف أعضاء الجمعية الجزائرية[1]

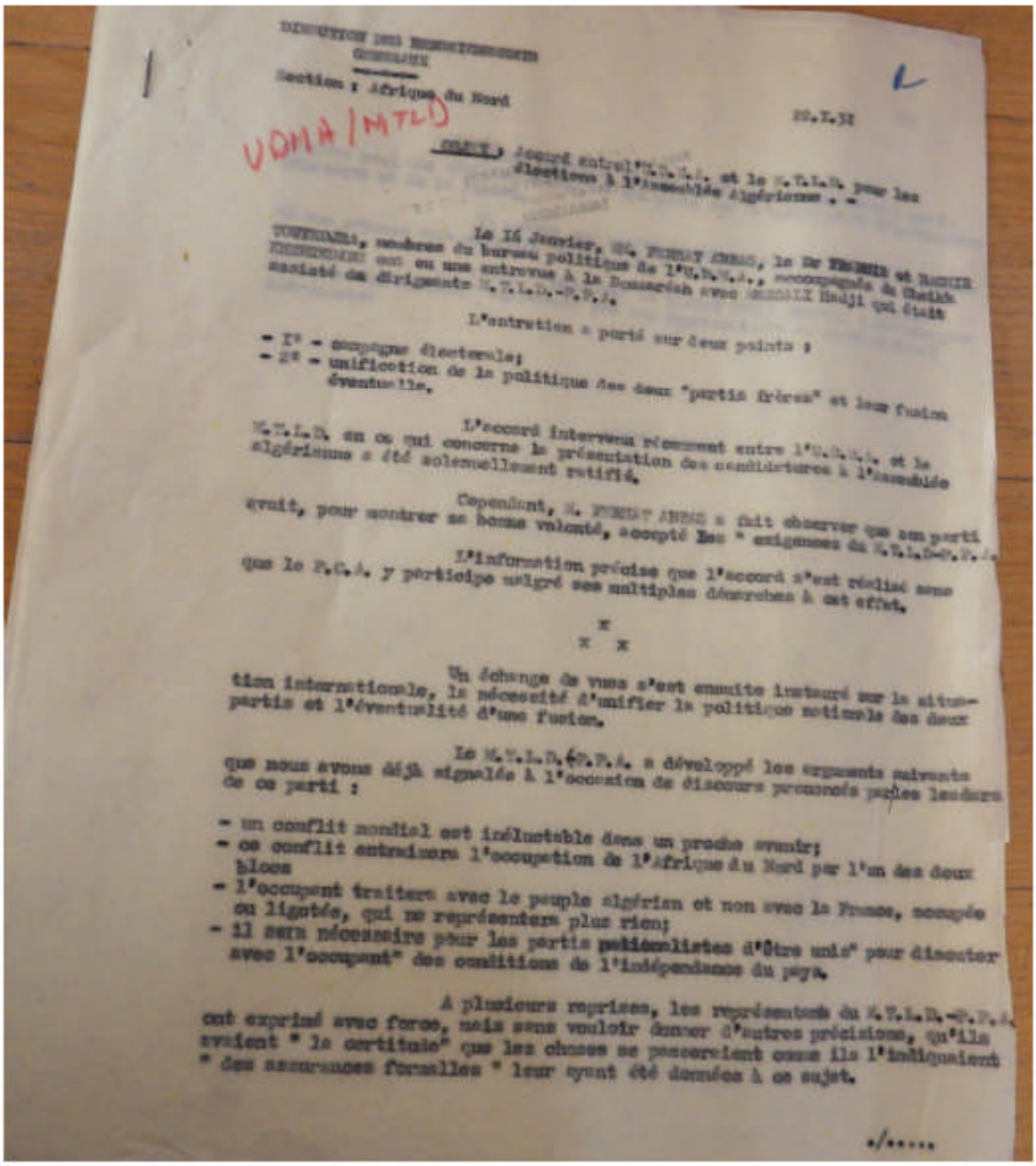

Section : Afrique du Nord

VOMA / MTLD

Le 16 Janvier, [illegible] et Bachir [illegible] ont eu une entrevue à la Rousserah avec [illegible] Hadji qui était assisté des dirigeants [illegible]

L'entretien a porté sur deux points :

- 1° - campagne électorale;
- 2° - unification de la politique des deux "partis frères" et leur fusion éventuelle.

L'accord intervenu récemment entre l'[illegible] et le [illegible] en ce qui concerne la présentation des candidatures à l'Assemblée algérienne a été solennellement ratifié.

Cependant, [illegible] a fait observer que son parti avait, pour montrer sa bonne volonté, accepté les " exigences du [illegible] que le P.C.A. y participe malgré ses multiples démarches à cet effet.

Un échange de vues s'est ensuite instauré sur la situation internationale, la nécessité d'unifier la politique nationale des deux partis et l'éventualité d'une fusion.

Le [illegible] a développé les arguments suivants que nous avons déjà signalés à l'occasion de discours prononcés par les leaders de ce parti :

- un conflit mondial est inéluctable dans un proche avenir;
- ce conflit entraînera l'occupation de l'Afrique du Nord par l'un des deux blocs
- l'occupant traitera avec le peuple algérien et non avec la France, occupée ou ligotée, qui ne représentera plus rien;
- il sera nécessaire pour les partis patriotes d'être unis pour discuter avec l'occupant des conditions de l'indépendance du pays.

A plusieurs reprises, les représentants du [illegible] ont exprimé avec force, mais sans vouloir donner d'autres précisions, qu'ils avaient " la certitude" que les choses se passeraient comme ils l'indiquaient " des assurances formelles " leur ayant été données à ce sujet.

./.....

الملحق رقم (03): أول جلسة للجمعية الجزائرية بعد انتخابها في 1948[1]

1-
ليلى حمري المرجع السابق، ص309

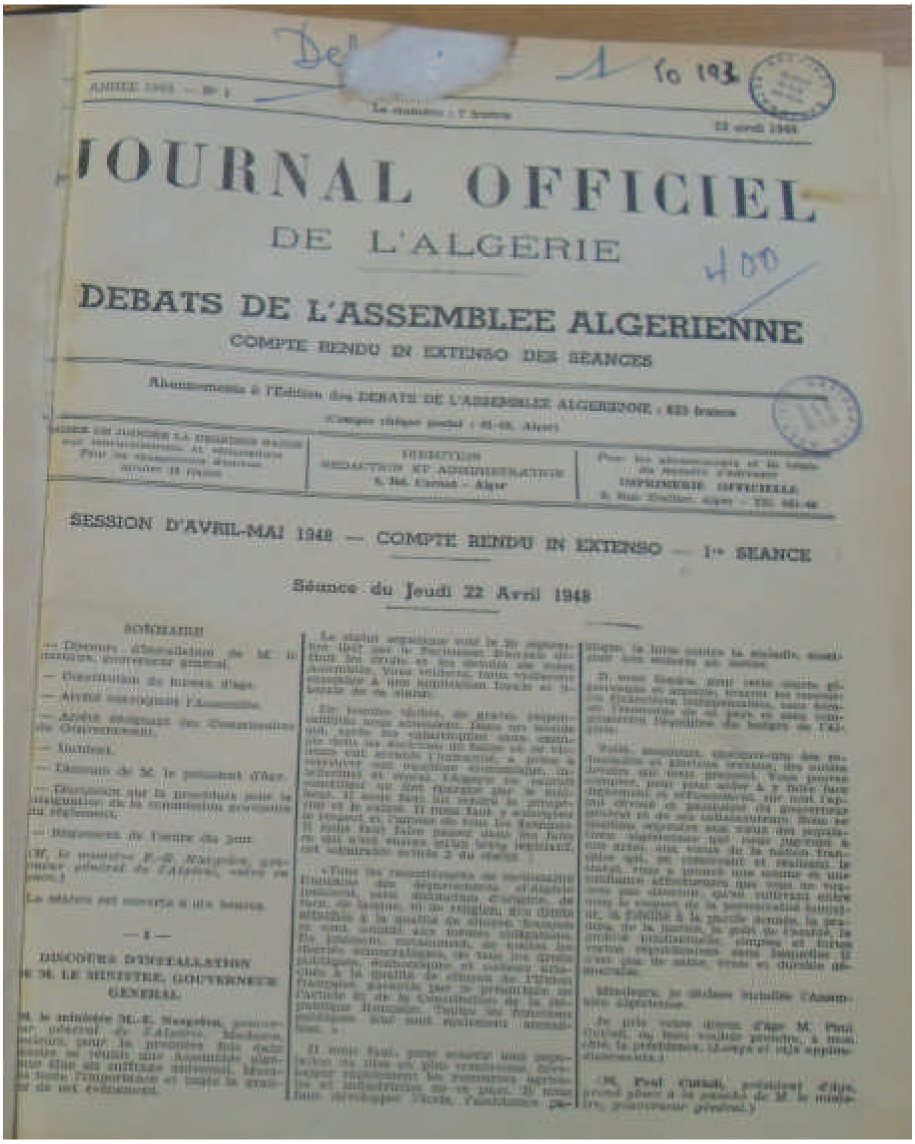

JOURNAL OFFICIEL

DE L'ALGERIE

DEBATS DE L'ASSEMBLEE ALGERIENNE

COMPTE RENDU IN EXTENSO DES SEANCES

SESSION D'AVRIL-MAI 1948 — COMPTE RENDU IN EXTENSO — 1re SEANCE

Séance du Jeudi 22 Avril 1948

SOMMAIRE

DISCOURS D'INSTALLATION DE M. LE MINISTRE, GOUVERNEUR GENERAL

-1 ليلى حمري المرجع السابق، ص 320

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر

أ – المصادر باللغة العربية

1) ايت احمد حسين ، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1949- 1952، تر سعيد جعفر، دط، منشورات البرزخ،الجزائر2002 .

2) البشير الإبراهيمي محمد، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامية بيروت1997م.

3) البشير الإبراهيمي محمد، عيون البصائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتب الجزائر 1987م.

4) بلخوجة عمار، الحركة الوطنية الجزائرية، إبطال ومعالم التاريخ، تر: مسعود حاج مسعود، ط1، منشورات ألفا، قصر المعارض الجزائر2015م.

5) بن براهيم العقون عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة، (1936م- 1945م)، ط3، ج2، ج3، منشورات السائحي، الجزائر، 2010م.

6) بن تومي عمار، الجريمة والفضاعة، تارة عبد السلام عزيزي وآخرون، دط، دار القصبة الجزائر 2013م.

7) بن تومي عمار، الدفاع عن الوطنيين، تر: مراد وزناجي، دط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2011م.

8) بن جديد شادلي، مذكرات شادلي بن جديد، ج1 دار القصبة للنشر، الجزائر 2011.

9) بن خدّة بن يوسف، جذور أول نوفمبر1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، المحمدية الجزائر2012م.

10) بن خدّة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، الجزائر، 2004م

11) بن سراي أحمد، مذكرات، ط3، دار الغرب، الجزائر، 2011م.

12) بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر1954، تق: عيسى بوضياف، ط2 دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر 2011م.

13) جويبة عبد الكامل، الحركة الوطنية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954م، دط، دار الواحة للكتاب، الجزائر د ت.

14) حربي محمد، سنوات المخاض, تر نجيب عياد صالح المثلوني، دط، موفم للنشر، الجزائر، 1994.

15) دوشمان جاك، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: موجد شيراز، دط، منشورات ميموني، الجزائر 2013م.

16) صاري الجيلالي وقداش محفوظ، الجزائر في التاريخ، تر: عبد القادر حراث، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987م.

17) عباس محمد، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دط، دار هومة، الجزائر دت.

18) عبدون محمد، شهادة مناضل من الحركة الوطنية، دط، منشورات دحلب الجزائر2013م.

19) العسلي بسام، نهج الثورة الجزائرية، دط، دار النفاس للنشر، لبنان، 2010.

20) عيناد ثابت رضوان 8 آيار/ ماي 45، والإبادة الجماعية في الجزائر، تر: سعيد محمد اللحام ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2005م .

21) قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية1939-1951، تر: محمد بن البار، ج2، شركة دار الأمة، الجزائر2011م

22) قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر من(1830- 1954)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANBN، الجزائر 2002م.

23) قنانش محمد، الذكريات مع مشاهير الكفاح، دط، دار القصبة، الجزائر 2007م.

24) قيران دانيال، عندما تثور الجزائر، تر، العيد حوان، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2014

25) كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، (1946م- 1962م)، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر 1982م.

26) كيوان عبد الرحمان، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، ثلاثة نصوص أساسه (ح. ش. ج- ح .ا .ح.د)، تر: أحمد شقرون، دط، دار النشر الجزائر، دت.

27) المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، دط، مكتبة النهضة المصرية، مصر 1956م .

28) مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر، من ح ع 1 إلى الثورة المسلحة، تر: مسعود حاج مسعود، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003م.

29) ولد الحسن محمد شريف، من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال، (1830م- 1962م)، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر 2010م. قنانش محمد، الذكريات مع مشاهير الكفاح، دط، دار القصبة، الجزائر 2007م.

30) يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية ، تق: محمد شريف بن دالي حسين، ط2، دار ثالة الجزائر 2010.

ب- المصادر باللغــة الفرنسيــة

31) Ben khadda ben youcef , organes de 1nouvember 1954 édition dahleb , Alger ,1989 .

32) Benyamin, Star et ZkyaDasud, Algérie histoire, cantemparaine1830-1988,casbah Alger 2004.

33) mahfoudkadach ,histoire de nationalisme algérien (1939- 1951), tom2, EditionEnterprise national d'alger 1980.

ثانيـــا: المراجـــــع.

34) الأطرش السنوسي أحمد الشريف، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، ج2، دط، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2013م.

35) أندري جوليان شارل، افريقيا الشمالية تسير، تر: محمد ميزالي وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس 1976م

36) بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر(1830- 1989)، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر 2006م.

37) بلوفة عبد القادر الجيلالي، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) في عمالة وهران، ط1، الجزائر 2012 .

38) بلوفة عبد القادر الجيلالي، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (1939-1954)في عمالة وهران، ط1، دار الألمعية، الجزائر 2011م.

39) بن حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر1954 معالمها الأساسية ، دط، دارالنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،

40) بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر 2009م.

41) بن فضة حورية مايا، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان (1948- 1951)، دط، وزارة الثقافة، الجزائر، دت.

42) بوعزيز يحي، الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948) ويليه الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، ط خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009م.

43) بوعزيز يحي، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946- 1962)، دط، دار هومة الجزائر 2009م.

44) بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من (1830-1954) ويليه السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954) ط خ، دار البصائر للنشر والتوزيع الجزائر، 2009 م.

45) بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007م.

46) بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا تاريخ الجزائر والعرب، ج2 دار الهدى، الجزائر 2009م.

47) بومالي أحسن ، إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954، 195) منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر (د.ت)

48) تميم آسيا، الشخصيات الجزائرية 100شخصية، دط، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر2008م.

49) جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة التحريرية(1954-1962م)، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر2014م.

50) حميد عبد القادر، الدكتور الأمين دباغين المثقف والثورة الجزائرية، دط، دار المعرفة، الجزائر2011م.

51) حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دط، دار المعرفة الجزائر، دت.

52) داهش محمد علي، دراسات في تاريخ الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دط، اتحاد الكتاب العربي، دمشق 2004م.

53) رخيلة عامر، 08ماي 1945م، المنعطف الحاسم في الحركة الوطنية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995م.

54) الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، إتحاد الكتاب العرب، الجزائر1999

55) زوزو عبد الحميد، الأصول السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة أول نوفمبر 1954، مجلة المجلس الأعلى، ج2، 1999م.

56) زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، دت.

57) زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وقائع جديدة، دار هومة الجزائر 2004م.

58) سامعي إسماعيل، انتفاضة 08مايو1945م بقالمة ومناطقها، دط، دار الهدى، قالمة2004م.

59) سطورة بينامين، مصالي الحاج (1898- 1974)رائد الوطنية الجزائرية، دط، دار القصبة، الجزائر 1997م.

60) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية(1930- 1945) ط4، ج3، دار الغرب الإسلامي، لبنان1992م.

61) سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير(1830- 1962)، دط، دار الغرب الإسلامي الجزائر 2010م.

62) السعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، منشورات الجزائر 2009م . ISBN

63) سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دط، شركة دار الأمة، الجزائر2013م.

64) سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، دار المعرفة، الجزائر 2009م.

65) شارل روبير أجيرون شارل، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى العصفور، دط، ج2، منشورات عويدات، بيروت، باريس 1982م.

66) شنوف عيسى، يهود الجزائر،2000سنة من الوجود، دط،دار المعرفة، الجزائر 2008

67) ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954- 1962)، دار البصائر الجديدة، الجزائر 2013م,

68) طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر(1947- 1956)، ط1، دار كوكب للعلوم، الجزائر 2012م.

69) عباس محمد ، الحلم والتاريخ (1930-1962)، دط ,دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع , الجزائر، 2013

70) العقاد صلاح، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، دراسة في التاريخ وأحواله المعاصرة، ط2، القاهرة 1966م.

71) العمري مؤمن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني(1926-1954)، دار الطليعة، الجزائر 2003م.

72) عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى1962، ج2، دط، دار المعرفة، الجزائر د ت.

73) عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر2002م.

74) عمورة عمار، نبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ(ماقبل التاريخ إلى غاية 1962)، ج1، دار المعرفة للنشر، الجزائر 2009 م.

75) غربي الغالي ، فرنسا والثورة الجزائرية (19541958)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

76) قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دط، الدار العثمانية، الجزائر 2013 .

77) كاشا الفرخي بشير، مختصر ووقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي الجزائري(1830- 1962)، دط، دار النشر، الجزائر 2007م.

78) لعروسي خليفة، كراسة المناضل الجزائري، دط، منشورات دحلب، الجزائر 2013م.

79) لونيسي ابراهيم ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال ثورة التحرير، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007

80) محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية(1830- 1954) منشورات دحلب، الجزائر 2013م.

81) ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، دط، دار الهدى، الجزائر، د ت.

82) ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية، منشورات جامعة 08 ماي 1945، قالمة2006م.

83) هلال عمار، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر المعاصر، دط، دار النشر، الجزائر 2010م.

84) الونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، (1830-1989)دط، دار المعرفة، الجزائر2010م.

ثالثـــا: الموسوعـــات

85) الأيوبي هيثم، الموسوعة العسكرية، ج2، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت1996م.

86) الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج2، دط، دار الهدى، لبنان، دت.

رابعـــا: المعاجـم و القواميـس

87) بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائري القرنين التاسع عشر والعشرون، ج1، دار الهدى، الجزائر 2002م.

88) شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر 2007م.

خامســا: المذكرات والرسائل الجامعية.

89) بوعباش مراد، الدولة والمجتمع، في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية، (1919-1962)، مذكرة لنيل شهادة دكتورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2011/2010.

90) حمري ليلى، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ المعاصر، جامعة وهران "1" أحمد بن بلة 2015/2014.

91) شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)دراسة سياسية واقتصادية و اجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهرانّ "1"، 2004/ 2005.

92) قريري سليمان، الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية(1940-1954)، مذكرة لنيل شهادة دكتورة العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، إشراف أ.د: مناصرية يوسف، جامعة الحاج لخضر باتنة 2011/2010.

93) معزة عز الدين، فرحات عباس والحبيب بو رقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899- 2000) أطروحة لنيل درجة دكتورة العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري 2010/2009.

سادسا: المقالات والمجلات

94) مجلة العلوم الإنسانية، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية 2 (1945-1954)، ع30، م أ.

95) مجلة المجاهد.تشكيلة الوفد الجزائري، المفاوضات الجزائر في أيفيان، العدد 4، سنة 2009.

96) مريوش أحمد، مجلة الرؤية، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية الجزائرية (1931- 1952)، ع2، الجزائر1996.

فهرس

الموضوعات

مقدمة .....أ

مدخل.....21

الفصل الأول: انتخابات المجلس التأسيسي 04 أفريل 1948م

المبحث الأول: ظروف انتخابات المجلس التأسيسي 23

المطلب الأول: إعادة بناء الحركة الوطنية 24

المطلب الثاني: تأسيس المنظمة الخاصة وانتخابات 1947م 33

المطلب الثالث: دستور 20 سبتمبر 1947م ومواقف الحركة الوطنية منه..... 39

المبحث الثاني: مجريات انتخابات المجلس الجزائري 4 افريل 1948م..... 56

المطلب الأول: الأحزاب التي شاركت في الانتخابات..... 56

المطلب الثاني: نتائج انتخابات المجلس الجزائري 1948م..... 63

الفصل الثاني:انعكاسات انتخابات 1948م على الحركة الوطنية

المبحث الأول: تباينالمواقف من الانتخابات وما نتج عنها من أزمات 76

المطلب الأول: موقف الحركة الوطنية من الانتخابات 77

المطلب الثاني: أزمات حركة انتصار الحريات الديمقراطية..... 81

المطلب الثالث: الكشافة الاسلامية ودورها في تقديم الدعم لـ ح. إ . ح. د.....104

المبحث الثاني: التطورات السياسية التي سبقت تفجير الثورة 106

المطلب الأول : تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل 106

المطلب الثاني: اجتماع مجموعـــة ال22 109

المطلب الثالث: الصعوبات الميدانية التي واجهت اللجنة الثورية للوحدة والعمل.....112

خاتمة 115

ملاحق 118

قائمة المصادر والمراجع 123

فهرس الموضوعات 134